إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 539 - تشرين الأول / اكتوبر 2025
www.uabonline.org

معالي الأستاذ حسن عبد الله
محافظ البنك المركزي المصري:
القارة الأفريقية بوابة غنية بفرص التعاون المصرفي وسوق واعدة ترتبط على نحو وثيق بالإمكانات الإنتاجية المصرية

أكبر 100 مصرف عربي من حيث الموجودات وبنك قطر الوطني في الصدارة

ملتقى بيروت: «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات»

الذهب فوق القمم.. والإقتصاد عند المفترق

QNB

الخدمات المصرفية أصبحت أكثر بساطة الآن.

حمّل تطبيق QNB واستمتع بخدماتنا وقتما تشاء.

MOBILE

Call 4440 7777 or visit qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

سليمان عيسى العزابي
(ليبيا)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلقاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

الجزائر

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

التحدّيات التنظيمية العالمية تفتح مسارات جديدة للعمل المصرفي العربي 7

موضوع الغلاف

مقابلة مع معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري 8
معالي الأستاذ حسن عبدالله يفوز بجائزة غلوبال فاينانس لأفضل محافظي البنوك المركزية في العالم 13
تحويلات المصريين في الخارج تقفز 66.2 % إلى 36.5 مليار دولار في 12 شهرا 13
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: 9 مصارف مصرية ضمن قائمة أكبر 100 مصرف عربي 14
أكبر 100 مصرف عربي من حيث الموجودات 16
المصارف العُمانية تحقق أداء قوياً ومرونة ملحوظة في الإئتمان والودائع خلال النصف الأول من العام 2025 23
إفتتاح ملتقى برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات تجارب الدول العربية 29
إجتماع الأمناء العامين لجمعيات وإتحادات المصارف العربية 40
حفل إستقبال للوفود المشاركة في العاصمة بيروت 42
مناقشات ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في دول الأزمات» 44
توصيات ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات 50
مداخلات لمجلة «إتحاد المصارف العربية» في سياق الملتقى 51

نشاط الاتحاد

ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية 57
الذهب فوق القمم والاقتصاد عند المفترق 68
د. فتوح يعرض مع مدير عام مرفأ بيروت عمر عيتاني تعزيز الروابط مع القطاع المصرفي اللبناني 84
ورشة عمل مصرفية متخصّصة في المنامة – مملكة البحرين 84

تقرير

الرؤية المستقبلية لحوكمة البحر الأحمر ودور المصارف العربية في تعزيزها 78
د. فادي خلف: عام 2026 قد يعيد إطلاق القطاع المصرفي على اسس أكثر صلابة 82
د. محمود محيي الدين : الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة 4 تريليونات دولار 83

الأبحاث والتقارير

الذكاء الإصطناعي تقنية دخلت عالم المصارف وبات إستعمالها ضرورياً 71
الذهب الرقمي: الحل الذكي لأزمة لبنان 75

أخبار مصرفية

محافظ المركزي المصري يفتتح المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للمتداولين في الأسواق المالية 86
الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورومتوسطية في القاهرة 88
مجموعة العمل المالي «FATF» تُدرج تجربة مصر ضمن أفضل الممارسات الدولية 89
«المركزي الأردني»: القطاع المصرفي يتمتع بمستويات سيولة آمنة 90

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي
المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+
فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والدراسات

أخبار اقتصادية

حاكم «المركزي السوري» عبد القادر حصرية: العملة الجديدة بـ 6 فئات بلا صور أو رموز تقليدية 91
«السودان المركزي» يُعلن إحتكار شراء وتصدير الذهب في البلاد 92
البنك الإسلامي الأردني يرعى منتدى «توظيف الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» 93
البنك الأهلي المصري السادس عالمياً في تصنيف «أفضل 50 علامة تجارية مصرفية» لعام 2025 96
قبل تعديل الفائدة.. شهادات بنك مصر 2025 وأفضل العوائد المطروحة 97
بنك القاهرة يحصل على شهادة الأيزو 9001:2015 98
مجموعة QNB تحصل على موافقة المركزي السعودي لإنشاء بنك رقمي في المملكة 99
البنك العربي ورابطة الدوري الإسباني (لاليغا) يعلنان عن شراكة حصرية 100
مجموعة KIB تشارك كمدير رئيسي مشترك 101
مصرف ليبيا يستعد لمنح الموافقات النهائية لتأسيس 2000 شركة صرافة 103
مصرف الجمهورية – ليبيا يعلن شروع «المركزي» في بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية 103

أخبار اقتصادية

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يطلق فرصاً إستثمارية في العراق 105
طارق الخولي ونائب وزير الإدارة الوطنية الصينية للتنظيم المالي يوقعان مذكرة للتعاون المشترك 106
هشام عز العرب يكشف مسار الفائدة والتضخُّم 106
عمار خلف: «المركزي العراقي» رفع حيازته من الذهب 107
البنك الدولي: قطر ضمن أكثر الإقتصادات العربية نمواً في 2025 107
البحرين من أقوى الإقتصادات الإسلامية في العالم 108
البنوك الإسلامية تتّجه لتطوير الصكوك الخضراء والتمويل المرتبط بالإستدامة 110
الإقتصاد الأردني ينمو 2.8% في الربع الثاني من العام 2025 112
إقتصاد المغرب ينمو بأسرع وتيرة فصلية 113
مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا تحذر : المرونة الإقتصادية «قد لا تدوم» 114
صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو العالمي إلى 3.2 % في العام 2025 115
السعودية تطلق المرحلة الثالثة من «رؤية 2030» بـ «إنفاق توسعي» 116
البنك الدولي يفتتح مقراً إقليمياً في العاصمة السعودية 117
تحالف من 9 بنوك أوروبية، يؤسس شركة لإطلاق عملة مستقرة باليورو 117
جيل جديد يعيد تشكيل استثمارات العائلات الثرية 118
الناتج الإجمالي الخليجي يسجل 588.1 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025 119
سباق السياحة العربية: الإمارات أولى بمعدل 25.8 مليون زائر 120
نمو متسارع لصناديق الذهب في مصر منذ بداية العام 2025 121
حكومة أبوظبي تُطلق أول موظف حكومي في العالم بتقنية الذكاء الإصطناعي 122

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

مقالات

مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45 هاتف:
Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476 فاكس:
Swift code: jamblyltxxx , P.O Box: 685-3224 سويفت: ص.ب:

E-mail: jum@jbank.ly بريد إلكتروني:
Website: www.jbank.ly الموقع الالكتروني:
Commercial Register 429 السجل التجاري

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

التحدّيات التنظيمية العالمية تفتح مسارات جديدة للعمل المصرفي العربي

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

تُواجه المصارف العربية والبنوك المراسلة تحدّيات متزايدة نتيجة تشديد تطبيق المعايير التنظيمية العالمية إلى جانب العقوبات الإقتصادية والتجارية. وفي ظل هذا الواقع المتسارع والمعقّد، يبرز التكامل المصرفي العربي كخيار إستراتيجي أساسي لمواجهة هذه التحدّيات، والحدّ من المخاطر المتبادلة بين المصارف العربية.

لقد أصبحت إدارة المخاطر اليوم ركيزة مؤسسية شاملة تتجاوز كونها وظيفة تقنية متخصّصة، إذ باتت تمتد إلى عمق الهيكل المصرفي وتؤثر في مختلف مستوياته التشغيلية والإستراتيجية. وهذا التحوّل يفرض على المصارف العربية التعامل بمرونة وإحترافية مع بيئة مالية تتّسم بتشابك العوامل وتعدُّد التحدّيات.

وإنطلاقاً من هذا الواقع، نظّم إتحاد المصارف العربية مؤتمراً مصرفياً عربياً – أميركياً رفيع المستوى تحت عنوان «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» وذلك بهدف مناقشة التحدّيات المحورية التي تُواجه المصارف العربية في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية، إلى جانب تعزيز قنوات الحوار والتعاون بين المصارف العربية ونظيراتها الأميركية، والبنوك المراسلة، والجهات الحكومية والرقابية الاميركية، بما يُسهم في ترسيخ جسور التواصل وتطوير آفاق العمل المصرفي المشترك.

وقد عُقد المؤتمر في خريف العام 2025 في نيويورك، بالتعاون مع البنك الفدرالي الأميركي في نيويورك (FRBNY)، وبمشاركة وزارة الخزانة الأميركية، وصندوق النقد الدولي، إلى جانب كبرى المصارف الأميركية المراسلة وعدد من المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وقد ركّزت جلسات المؤتمر على مناقشة جملة من القضايا المحورية التي تشغل الساحة المصرفية العربية والعالمية، من أبرزها: تعزيز وتحديث برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية، وضمان إستدامة الوصول إلى خدمات البنوك المراسلة في ظل تصاعد متطلّبات الإمتثال والتحدّيات المستجدّة، إضافة إلى حوكمة البيئة المالية الرقمية وتوظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي لدعم الإمتثال والنزاهة. وقد عكست هذه المحاور أهمية الملفات في صوغ مستقبل العمل المصرفي وتعزيز مكانة المصارف العربية ضمن المنظومة المالية العالمية.

وجاء إنعقاد هذا المؤتمر بالتزامن مع الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وفي هذا الإطار نظم إتحاد المصارف العربية حفل إستقبال في العاصمة الأميركية واشنطن، حيث شهد مشاركة رفيعة المستوى من شخصيات مصرفية عربية وأوروبية وأميركية، ومسؤولين أميركيين، إلى جانب قيادات من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وسفراء الدول العربية لدى واشنطن، وممثلين بارزين عن الأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال. وقد شكل هذا اللقاء منصّة مهنية مميّزة للحوار وتعزيز جسر التواصل مع المجتمع المالي الدولي.

ويأتي هذا الحدث في مرحلة دقيقة تمرّ بها المنطقة، تتّسم بتزايد مستويات التعقيد والمخاطر في البيئة المالية والمصرفية، نتيجة مجموعة من العوامل الجيو – إقتصادية، وسياسية، وتحدّيات هيكلية متراكمة، والتي إنعكست على أداء الأسواق المالية الإقليمية ورفعت من منسوب عدم اليقين في البيئة الإستثمارية.

في هذا السياق، أصبحت مسألة تقييم المخاطر تحظى بإهتمام متزايد من المنظمات والمؤسسات الدولية التي تسعى إلى بلورة مفاهيم واضحة تُمكّنها من صوغ سياسات أكثر فعّالية للتعامل مع هذه القضية التي باتت تحتل موقعاً متقدماً في أجندات المؤسسات المالية، ولا سيما المصارف. وتنطلق في هذا الإطار المباحثات العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي نحو ترسيخ مبدأ إدارة المخاطر بإعتباره سياسة إستراتيجية شاملة، وليس مجرّد إجراء تنظيمي أو تقني يقتصر على تلبية متطلّبات الإبلاغ الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن الإلتزام الصارم بالمعايير المصرفية الحديثة، في ظل التطوّر التكنولوجي المتسارع، يشكل عنصراً حاسماً في تمكين المصارف العربية من مواكبة التحوّلات العميقة التي يشهدها النظام المالي العالمي، والمساهمة بفاعلية في رسم مساره المستقبلي.

معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري:
القارة الأفريقية بوابة غنية بفرص التعاون المصرفي وسوق واعدة ترتبط على نحو وثيق بالإمكانات الإنتاجية المصرية

نظام الدفع والتسوية الأفريقي – PAPSS –
يمثل خطوة إستراتيجية نحو بناء سوق مالية وتجارية أفريقية موحّدة

شدّد محافظ البنك المركزي المصري معالي الأستاذ حسن عبد الله على «أن البنك المركزي المصري يعمل في إطار إستراتيجية وطنية متكاملة لتعميق التعاون المشترك مع الدول الأفريقية في كافة المجالات، لا سيما في المجال المصرفي، وذلك عبر محاور عدة يأتي في مقدّمها حثُّ البنوك المصرية بصفة مستمرة نحو دراسة الأوضاع الإقتصادية والإستثمارية في دول القارة الأفريقية، والعمل على وضع خطط طموحة نحو التوسع والتواجد في الأسواق الأفريقية، سواء من خلال فتح فروع أو مؤسسات تابعة أو مكاتب تمثيل، أو المساهمة في كيانات قائمة بالفعل»، مشيراً إلى «أن القارة الأفريقية بوابة غنية بفرص التعاون المصرفي، وسوق واعدة ترتبط على نحو وثيق بالإمكانات الإنتاجية المصرية، ومع ذلك، تواجه القارة العديد من التحديات، منها الحاجة إلى تطوير البنية التحتية المصرفية، والتفاوت في التشريعات والضوابط التنظيمية، فضلاً عن محدودية إنتشار البنوك التقليدية. ولهذا، تُمثل مجالات التحوُّل الرقمي، وتنسيق الأطر التنظيمية، وتعزيز العلاقات المصرفية المراسلة، محاور أساسية في تحرك البنك المركزي المصري لتعميق التعاون المصرفي مع دول القارة».

وخلص المحافظ عبد الله إلى القول: «يُمكن للبنوك المركزية أن تلعب دوراً محورياً في تهيئة بيئة أكثر دعماً للإستثمار والتمويل المستدام من ناحية، ومن خلال تنظيم ووضع معايير موحدة ومشتركة للتمويل المستدام، وتعزيز التنسيق الرقابي وتبادل الخبرات في هذا المجال».

في ما يلي نص الحوار مع معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبد الله:

*** كيف يدعم البنك المركزي المصري التوسع الإستراتيجي للبنوك المصرية في الأسواق الإفريقية؟**

يعمل البنك المركزي المصري في إطار إستراتيجية وطنية متكاملة لتعميق التعاون المشترك مع الدول الأفريقية في كافة المجالات، لا سيما في المجال المصرفي، وذلك عبر محاور عدّة يأتي في مقدمها حثُّ البنوك المصرية بصفة مستمرة نحو دراسة الأوضاع الإقتصادية والإستثمارية في دول القارة الأفريقية، والعمل على وضع خطط طموحة نحو التوسع والتواجد في الأسواق الأفريقية، سواء من خلال فتح فروع أو مؤسسات تابعة أو مكاتب تمثيل، أو المساهمة في كيانات قائمة بالفعل.

وفي هذا المقام، يُشار إلى أن عدداً كبيراً من البنوك المصرية لديها تواجد بالفعل في دول أفريقية مثل السودان، وجنوب السودان، وليبيا، وكينيا، وجيبوتي، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وإثيوبيا، ومن المقرر أن تشهد الفترة المقبلة افتتاح فروع جديدة في دول أخرى.

وتقوم تلك الفروع بتقديم خدماتها للمستثمرين والمصدرين، جنباً إلى جنب مع شبكة مراسلي البنوك المصرية التي تغطي معظم أنحاء القارة الإفريقية، وتلبي الإحتياجات التمويلية والإستثمارية لعملائها من دول القارة وإليها على الوجه المطلوب.

*** ما هو الدور الذي يقوم به البنك المركزي المصري لتعميق التعاون المصرفي العربي – الأفريقي؟**

يضع البنك المركزي تعميق التعاون المصرفي العربي – الأفريقي في مقدمة أولوياته، ويدعم هذا التوجُّه ما تتمتع به مصر من إمكانات تُميّزها عن غيرها ، فضلاً عن العلاقات التاريخية الممتدة مع الدول الإفريقية. إلى جانب ذلك، تمتلك مصر بنية تحتية متطورة وقدرات تمكنها من تقديم خدمات مصرفية مؤمنة وفعّالة.

وفي هذا الصدد، فقد قام البنك المركزي المصري بتوقيع العديد من مذكّرات التفاهم مع عدد من البنوك المركزية الأفريقية، بهدف تبادل الخبرات في مجالات الرقابة والإشراف والتكنولوجيا المالية ونظم الدفع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من مجالات التدريب المشتركة، إلى جانب ذلك، إستقبل وفوداً من عدد من البنوك المركزية الأفريقية لتبادل الخبرات في ذات الصلة، في مجالات عدة، منها الرقابة والإشراف والتعليمات الرقابية خصوصاً في ما يتعلق بمقرّرات بازل والمدفوعات والشمول المالي والتكنولوجيا المالية والإبتكار، لا سيما إطلاق المختبر التنظيمي كأداة لتمكين الشركات الناشئة، كما يتم إستقبال العديد من وفود الدول الإفريقية، إلى جانب عرض تجربته في إنشاء دار طباعة النقد ومركز النقد وفق أفضل الممارسات الدولية.

في هذا السياق، أؤكد أن مصر في كافة مؤسساتها تلعب دوراً محورياً في دعم قضايا التنمية في أفريقيا، من خلال إسهاماتها في المؤسسات المصرفية العربية والإسلامية والأفريقية الداعمة لتمويل التنمية بالقارة، مثل البنك العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا (BADEA)، والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB)، وبنك التنمية الإفريقي (AfDB)، والبنك الأفريقي للتصدير والإستيراد (AfreximBank).

إلى جانب هذه المؤسسات، يبرز دور البنك المركزي المصري في تعزيز التكامل العربي –الإفريقي عبر مشاركته في أنظمة إقليمية لتسوية المدفوعات، منها:

• نظام «بُنى (BUNA)»، وهو النظام الإقليمي العربي لتسوية المدفوعات البينية، الذي يتيح للبنوك العربية إرسال وإستلام التحويلات المالية بالعملات العربية المختلفة عبر منصة آمنة وموثوقة، تقدم حلولاً مبتكرة في مجال المدفوعات العابرة للحدود.

• نظام الدفع والتسوية الإقليمي لدول الكوميسا (REPSS)، الذي إنضمّت إليه مصر في العام 2017، ويعمل على ربط البنوك المركزية المشاركة، مما يسمح بإجراء تسويات مالية منخفضة التكلفة وآمنة، بضمان تلك البنوك وضمن مدد زمنية قصيرة.

• نظام المدفوعات والتسوية القاري (PAPSS)، الذي أطلقه بنك AFREXIM كمبادرة لدعم التجارة البينية في إفريقيا.

*** ما هي الأولويات الرئيسية للبنك المركزي المصري لتعزيز التعاون المصرفي العابر للحدود مع الدول الإفريقية، لا سيما في مجالات مثل التمويل الرقمي، وتنسيق الأطر التنظيمية؟**

تُعَد القارة الإفريقية بوابةً غنيةً بفرص التعاون المصرفي، وسوقاً واعدة ترتبط على نحو وثيق بالإمكانات الإنتاجية المصرية، ومع ذلك، تواجه القارة العديد من التحديات، منها الحاجة إلى تطوير البنية التحتية المصرفية، والتفاوت في التشريعات والضوابط التنظيمية، فضلاً عن محدودية انتشار البنوك التقليدية. ولهذا، تُمثل مجالات التحوُّل الرقمي، وتنسيق الأطر التنظيمية، وتعزيز العلاقات المصرفية المراسلة، محاور أساسية في تحرك البنك المركزي المصري لتعميق التعاون المصرفي مع دول القارة.

في مجال التحوُّل الرقمي: أصدر البنك المركزي قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها، كما يعمل البنك على مشروعات مستقبلية منها العملات الرقمية للبنوك المركزية، وتُعد تلك التطوّرات بمثابة خطوة تقارب هامة تجاه القارة الأفريقية التي تفتقر إلى الإنتشار الفعلي للفروع الملموسة للبنوك، وباتت تعتمد بشكل أكبر على التكنولوجيا المالية لتحقيق إنتشار أكبر للخدمات المصرفية.

أما على صعيد تنسيق الأطر التنظيمية، يعتمد البنك المركزي المصري في تعميق تعاونه مع البنوك المركزية الأفريقية على أرضية مشتركة من خلال الإلتزام بالتعليمات والضوابط الرقابية العالمية، وفي هذا السياق، يترأس البنك المركزي المصري «مجموعة عمل تطبيق مقرّرات لجنة بازل» على مستوى جمعية البنوك المركزية الأفريقية، والتي تقدم تدريبات للبنوك المركزية في هذا المجال، حيث تم وضع خطة عمل لأنشطة المجموعة تضمّنت إستضافة ورش عمل عدة إفتراضية على مدار الأعوام السابقة، ومن المقرّر أن يستضيف البنك المركزي في نهاية هذا العام تدريبات المجموعة لعدد 40 مشاركاً من الدول الأفريقية حول أهم التطوّرات الرقابية الحالية والناشئة.

كما يسعدني أن أعلن عن إطلاق المنصّة الخاصة في مجموعة العمل على الموقع الرسمي للجمعية في سبتمبر/ أيلول 2025 للتباحث والتشاور في كافة الأمور المتعلّقة بمقررات بازل.

ومن جهة أخرى، يتولى البنك المركزي قيادة «مجموعة عمل لجنة الإستقرار المالي الأفريقية»، التي إستضاف البنك المركزي إجتماعها الأول في مصر، وتهدف إلى ترسيخ مقاييس صلابة القطاع المصرفي وغير المصرفي والأسواق المالية الأفريقية، ومدى تنفيذ البنوك المركزية لأطر السياسات الإحترازية الكلية، إلى جانب الإضطلاع بمسؤوليات سكرتارية اللجنة.

*** في أكتوبر/ تشرين الاول 2019، تم إنشاء قطاع التعاون الأفريقي في البنك المركزي المصري بناءً على توجيهات رئاسية، بهدف تعزيز العلاقات مع البنوك المركزية والمؤسسات الأفريقية. كيف ساهم هذا القطاع في تعميق الحضور الاقتصادي المصري في القارة، وما هي أبرز المبادرات التي أطلقها لدعم التعاون المصرفي الإقليمي وتبادل الخبرات مع الدول الأفريقية؟**

إنطلاقًا من توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإنشاء قطاعات متخصصة للشؤون الأفريقية داخل مؤسسات الدولة، بما يُعزّز دور مصر الريادي في تحقيق التكامل الإقتصادي بالقارة الأفريقية، قام البنك المركزي المصري بإنشاء قطاع للتعاون الأفريقي.

وخلال فترة وجيزة، نجح القطاع في فتح قنوات إتصال إستراتيجية مع البنوك المركزية والمؤسسات الإفريقية، لدعم وإستكشاف وتنقيح المبادرات على المستوى المصرفي الأفريقي، إلى جانب إصدار دراسات بحثية وتقارير تحليلية متنوعة لسد الفجوة المعلوماتية عن القارة، والمساهمة في دفع حركة التجارة والتدفقات المتبادلة، وفتح آفاق جديدة للأسواق المصرية في إفريقيا، واستكشاف فرص التعاون والإستثمار في البلدان الأفريقية.

وكان أول ما لفت إنتباه القطاع الإنخفاض الحاد في حجم التجارة البينية مع الدول الأفريقية مقارنةً مع التكتلات التجارية الأخرى، نتيجة عوامل عدة منها صعوبة تنفيذ وتسوية المعاملات التجارية نظراً إلى نقص العملات الأجنبية وارتفاع تكاليف التحويلات. وعليه، شارك البنك المركزي المصري في نظام المدفوعات والتسويات الخاص بتجمع الكوميسا(REPSS) ، كما نظم عدداً من ورش العمل التوعوية لرجال الأعمال المصريين وإجتماعات مع المجالس التصديرية بالغرف التجارية بغرض تعريفهم بالنظام وتشجيعهم على الإستفادة منه. كما إنضم البنك إلى نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PAPSS) الذي أطلقه «أفريكسم بنك»، مما يُعزّز التبادل التجاري بين الدول المشتركة.

ولمعالجة التحدّيات التي تواجه المصدّرين المصريين في القارة الإفريقية في ما يتعلق بإرتفاع المخاطر السياسية والتجارية، قام البنك المركزي من خلال القطاع بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والإستيراد بعمل دراسة جدوى إقتصادية لإنشاء وكالة مصرية لضمان مخاطر إئتمان الصادرات والإستثمارات بهدف فتح أسواق أفريقية للمنتجات المصرية وتنشيط التبادل التجاري وتشجيع المصدّرين والمستثمرين المصريين للإستفادة من إمكانات السوق الأفريقية، وتم تفعيل إنشاء الوكالة ككيان مستقل وقوى يعمل على تنشيط الصادرات المصرية بصفة عامة والصادرات المصرية للدول الأفريقية بصفة خاصة، وسيتم الإعلان عن بدء نشاط هذه الوكالة في القريب العاجل.

وإلى جانب جهود القطاع البحثية لسدّ الفجوة المعلوماتية للمصدّرين والمستثمرين حول القارة، ساهم القطاع في دعم مبادرة بنك

التصدير والإستيراد الأفريقي الخاصة بإطلاق منصّة MANSA، التي توفّر بيانات عن البنوك والمؤسسات غير المالية والشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع الدول الإفريقية. وتم توقيع مذكرة تفاهم مع البنك، التي أسفرت عن تدريب عدد كبير من العاملين بالبنوك المركزية والتجارية من 20 دولة أفريقية على كيفية إستخدام المنصّة والإستفادة من خدماتها، وتولى القطاع الترويج للمنصّة محلياً، حيث بلغ عدد البنوك المصرية المشتركة نحو 23 بنكاً، بالإضافة إلى 192 شركة مصرية.

وفي سياق دعم جهود التكامل على الصعيد القاري، يشارك القطاع في مراجعة وتنقيح برامج التعاون النقدي على مستوى الكوميسا وجمعية البنوك المركزية الأفريقية، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق التقارب الإقتصادي على مستوى القارة. كما يشارك في إجتماعات اللجان الفنية للإتحاد الأفريقي (AU-STC)، واللجنة الإقتصادية لأفريقيا (UNECA)، لضمان إتساق جهود البنك مع الأولويات السياسية والإقتصادية لمصر. وعندما رصد القطاع غياب آلية لمتابعة قضايا الإستقرار المالي والمصرفي على مستوى القارة، بادر بالتعاون مع قطاع المخاطر الكلية بإطلاق مبادرة جديدة لإنشاء اللجنة الأفريقية للإستقرار المالي (AFSC) في إطار جمعية البنوك المركزية الإفريقية، والتي تضم 41 بنكاً مركزياً ممثلين لدول القارة. وعلى الصعيد الوطني، يشارك القطاع في أعمال اللجنة الدائمة لمتابعة العلاقات المصرية الإفريقية، حيث يعمل مع الوزارات والقطاع الخاص لدعم المشروعات الإستثمارية والتجارية المشتركة، بما يُعزّز دور مصر كبوابة للتكامل العربي – الأفريقي.

ومن ناحية أخرى، ومن خلال التواجد في المحافل الأفريقية، تمكّن القطاع من إستنباط إحتياجات الكوادر المصرفية الأفريقية، فقام بالتنسيق مع المعهد المصرفي وقطاعات البنك المختلفة لتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية بالتعاون مع المعهد النقدي لتجمع الكوميسا، في مجالات عمل البنوك المركزية، إلى جانب إستقبال وفود من البنوك الأفريقية للإستفادة من التجربة المصرية في مختلف المجالات المصرفية.

*** في إطار الجهود المصرية المستمرة لدعم العلاقات المصرفية الإقليمية إعتمد البنك المركزي المصري مؤخراً إتفاقية الإنضمام إلى نظام الدفع والتسوية الأفريقي PAPSS، كيف ترون دور هذا النظام في تسهيل التبادلات المالية بين الدول الأفريقية، وما هي آفاق إستفادة المصارف المصرية والعربية من هذه المنظومة؟**

مما لا شك فيه أن نظام الدفع والتسوية الأفريقي – PAPSS – يمثل خطوة إستراتيجية نحو بناء سوق مالية وتجارية أفريقية موحّدة، حيث يتيح إجراء المدفوعات عبر الحدود بالعملات المحلية للدول الأعضاء بشكل مباشر وسريع وآمن، من دون الحاجة إلى المرور عبر مراكز تسوية من خارج القارة، مما يُخفّض تكلفة المعاملات بشكل ملحوظ، ويقلّل من زمن التسوية من أيام عدة إلى ثوانٍ معدودة، وهو ما يرفع بدوره من كفاءة التجارة البينية الأفريقية ويزيد من قدرتها التنافسية.

وفي هذه المناسبة، أؤكد أن إنضمام البنك المركزي المصري إلى هذه المنظومة يعكس إلتزام مصر دعم الجهود القارية نحو تعزيز التكامل الإقتصادي، ويتيح للبنوك المصرية فرصاً أوسع للتوسّع في التعاملات الإقليمية، وزيادة الروابط مع نظرائها في أفريقيا، كما أن الباب يظل مفتوحاً أمام المصارف العربية العاملة في السوق المصرية أو ذات الإهتمام بالقارة للإستفادة من هذه المنصّة، ويدعم في الوقت نفسه الجهود الرامية إلى تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية على أرض الواقع.

***من وجهة نظركم، كيف يُمكن للمصارف العربية العاملة في أفريقيا أن تُسهم بشكل أكثر فعّالية في التنمية الإقتصادية الشاملة وتعزيز الشمول المالي في القارة؟**

المصارف العربية لديها فرصة ذهبية لكتابة قصة نجاح مختلفة في أفريقيا، لا تقوم فقط على تحقيق الأرباح، بل على أن تكون شريك تنمية حقيقياً، حيث يستفيد عدد من الدول العربية من القارة الأفريقية في شكل نقاط إرتكاز خدمية من الناحية اللوجستية يُمكن أن تتوسّع لتشمل تدشين محاور إرتكاز مصرفية، وهو ما يُمكن أن يطوّر من الخدمات المصرفية في القارة وتحفيز مرونة تشريعاتها، كما بدأت بعض الدول العربية في تحقيق متطلّباتها بالإستفادة من إمكانات القارة وهو ما يستدعي التوسع بالخدمات المصرفية المتخصّصة. ويُمكن للدول العربية الإستفادة من إستثمارات البنية التحتية في الطاقة وإعادة الإعمار في الكثير من الدول الأفريقية وكلُّها مجالات كثيفة العمالة وتحقق التنمية الإقتصادية الشاملة للطرفين.

كما يُمكن للمصارف العربية العاملة في أفريقيا ريادة جهود الشمول المالي القائم على التكنولوجيا، من خلال إطلاق المبادرات الخاصة في هذا المجال بدول القارة في مقابل الإستفادة من الخصائص الديموغرافية للقارة المتعطشة للخدمات المصرفية، بما يحقق لهذه المصارف عائداً إقتصادياً مجزياً ومكانة لدى هذه الدول لا تقدّر بثمن، وعلاقات قائمة على المنفعة والإحترام المتبادل.

وقد قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة بميكنة مجموعات الإدخار والإقراض للمرأة، ونحرص على مشاركة هذه التجربة مع الدول الأفريقية لا سيما وأن تلك المجموعات لا تزال تعمل في بعض الدول الأفريقية بشكل نقدي غير مميكن.

وبشكل عام يقوم البنك المركزي بمشاركة تجربة الشمول المالي مع البنوك المركزية الأفريقية من خلال عضويتنا في التحالف الدولي للشمول المالي المعني بالدول النامية فقط.

*** تُعد مصر بوّابة بين العالم العربي وأفريقيا جنوب الصحراء، كيف يُعزز البنك المركزي هذا الموقع الإستراتيجي لتعزيز الشراكات والمشاريع الإقليمية التي تدعم الإبتكار والمرونة الإقتصادية في أفريقيا؟**

تساهم مصر بالفعل بالعديد من المؤسسات المالية الكبرى العربية – الأفريقية، وتشارك في أنشطتها وتوجيه طروحاتها وقراراتها الداعمة للتنمية في القارة، ولعلّ أحد أبرز الأمثلة هو بنك بادية (BADEA)، الذي تستضيف القاهرة أحد مقرّاته، وهو أحد أكبر رواد تمويل مشروعات البنية التحتية في إفريقيا جنوب الصحراء.

كما تعد مصر أحد أكبر مساهمي بنك التنمية الإسلامي (IsDB)، الذي يعمل على تقليل مخاطر إنعدام الأمن الغذائي في أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء وغرب إفريقيا.

وتعد مصر مساهماً هاماً في البنوك الأفريقية الكبرى، التي تساهم فيها دول عربية عدة، ومنها بنك أفريكسم (Afreximbank) كأحد أهم مؤسسات تمويل التجارة في القارة، بالإضافة إلى

بنك التنمية الأفريقي (AfDB) الذي يدعم كافة الدول الإفريقية في مجال تمويل المشروعات الكبرى، وغيرها من المؤسسات المصرفية الكبرى.

كما تساهم البنوك المصرية بشكل مباشر في الإستثمارات الموجّهة للتنمية المستدامة في العديد من الدول الأفريقية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الحلول التمويلية التي قدمتها لتوفير الكهرباء في القارة الأفريقية، خصوصاً عبر مشروعات تنفذها شركات مصرية، وقد ساهم ذلك في تحسين بيئة الأعمال بهذه الدول وزيادة جاذبيتها للإستثمار.

وبالنظر إلى ما تتمتع به مصر من موقع إستراتيجي يجعلها تنتمي لكل من الكيانين العربي والأفريقي، فإن هذا الموقع يمكن أن يمنحها فرصة ريادية مستقبلية لقيادة جهود التكامل العربي الأفريقي، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التكامل بين منظومة الدفع القارية PAPSS ومنظومة تسوية المدفوعات العربية BUNA. وتُعد الخطوة التي إتُخذت حيال تيسير تحويلات العاملين المصريين في عدد من الدول العربية، فرصة جيدة لتطبيق أفكار مماثلة متبادلة بين الدول العربية والأفريقية، بما يُسهم في خفض تكلفة التحويلات التي لا تزال مرتفعة، وتوجيهها لدعم المرونة الإقتصادية للمستفيدين منها. ويُعزّز من هذه الفرص ما تتمتع به مصر من شبكة فروع مصرفية واسعة، وبنية تحتية وتكنولوجية قوية، مما يؤهلها لتكون محوراً مهماً لإستقبال وتحويل الخدمات المالية العربية والأفريقية المتبادلة.

وأخيراً، وليس آخراً، كما أن موقع مصر يُمكن أن يخدم كجسر لتأسيس تحالفات إستثمارية عربية – أفريقية في مجالات عديدة، مثل الطاقة المتجددة، والصحة، والزراعة، ودعم مبادرات هامة مثل مبادلات الدين مقابل الإستثمار في مجالي الصحة أو المناخ.

*** ما هي أبرز الفرص والتحدّيات التي تتوقعونها أمام التعاون المالي العربي – الأفريقي مستقبلاً؟ وكيف يُمكن للبنوك المركزية أن تتعاون لتهيئة بيئة أكثر دعماً للإستثمار المستدام؟**

تسعى الدول العربية إلى إستثمار فوائضها المالية لتحقيق التنوّع الإقتصادي والإكتفاء الذاتي وحماية أمنها الغذائي، وفي الوقت عينه تمتلك القارة الأفريقية حجماً هائلاً من معروض الفرص الإستثمارية في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والتحوُّل الأخضر؛ وهو ما دعا مجموعة دول التعاون الخليجي، إلى إستثمار ما يزيد عن 100 مليار دولار خلال العقد الماضي في مشروعات الإعمار والطاقة والزراعة في القارة من خلال صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المصرفية مثل بنك بادية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وغيرها.

وتُعد المبادرات الإقليمية والقارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، ونظام الدفع والتسوية الإفريقي (PAPSS)، والمنتديات العربية الأفريقية، وأجندة إفريقيا 2063 من أبرز الجهود التي يُمكن البناء عليها لتحسين فرص التعاون العربي الأفريقي كمنصّات إستراتيجية قادرة على فتح مسارات جديدة لتعزيز التعاون المالي والإستثماري المشترك.

مع ذلك، تواجه جهود التعاون العربي الأفريقي العديد من التحدّيات، أبرزها غياب إستراتيجية عربية موحّدة تجاه القارة الأفريقية، إلى جانب مجموعة من المخاطر الإقتصادية الكلية مثل تقلُّبات أسعار الصرف، وإرتفاع مستويات الديون، وغياب أو ضعف التصنيفات الإئتمانية لبعض الدول، وتفاوت الأطر التنظيمية، وغياب المعايير الموحّدة للإستثمار المستدام. كما تشكل محدودية البيانات وضعف الشفافية عائقاً أمام قدرة المستثمرين على تقييم الفرص والمخاطر بشكل دقيق.

يُضاف إلى ذلك، مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب تهديدات الأمن السيبراني في ظل التوسع السريع في إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي، ولا يُمكن إغفال التحدّيات المناخية التي تواجه القارة الأفريقية، مثل الجفاف والفيضانات والتصحُّر، والتي تزيد من مخاطر الإستثمارات طويلة الأجل، وتستدعي أدوات تمويل أكثر مرونة وإبتكاراً.

في هذا السياق، يُمكن للبنوك المركزية أن تلعب دوراً محورياً في تهيئة بيئة أكثر دعماً للإستثمار والتمويل المستدام من ناحية، من خلال تنظيم ووضع معايير موحّدة ومشتركة للتمويل المستدام، وتعزيز التنسيق الرقابي وتبادل الخبرات في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى، توجد أهمية لتشجيع أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء والتمويل المختلط، وإتفاقات مبادلة الدين باستثمارات الصحة والمناخ، وصناديق ضمان المخاطر، والصناديق ذات الأغراض الخاصة SPVs وتفعيل أدوات المشتقات المالية للتحوطات، وبناء القدرات المؤسسية للبنوك التجارية في مجالات إدارة مخاطر المناخ والحوكمة البيئية والإجتماعية، والإستثمار في جودة البيانات ومعايير الحوكمة الجيدة.

وعلى صعيد آخر، يُمكن تشجيع تكامل نظم الدفع الإقليمية العربية وربطها بالنظم الأفريقية لتسهيل تدفقات التجارة والإستثمارات، وقد بادر البنك المركزي المصري بالفعل بإتخاذ خطوات في هذا الإتجاه، عبر تنظيم برامج تدريب وتبادل خبرات في مجالات الضوابط التنظيمية، وتعليمات الرقابة، والإستقرار المالي، بالإضافة إلى توقيع عدد من مذكّرات التفاهم مع بنوك مركزية أفريقية لبحث سبل التعاون المشترك.

معالي الأستاذ حسن عبدالله يفوز بجائزة غلوبال فاينانس لأفضل محافظي البنوك المركزية في العالم

رامي أبو النجا نائب محافظ البنك المركزي المصري

تسلّم معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، جائزة مجلة غلوبال فاينانس العالمية لأفضل محافظي البنوك المركزية عالمياً.

وأعلنت «غلوبال فاينانس»، في تقريرها السنوي Central Banker Report Cards 2025، والذي شمل إسم حسن عبدالله، محافظ البنك المركزي المصري، ضمن قائمة أفضل محافظي البنوك المركزية عالمياً.

وتسلّم الجائزة نيابة عن المحافظ، رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري.

وأقيم الحفل، في العاصمة الأميركية واشنطن، في National Press Club ، في حضور حشد كبير من كبار الإقتصاديين والمصرفيين والشخصيات المرموقة.

بلغت 10 مليارات دولار في الربع الأخير من السنة المالية 2025/2024
تحويلات المصريين في الخارج تقفز 66.2 % إلى 36.5 مليار دولار في 12 شهراً

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، إرتفاع تحويلات المصريين في الخارج إلى 66.2 % خلال السنة المالية 2025/2024 لتسجل 36.5 مليار دولار مقابل نحو 21.9 مليار دولار خلال السنة المالية 2024/2023.

وقد إرتفعت التحويلات خلال الربع الأخير من السنة المالية 2025/2024 (أبريل/نيسان – يونيو/ حزيران 2025) بمعدّل 34.2 % على أساس سنوي لتصل إلى نحو 10 مليارات دولار مقابل نحو 7.5 مليارات دولار خلال الفترة أبريل/ نيسان - يونيو/ يونيو 2024.

وتبدأ السنة المالية في مصر مطلع يوليو/ تموز من كل عام حتى نهاية يونيو/ حزيران من العام التالي.

وعلى المستوى الشهري، حققت التحويلات خلال يونيو/ حزيران 2025 أعلى مستوى شهري مسجّل تاريخياً بمعدّل زيادة بلغ 40.7 % على أساس سنوي لتصل إلى نحو 3.6 مليارات دولار (مقابل نحو 2.6 مليار دولار خلال يونيو/ حزيران 2024).

وتُعدُّ تحويلات المصريين العاملين في الخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر، إلى جانب إيرادات قناة السويس، والسياحة والإستثمار الأجنبي المباشر.

وقد ساهمت هذه التحويلات بشكل كبير في دعم الإقتصاد المصري، خصوصاً خلال فترات الأزمات الإقتصادية أو إنخفاض موارد الدولة من العملات الأجنبية.

وكان البنك المركزي المصري قد كشف عن إرتفاع صافي الإحتياطات الأجنبية إلى 49.036 مليار دولار في يوليو/ تموز من 48.7 مليار دولار في يونيو/ حزيران 2025.

وبلغت الزيادة في الإحتياطي النقدي الأجنبي لدي البنك المركزي المصري 340 مليون دولار، خلال يوليو/ تموز 2025.

وشهدت الأشهر الماضية تحسُّناً كبيراً في إيرادات مصر السياحية والصادرات وتحويلات المصريين في الخارج.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
9 مصارف مصرية ضمن قائمة أكبر 100 مصرف عربي
في العام 2024 بقيمة 344.7 مليار دولار

أعلن الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، «أن تسعة مصارف مصرية قد دخلت ضمن قائمة أكبر 100 مصرف عربي من حيث الموجودات لعام 2024، وذلك وفق الدراسة التحليلية السنوية الصادرة عن الأمانة العامة للإتحاد». وأكد د. فتوح «أن المصارف المصرية المدرجة في القائمة قد بلغت قيمة موجوداتها مجتمعة نحو 344.7 مليار دولار، وهو ما يعكس القوة المتنامية للقطاع المصرفي المصري ومساهمته في دعم الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي في البلاد».

ترتيب المصارف المصرية وفقًا للموجودات لعام 2024

البنك الأهلي المصري: الأول محلياً، السابع عربياً، المرتبة 158 عالمياً.

بنك مصر: الثاني محلياً، المرتبة 18 عربياً، المرتبة 305 عالمياً.

البنك الأفريقي للإستيراد والتصدير: الثالث محلياً، المرتبة 35 عربياً، المرتبة 493 عالمياً.

البنك التجاري الدولي – مصر (CIB): الرابع محلياً، المرتبة 44 عربياً، المرتبة 592 عالمياً.

البنك العربي الأفريقي الدولي: الخامس محلياً، المرتبة 50 عربياً، المرتبة 694 عالمياً.

بنك QNB (مصر): السادس محلياً، المرتبة 57 عربياً، المرتبة 738 عالمياً.

بنك القاهرة: السابع محلياً، المرتبة 77 عربياً، المرتبة 897 عالمياً.

بنك HSBC – مصر: الثامن محلياً، المرتبة 95 عربياً، المرتبة 1,015 عالمياً.

مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر: العاشر محلياً، المرتبة 98 عربياً، المرتبة 1,022 عالميا.

موقع مصر في الترتيب الإقليمي والعربي

أشار د. فتوح إلى «أن مصر قد جاءت في المركز الرابع عربياً من حيث عدد المصارف المدرجة في القائمة (9 مصارف)، متساوية مع المملكة المغربية، وذلك من أصل 100 مصرف شملتهم الدراسة.

توزيع أكبر 100 مصرف عربي بحسب الدول

الإمارات العربية المتحدة: 16 مصرفاً، السعودية: 11 مصرفاً، الأردن: 10 مصارف، المغرب ومصر: 9 مصارف لكل منهما، الكويت، البحرين، قطر: 8 مصارف لكل دولة،
سلطنة عُمان: 6 مصارف، الجزائر، تونس، ليبيا: 4 مصارف لكل منها، لبنان: مصرفان
فلسطين: مصرف واحد.
وأوضح الأمين العام د. فتوح «أن إجمالي الموجودات للمئة مصرف عربي بلغ نحو 4.5 تريليونات دولار في نهاية عام 2024»، مشيراً إلى «أن هذا الرقم يعكس متانة القطاع المصرفي العربي وقدرته على مواجهة التحديات الإقتصادية والمالية الإقليمية والعالمية».

دور المصارف الإسلامية

كما أوضح د. فتوح «أن 24 مصرفاً إسلامياً قد دخلت ضمن قائمة أكبر 100 مصرف عربي من حيث الموجودات، حيث بلغ إجمالي موجوداتهم نحو 991.4 مليار دولار، بما يمثل حوالي 22 % من إجمالي موجودات المصارف العربية المدرجة في القائمة، مما يعكس النمو المستمر والتوسع في نشاط الصيرفة الإسلامية في المنطقة».
وأشار د. وسام فتوح إلى «أن الأداء القوي للمصارف المصرية يعكس نجاح السياسات الإقتصادية والمالية التي تنتهجها الدولة في دعم القطاع المصرفي، وتعزيز دوره في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية»، مؤكداً «أهمية الإستمرار في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لتحقيق مزيد من التقدم في التصنيفات الإقليمية والعالمية».

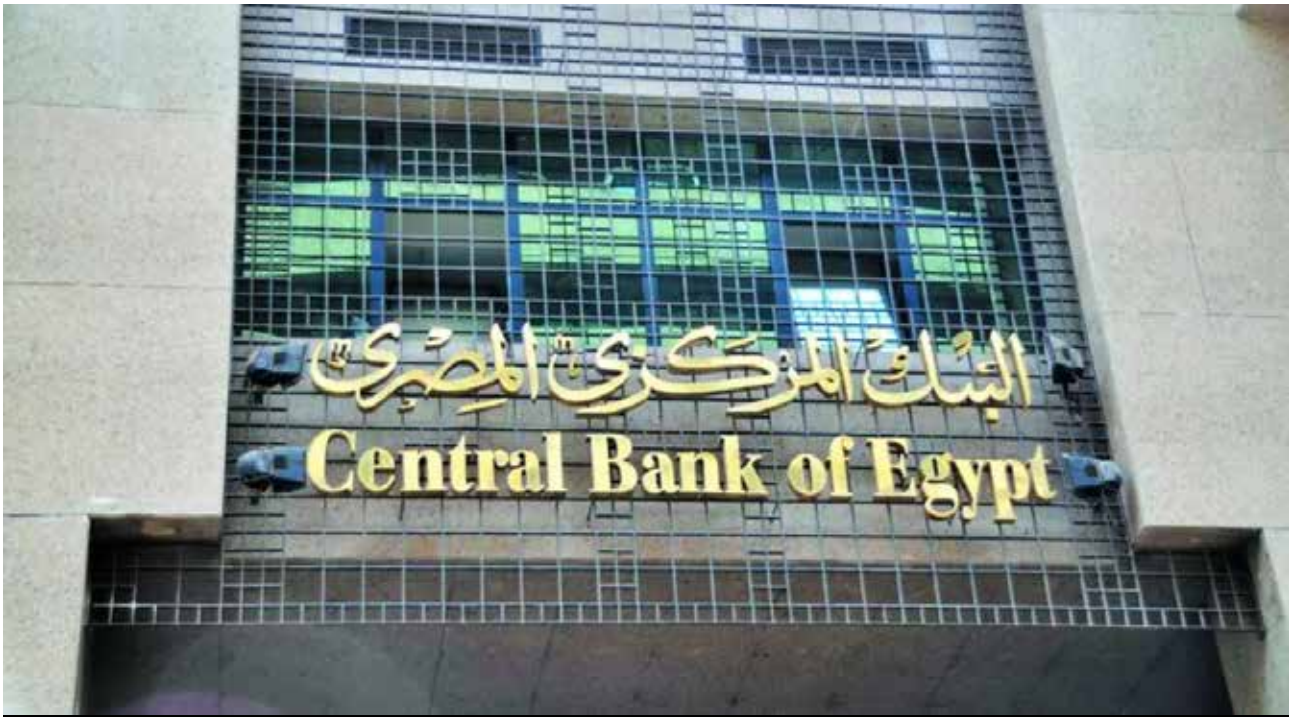

بنك قطر الوطني في الصدارة لعام 2024
أكبر 100 مصرف عربي من حيث الموجودات

أظهرت بيانات أكبر مئة مصرف عربي من حيث الموجودات في نهاية العام 2024، أن مجموع الموجودات لهذه المصارف قد بلغ قرابة 4.5 ترليون دولار. وتوزّعت تلك المصارف بين الدول العربية كما هو مبيّن في الجدول رقم 1، حيث سجلت الإمارات العربية المتحدة أكبر عدد من المصارف العربية ضمن لائحة أكبر مئة مصرف عربي بدخول 16 مصرفاً من مصارفها، تلتها السعودية (11 مصرفاً)، فالأردن (10 مصارف)، فالمغرب ومصر (9 مصارف لكل منهما)، فالكويت والبحرين وقطر (8 مصارف لكل منها)، فسلطنة عُمان (6 مصارف)، فالجزائر وتونس وليبيا (4 مصارف لكل منها)، فلبنان (مصرفين)، ففلسطين (مصرفاً واحداً).

وقد تصدّرت المصارف الإماراتية الستة عشر المُدرجة في اللائحة في مجموع موجوداتها والذي بلغ قرابة 1.2 تريليون دولار، تلتها المصارف السعودية (نحو 1.1 تريليون دولار)، فالقطرية (599.8 مليار دولار)، فالكويتية (367.7 مليار دولار)، فالمصرية (344.7 مليار دولار). وتبيّن البيانات في الجدول رقم 1 إختلافاً كبيراً بين متوسط حجم الموجودات لتلك المصارف، ففي حين بلغ متوسط حجم المصارف السعودية في القائمة المذكورة نحو 103.4 مليار دولار، بلغ متوسط المصارف التونسية نحو 7.1 مليار دولار.

جدول 1: توزّع أكبر مئة مصرف عربي بحسب الموجودات بين الدول العربية – 2024

	عدد المصارف	مجموع الموجودات (مليون دولار)	متوسط حجم الموجودات (مليون دولار)
الإمارات	16	1,186,127	74,133
السعودية	11	1,137,300	103,391
الأردن	10	144,875	14,488
المغرب	9	234,487	26,054
مصر	9	344,755	38,306
الكويت	8	367,684	45,961
البحرين	8	178,925	22,366
قطر	8	599,825	74,978
عُمان	6	103,100	17,183
الجزائر	4	116,285	29,071
تونس	4	28,349	7,087
ليبيا	4	40,263	10,066
لبنان	2	34,699	17,350
فلسطين	1	8,360	8,360
مجموع/متوسط	**100**	**4,525,034**	**45,250**

المصدر: اتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف.

رسم بياني 1: التوزع الجغرافي للمصارف العربية ضمن لائحة أكبر مصرف في العالم بحسب الموجودات – 2024

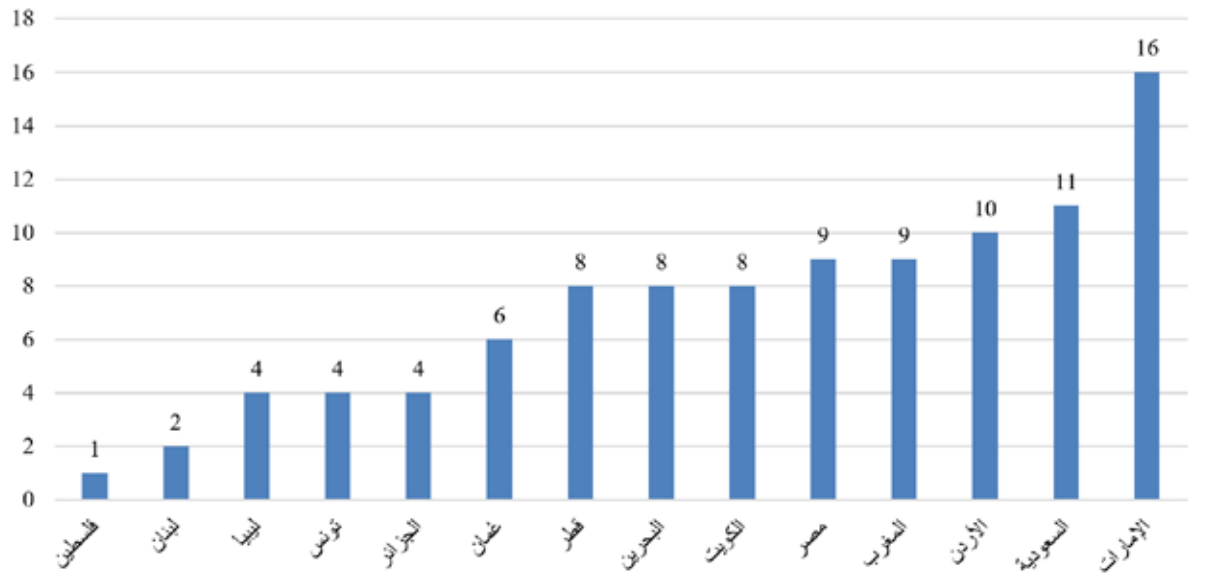

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات.

ويتركز العدد الأكبر من تلك المصارف في دول الخليج العربي (57 مصرفاً)، والتي بلغ مجموع حجم موجوداتها نحو 3.6 تريليونات دولار (أي نسبة 79 % من الإجمالي). كما تجدر الإشارة إلى دخول 24 مصرفاً إسلامياً قائمة أكبر 100 مصرف عربي، وهي كانت تدير موجودات تقدر بنحو 991.4 مليار دولار في نهاية عام 2024، أي نحو 22 % من إجمالي موجودات تلك المصارف المئة.

رسم بياني 2: توزع الموجودات لأكبر مئة مصرف عربي بين الدول العربية (%) – 2024

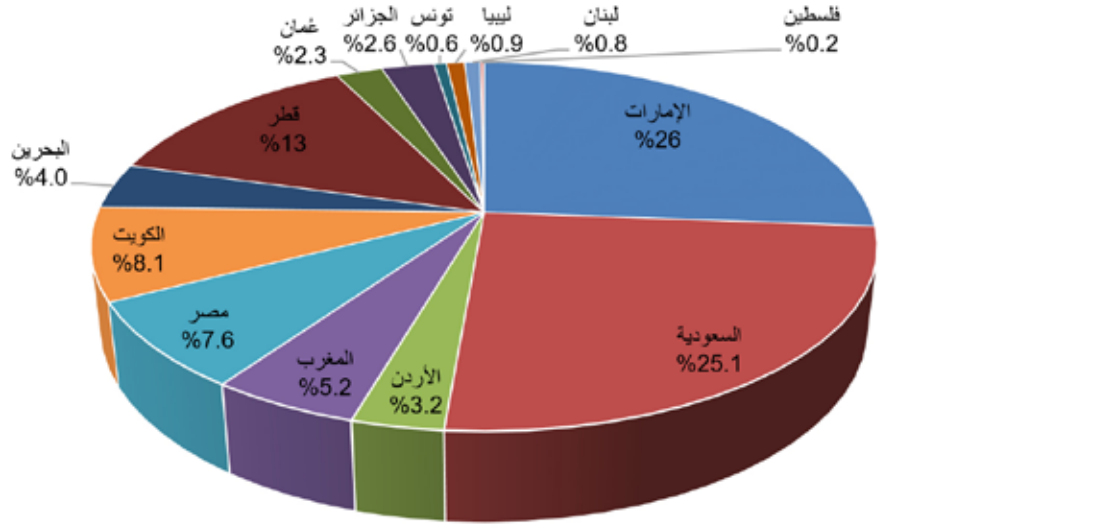

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف.

يتضمّن الجدول رقم 2 ترتيب أكبر مئة مصرف عربي من حيث الموجودات وترتيبها بحسب الموجودات على المستويات المحلية، والعربية، والعالمية. يظهر من الجدول المذكور أن تسعة من أكبر عشرة مصارف عربية هي مصارف خليجية، حيث جاء بنك قطر الوطني في المرتبة الأولى محلياً وعربياً والـ 89 عالمياً بموجودات بلغت 356.6 مليار دولار، تلاه بنك أبو ظبي الأول في المرتبة الثانية عربياً والـ 98 عالمياً بموجودات بلغت 330.3 مليار دولار، ثم البنك الأهلي السعودي في المرتبة الثالثة عربياً والـ 106 عالمياً بموجودات بلغت 294.4 مليار دولار.

أما بنك الإمارات دبي الوطني فقد حلّ رابعاً عربياً و113 عالمياً بحجم موجودات بلغ 271.3 مليار دولار، ثم مصرف الراجحي كخامس أكبر مصرف عربي و114 عالمياً بموجودات بلغت 259.8 مليار دولار، وهو ما يرسّخ مكانته كأكبر بنك إسلامي في العالم. وفي المرتبة السادسة عربياً و146 عالمياً جاء بنك أبو ظبي التجاري بموجودات 177.7 مليار دولار، بينما إحتل البنك الأهلي المصري المرتبة السابعة عربياً و158 عالمياً بموجودات تخطت 160 مليار دولار، مؤكداً حضوره كأكبر مصرف عربي من خارج دول الخليج. وفي المرتبة الثامنة عربياً و179 عالمياً جاء بنك الكويت الوطني بموجودات قدرها 130.1 مليار دولار، ثم بنك الرياض في المرتبة التاسعة عربياً و194 عالمياً بموجودات 120.1 مليار دولار، وأخيراً بيت التمويل الكويتي الذي حل عاشراً عربياً و198 عالمياً بموجودات بلغت 118.4 مليار دولار.

كما ويتضح من الجدول رقم 2 فإن 45 مصرفاً عربياً إحتلت مواقع ضمن قائمة أكبر 500 مصرف في العالم، وأن 16 مصرفاً عربياً هم ضمن أكبر 300 مصرف في العالم، وأن عشرة مصارف عربية هم ضمن أكبر 100 مصرف في العالم. ولذلك دلالة إستراتيجية وهي قدرة المصارف العربية على منافسة نظرائها الدوليين من حيث الحجم وكذلك الملاءة، ويمنحها وزناً أكبر في أسواق المال العالمية ويُعزّز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية بالقطاع المصرفي العربي، خصوصاً في ظل تزايد الدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية العربية عبر مؤسسات مصرفية كبيرة مثل مصرف الراجحي وبيت التمويل الكويتي. وبذلك يمكن القول إن الترتيب العالمي لهذه المصارف هو مؤشّر على مركزها المتقدم في الخريطة المصرفية العالمية.

رسم بياني 3: مقارنة الموجودات لمجموعات المصارف – مليون دولار

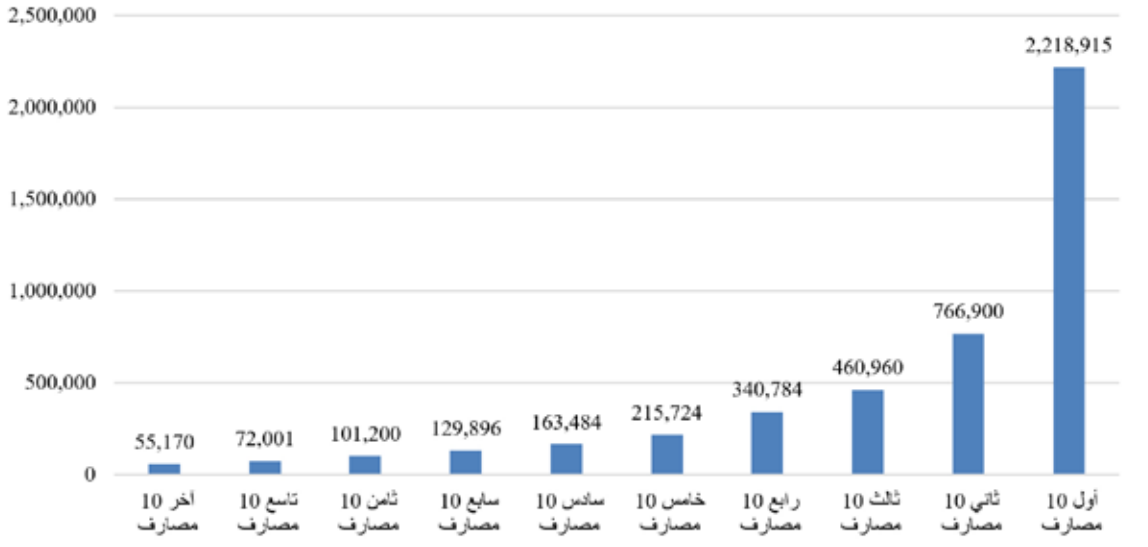

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف.

جدول 2: البيانات المالية لأكبر مئة مصرف عربي بحسب الموجودات – نهاية 2024

المصرف	البلد	الموجودات (مليون دولار)	الترتيب ضمن الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
بنك قطر الوطني	قطر	356,571	1	1	89
بنك أبوظبي الأول	الإمارات	330,315	1	2	98
البنك الاهلي السعودي	السعودية	294,441	1	3	106
بنك الإمارات دبي الوطني	الإمارات	271,326	2	4	113
مصرف الراجحي (!)	السعودية	259,836	2	5	114
بنك أبو ظبي التجاري	الإمارات	177,733	3	6	146
بنك الأهلي المصري	مصر	160,071	1	7	158
بنك الكويت الوطني	الكويت	130,123	1	8	179
بنك الرياض	السعودية	120,101	3	9	194
بيت التمويل الكويتي (!)	الكويت	118,398	2	10	198
مجموع أول 10 مصارف		**2,218,915**			
البنك السعودي الأول	السعودية	106,518	4	11	214
بنك دبي الإسلامي (!)	الإمارات	93,843	4	12	240
البنك السعودي الفرنسي	السعودية	78,074	5	13	280
مصرف الإنماء (!)	السعودية	73,821	6	14	294
بنك المشرق	الإمارات	72,816	5	15	297
التجاري وفا بنك	المغرب	71,859	1	16	300
البنك العربي	الأردن	71,231	1	17	304
بنك مصر	مصر	71,017	2	18	305
البنك العربي الوطني	السعودية	66,215	7	19	321
مصرف أبوظبي الإسلامي (!)	الإمارات	61,506	6	20	343
مجموع أول 20 مصرفاً		**2,985,815**			
مصرف قطر الإسلامي (!)	قطر	55,159	2	21	363
مجموعة البنوك الشعبية	المغرب	53,638	2	22	366
مصرف الريان (!)	قطر	47,004	3	23	403
المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	46,265	1	24	407
البنك التجاري	قطر	45,553	4	25	414
البنك الوطني الجزائري	الجزائر	44,900	1	26	421
بنك الخليج الدولي	البحرين	42,892	2	27	432
أتش اس بي سي	الإمارات	41,904	7	28	440
بنك أفريقيا	المغرب	41,867	3	29	441
البنك السعودي للاستثمار	السعودية	41,778	8	30	443
مجموع أول 30 مصرفاً		**3,446,775**			
بنك البلاد (!)	السعودية	41,324	9	31	446
بنك الجزيرة (!)	السعودية	39,708	10	32	457
بنك دبي التجاري	الإمارات	38,164	8	33	474

بنك مسقط	سلطنة عمان	36,182	1	34	485
البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير	مصر	35,265	3	35	493
بنك الخارجي الجزائري	الجزائر	34,000	2	36	502
بنك دخان (!)	قطر	32,401	5	37	510
بنك الدوحة	قطر	30,288	6	38	525
بيت التمويل الكويتي (!) – البحرين	البحرين	27,134	3	39	563
بنك برقان	الكويت	26,318	3	40	571
مجموع أول 40 مصرفاً		**3,787,559**			
بنك الخليج	الكويت	24,130	4	41	587
بنك رأس الخيمة الوطني	الإمارات	24,047	9	42	589
بنك الأهلي المتحد	الكويت	23,932	5	43	591
البنك التجاري الدولي مصر	مصر	23,922	4	44	592
القرض الشعبي الجزائري *	الجزائر	23,861	3	45	595
مصرف الشارقة الإسلامي (!)	الإمارات	21,566	10	46	630
بنك صحار	سلطنة عمان	19,144	2	47	678
مصرف السلام (!)	البحرين	18,784	4	48	682
المصرف الليبي الخارجي	ليبيا	18,187	1	49	692
البنك العربي الأفريقي الدولي	مصر	18,151	5	50	694
مجموع أول 50 مصرفاً		**4,003,283**			
بنك لبنان والمهجر	لبنان	18,034	1	51	698
بنك وربة (!)	الكويت	17,077	6	52	716
بنك عوده	لبنان	16,665	2	53	722
بنك الفجيرة الوطني	الإمارات	16,575	11	54	724
بنك قطر الدولي الإسلامي (!)	قطر	16,478	7	55	727
البنك الأهلي قطر	قطر	16,371	8	56	730
بنك قطر الوطني – الأهلي	مصر	16,129	6	57	738
القرض الفلاحي للمغرب	المغرب	15,620	4	58	749
بنك الخليج الدولي	السعودية	15,484	11	59	753
البنك التجاري الكويتي	الكويت	15,051	7	60	762
مجموع أول 60 مصرفاً		**4,166,767**			
بنك البحرين الوطني	البحرين	14,687	5	61	767
القرض العقاري والسياحي	المغرب	13,944	5	62	793
البنك الوطني العماني	سلطنة عمان	13,635	3	63	801
بنك التنمية المحلية	الجزائر	13,524	4	64	805
بنك ظفار	سلطنة عمان	13,225	4	65	810
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	الأردن	12,995	2	66	817
بنك الكويت الدولي (!)	الكويت	12,655	8	67	822
مصرف الشارقة	الإمارات	11,866	12	68	836
بنك الاتحاد	الأردن	11,762	3	69	839
بنك المال	الأردن	11,603	4	70	844

البنك الأهلي قطر	قطر	16,371	8	56	730
بنك قطر الوطني – الأهلي	مصر	16,129	6	57	738
القرض الفلاحي للمغرب	المغرب	15,620	4	58	749
بنك الخليج الدولي	السعودية	15,484	11	59	753
البنك التجاري الكويتي	الكويت	15,051	7	60	762
مجموع أول 60 مصرفاً		**4,166,767**			
بنك البحرين الوطني	البحرين	14,687	5	61	767
القرض العقاري والسياحي	المغرب	13,944	5	62	793
البنك الوطني العماني	سلطنة عُمان	13,635	3	63	801
بنك التنمية المحلية	الجزائر	13,524	4	64	805
بنك ظفار	سلطنة عُمان	13,225	4	65	810
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	الأردن	12,995	2	66	817
بنك الكويت الدولي (!)	الكويت	12,655	8	67	822
مصرف الشارقة	الإمارات	11,866	12	68	836
بنك الاتحاد	الأردن	11,762	3	69	839
بنك المال	الأردن	11,603	4	70	844
مجموع أول 70 مصرفاً		**4,296,663**			
سهام بنك (سوسيته جنرال – سابقاً)	المغرب	11,293	6	71	852
بنك عمان العربي	سلطنة عُمان	11,161	5	72	855
بنك البحرين والكويت	البحرين	11,151	6	73	856
بنك البريد	المغرب	11,148	7	74	857
مجموعة جي إف إتش المالية (!)	البحرين	11,031	7	75	860
بنك الأهلي العماني	سلطنة عُمان	9,753	6	76	885
بنك القاهرة	مصر	9,500	7	77	897
مصرف الجمهورية	ليبيا	9,168	2	78	906
البنك الإسلامي الأردني (!)	الأردن	8,635	5	79	927
بنك فلسطين	فلسطين	8,360	1	80	932
مجموع أول 80 مصرفاً		**4,397,863**			
البنك الأردني الكويتي	الأردن	7,941	6	81	947
بنك تونس العربي الدولي	تونس	7,849	1	82	950
البنك المغربي للتجارة والصناعة	المغرب	7,793	8	83	954
مصرف المغرب	المغرب	7,325	9	84	965
البنك الوطني الزراعي	تونس	7,257	2	85	967
مصرف الإثمار (!)	البحرين	6,981	8	86	975
المصرف التجاري الوطني	ليبيا	6,900	3	87	978
بنك التجاري	تونس	6,733	3	88	984
المصرف	الإمارات	6,712	13	89	986
بنك الأمان (!)	تونس	6,510	4	90	993

مجموع أول 90 مصرفاً			4,469,864		
مصرف عجمان (إ)	الإمارات	14	6,222	91	998
مصرف الوحدة	ليبيا	4	6,008	92	1,003
البنك العربي المتحد	الإمارات	15	5,843	93	1,010
البنك التجاري الدولي	الإمارات	16	5,689	94	1,012
بنك HSBC – مصر	مصر	8	5,576	95	1,015
بنك القاهرة عمان	الأردن	7	5,526	96	1,017
البنك العربي الإسلامي الدولي (إ)	الأردن	8	5,225	97	1,019
مصرف أبو ظبي الإسلامي (إ)	مصر	9	5,124	98	1,022
بنك صفوة الإسلامي (إ)	الأردن	9	4,985	99	1,024
البنك الأهلي الأردني	الأردن	10	4,972	100	1,025
المجموع العام			4,525,034		

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالاستناد إلى بيانات المصارف. ملاحظة: (إ) = بنك إسلامي. * نهاية العام 2023

«المركزي العُماني» يبذل جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المصارف العُمانية تحقق أداء قوياً ومرونة ملحوظة في الإئتمان والودائع
خلال النصف الأول من العام 2025

يضمُّ القطاع المصرفي العُماني 21 مصرفاً (منها ستة مصارف محلية وعشرة فروع لمصارف أجنبية)، وثلاثة مصارف حكومية متخصّصة، ومصرفين محليين إسلاميين. علماً أن جميع المصارف التقليدية يملكها القطاع الخاص، مع وجود حصص ضئيلة للحكومة في عدد قليل منها.

جدول 1: المصارف العاملة في سلطنة عُمان

مصارف محلية			مصارف أجنبية
تجارية	متخصصة	إسلامية	
بنك ظفار	بنك الإسكان العماني	بنك نزوى	بنك ملي إيران
بنك مسقط	بنك التنمية العماني	بنك العز الإسلامي	بنك صادرات إيران
البنك الأهلي	بنك الإستثمار العُماني		بنك أبو ظبي الأول
بنك عمان العربي			ستاندرد تشارترد بنك
بنك صحار الدولي			ستيت بنك أوف انديا
البنك الوطني العماني			بنك بيروت
			بنك قطر الوطني
			بنك إتش بي سي الشرق الأوسط المحدود -فرع عُمان
			بنك المشرق
			بنك الخليج الدولي

المصدر: البنك المركزي العُماني.

أظهرت بيانات أكبر عشرة مصارف عُمانية (الجدول رقم 2)، أن إجمالي موجوداتها قد بلغ نحو 117.9 مليار دولار في النصف الأول من العام 2025 مقارنةً بقرابة 113.5 مليار دولار في نهاية العام 2024، مسجّلاً معدّل نمو يقارب 3.8 %. ويعكس هذا التطوُّر إستمرار التوسُّع في حجم النشاط المصرفي. علماً أن القطاع يتّسم بدرجة عالية من التركز، حيث يستحوذ بنك مسقط على ما نسبته 31 % من إجمالي الموجودات (36.8 مليار دولار)، يليه بنك صحار بنسبة 17 % (20.5 مليار دولار)، ثم البنك الوطني العُماني بنسبة 13.4 % (14.3 مليار دولار).

أما على صعيد التسهيلات الإئتمانية، فقد إرتفع إجمالي قروض أكبر عشرة مصارف إلى 86.0 مليار دولار في النصف الأول من العام 2025 مقارنةً بـ 81.5 مليار دولار في نهاية العام 2024، أي بمعدّل نمو يقارب 5.5 % خلال الأشهر الستة الأولى من العام، وهو ما يعكس الدور الحيوي للمصارف في تمويل الأنشطة الإقتصادية وتعزيز النمو. وفي المقابل، إرتفع حجم الودائع إلى 88.0 مليار دولار مقابل 84.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، مسجّلاً نمواً بنحو 4.5 %، وهو ما يدل على إستمرار ثقة المودعين وإستقرار السيولة في النظام المصرفي.

وفي ما يتعلق بحقوق الملكية، فقد بلغ الإجمالي نحو 17.6 مليار دولار خلال النصف الأول من العام 2025، بما يعكس قاعدة رأسمالية متينة تُمكّن المصارف من تعزيز مستويات كفاية رأس المال والإلتزام بالمعايير الرقابية. أما الأرباح المجمّعة فقد بلغت 805 ملايين دولار في النصف الأول من 2025 مقارنةً بـ 1.5 مليار دولار في نهاية عام 2024، وهو ما يشير إلى نمو في الأرباح. وقد حافظ بنك مسقط على موقعه الريادي من حيث الأداء المالي بتحقيقه أعلى مستوى من الأرباح (327 مليون دولار)، تلاه بنك صحار (120 مليون دولار) ثم البنك الوطني العُماني (106 ملايين دولار).

جدول 2: بيانات أكبر عشرة مصارف عُمانية (مليون دولار)

المصرف	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025	2024	النصف الأول 2025
بنك مسقط	36,135	36,815	26,591	27,855	25,395	25,660	6,350	6,370	586	327
بنك صحار	19,119	20,457	11,090	12,627	15,005	16,397	2,333	2,317	260	120
البنك الوطني العماني	13,617	14,256	10,198	10,565	10,723	10,922	1,995	2,040	164	106
بنك ظفار	13,208	13,829	8,367	8,808	9,774	10,476	1,923	1,914	113	61
بنك عُمان العربي	11,146	11,385	9,067	9,330	9,277	9,440	1,469	1,492	77	40
البنك الأهلي	9,753	10,156	7,850	8,212	7,176	7,845	1,449	1,462	180	61
بنك نزوى*	4,177	4,345	2,819	2,942	3,419	3,573	657	663	47	12
بنك العز الإسلامي	3,422	3,694	2,782	2,912	2,842	3,131	412	423	26	13
بنك الإسكان العُماني **	2,329	2,329	2,230	2,230	585	585	909	909	57	57
بنك التنمية العماني ***	597	597	527	527	1	1	151	151	8	8
المجموع	113,503	117,863	81,521	86,008	84,197	88,030	17,648	17,741	1,518	805

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. * الربع الأول 2025، ** نهاية العام 2024، *** نهاية العام 2023.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي العُماني

بلغت الموجودات المجمّعة للقطاع المصرفي العُماني والذي يضم المصارف التقليدية والإسلامية، قرابة 119.9 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، محققة نمواً بنسبة 3.6 % عن نهاية العام 2024. أما بالنسبة إلى العام 2024، فقد بلغت الموجودات قرابة 115.8 مليار دولار محقّقة نمواً بنسبة 5.3 % عن نهاية العام 2023. كما شهد إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في سلطنة عُمان زيادة من 82.4 مليار دولار في نهاية العام 2024 الى 85.6 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، مسجّلاً زيادة بنسبة 3.9 %. أما بالنسبة إلى القروض، فقد شهدت إرتفاعاً من 84.4 مليار دولار في نهاية العام 2024 إلى 88.5 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025، أي بزيادة 4.8 %. وأخيراً، فقد إنخفض مجموع رأسمال وإحتياطات القطاع المصرفي العُماني من نحو 18.3 مليار دولار في العام 2024 إلى نحو 17.7 مليار دولار في نهاية النصف الأول من العام 2025.

جدول 3: بيانات القطاع المصرفي العُماني (مليون دولار)

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والاحتياطات
2021	101,046	66,521	72,334	16,461
2022	101,825	67,277	75,904	17,236
2023	109,976	75,586	79,154	17,278
2024	115,775	82,458	84,429	18,354
النصف الأول 2025	119,907	85,650	88,492	17,672

المصدر: البنك المركزي العُماني.

وهكذا، فقد واصل القطاع المصرفي العُماني تحقيق أداء قوي ومرونة ملحوظة خلال النصف الأول من العام 2025، حيث شهد نمواً ملحوظاً في الإئتمان والودائع، مع تعزيز حصّة القطاع المصرفي الإسلامي، وتحقيق أرباح قياسية للمصارف المدرجة، وتحسُّن في أصول البنك المركزي. إلى جانب ذلك، تم إنشاء بنية تنظيمية متقدمة من خلال قانون المصارف الجديد، وتعزيز الشفافية والحوكمة في البنك المركزي، وتعزيز دمج التكنولوجيا المالية والتحوُّل نحو المصرفية المفتوحة، ضمن رؤية وطنية طموحة.

توزيع التسهيلات الإئتمانية المقدمة من المصارف التجارية على قطاعات الإقتصاد

يبذل البنك المركزي العُماني جهوداً كبيرة بالتنسيق مع الحكومة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظراً إلى الدور الهام الذي تلعبه هذه المؤسسات في تنويع مصادر الدخل الوطني بعيداً عن قطاع النفط، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتنشيط العجلة الإقتصادية. وعليه، يعمل البنك المركزي على مراقبة التطورات في حجم محفظة القروض الشخصية لدى المصارف نظراً إلى آثارها على مديونية الأفراد، بالإضافة إلى خفضها لتدفق الإئتمان لأغراض الإستثمار. وفي هذا السياق، تركّزت القروض التي منحتها المصارف التقليدية في نهاية الربع الأول من العام 2025 في القروض الشخصية والتي بلغت نحو 25.3 مليار دولار (ما نسبته 37.0 % من مجموع الإئتمان)، تلاها القروض الممنوحة لقطاع الصناعة والتي بلغت قرابة 4.7 مليارات دولار (ما نسبته 7.0 % من مجموع الإئتمان)، ثم القروض الممنوحة لقطاع الإنشاءات والمواصلات والنقل (ما نسبته 6.9 % من مجموع الإئتمان لكل منهما)، فالقروض الممنوحة لقطاع الخدمات، ما نسبته 6.8 % من مجموع الإئتمان المصرفي.

الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان

على صعيد قطاع الصيرفة الإسلامية في سلطنة عُمان، يوجد مصرفان إسلاميان محليان هما بنك نزوى وبنك العز الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم ستة مصارف تقليدية محلية خدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة من خلال نوافذ مستقلة. وقد شهدت المصارف والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان نمواً كبيراً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث إرتفعت الموجودات المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية من 15.3 مليار دولار في نهاية العام 2021 إلى 23.8 مليار دولار في النصف الأول من العام 2025. أما بالنسبة إلى القروض الممنوحة من قبل المصارف والنوافذ الإسلامية، فبلغت 18.8 مليار دولار في النصف الأول من العام 2025، مقابل 12.6 مليار دولار عام 2021. كما إرتفعت الودائع من 11.4 مليار دولار في نهاية العام 2020 إلى 18.6 مليار دولار حتى النصف الأول من العام 2025. أخيراً، إرتفع مجموع رأس المال والإحتياطات في المصارف والنوافذ الإسلامية من 1.9 مليار دولار إلى 2.6 مليار دولار ضمن الفترة نفسها.

الميزانية المجمّعة للمصارف والنوافذ الإسلامية (مليون دولار)

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال والإحتي
202	15,325	11,437	12,591	1,910
202	16,655	12,678	14,128	2,080
202	19,090	14,311	15,812	2,326
202	22,259	17,375	18,053	2,558
الأول 2025	23,803	18,576	18,799	2,584

بنك المركزي العُماني.

الإطار التنظيمي والتطور الهيكلي

شهد القطاع المصرفي العُماني خلال السنوات الأخيرة تحوُّلات جوهرية على المستوى التنظيمي والهيكلي، تجسّدت في صدور قانون البنوك الجديد (المرسوم السلطاني رقم 2025/2) الذي مثّل تحديثاً تشريعياً شاملاً للقانون السابق الصادر في العام 2000. ويُعد هذا القانون خطوة نوعية في تعزيز الإطار الرقابي، حيث عمل على رفع متطلّبات كفاية رأس المال، وتوسيع نطاق الصلاحيات الممنوحة للبنك المركزي العُماني ليشمل الرقابة على المصارف التقليدية والإسلامية والرقمية والاستثمارية، إضافةً إلى إرساء قواعد أكثر صرامة لحماية المستهلك وضمان سرية البيانات ومكافحة المخاطر النظامية.

وقد تزامن ذلك مع إعادة هيكلة البنك المركزي العُماني بموجب المرسوم السلطاني رقم 2025/3، حيث مُنح إستقلالية مالية وإدارية أوسع، مع تعديل هيكلي شمل إستبدال منصب الرئيس التنفيذي بمسمى الحاكم، وإعادة تشكيل مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلّبات الحوكمة الرشيدة والإشراف الفعّال. كما أُدخلت آليات تنظيمية جديدة أبرزها الإلزام بإستخدام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في جميع التحويلات المحلية والدولية إبتداءً من يوليو/ تموز 2025، وهو ما يعكس توجُّهاً نحو تعزيز الشفافية والكفاءة التشغيلية والإمتثال للمعايير الدولية.

وفي سياق التحوُّل الرقمي، إعتمد البنك المركزي العُماني إطار المصرفية المفتوحة (Open Banking) مع نهاية العام 2024، وذلك بهدف توحيد واجهات برمجة التطبيقات وتسهيل تكامل الخدمات المالية المبتكرة مع البنية المصرفية القائمة، بما يُتيح مجالاً أوسع لتطوير قطاع التكنولوجيا المالية ويُعزّز

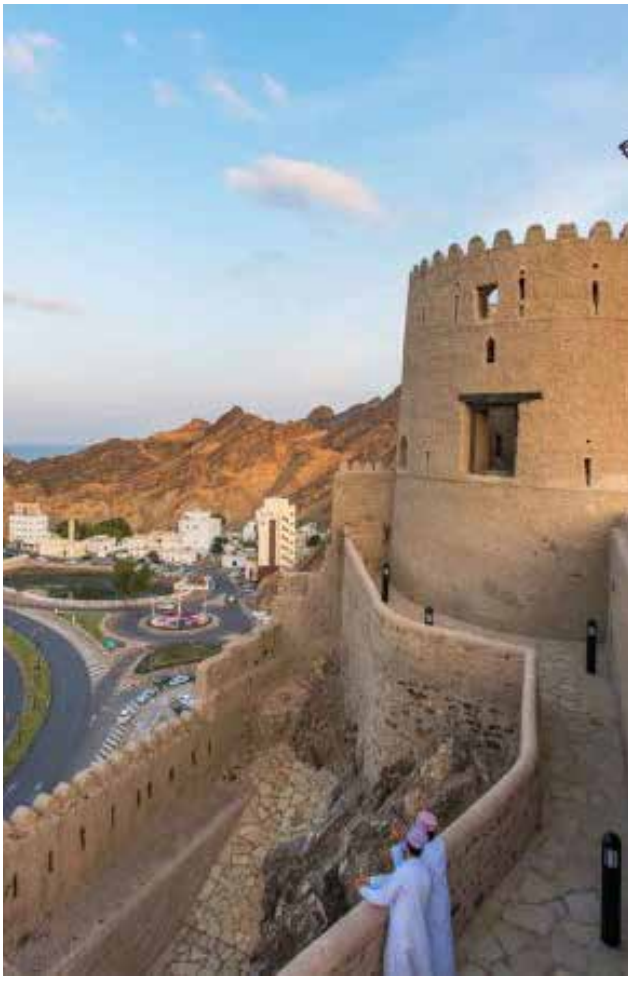

بيئة المنافسة والإبتكار. وقد أكد صندوق النقد الدولي في تقرير الشفافية الصادر في حزيران/ يونيو 2025 أن البنك المركزي العُماني يطبّق معايير متقدّمة في هذا المجال، مع توصيات بزيادة مستويات الإستقلال الداخلي وتعزيز آليات المساءلة المؤسسية بما يسهم في ترسيخ الثقة في النظام المالي.

يُذكر أن هذه الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لا تنفصل عن التوجُّهات الإستراتيجية لـ «رؤية عُمان 2040»، التي تولي أهمية خاصة لبناء نظام مالي متين قادر على دعم سياسات التنويع الإقتصادي والتحوُّل الرقمي، وتبنّي أطر حوكمة أكثر صرامة. وبهذا يُمكن القول إن الإطار التنظيمي العُماني قد إنتقل إلى مرحلة أكثر تطوُّراً، قائمة على التوازن بين الإستقرار المالي والمرونة المؤسسية وإستيعاب متطلّبات الإبتكار التكنولوجي في الصناعة المصرفية.

(المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية)

NBE
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

نظّمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات
تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة»

إفتتاح ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدّمة» في بيروت،

من اليمين: السيد شارل عربيد، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، معالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الدكتور نيرانجان سرنجي، رئيس مجموعة الإزدهار الإقتصادي المشترك، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ممثلاً معالي الدكتورة رولا دشتي

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

شهدت الساحة العربية خلال السنوات الماضية تحوّلات جذرية وأزمات مركّبة أثّرت على مختلف مكوّنات الإقتصاد، وقد كان للقطاع المصرفي النصيب الأكبر من التداعيات.

في هذا السياق، تحت رعاية وزير المالية اللبناني الأستاذ ياسين جابر، إفتتح الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدّمة» والذي نظمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على مدار يومين، في العاصمة اللبنانية بيروت، والذي يُمثل منصّة لتبادل المعرفة والدروس المستخلصة من التجارب العربية المتنوعة، إلى جانب الإطّلاع على أفضل الممارسات الدولية في دعم وتعافي القطاعات المصرفية خلال الازمات، بما يساهم في بناء فهم أعمق، وتطوير توصيات قابلة للتطبيق في السياقات العربية المختلفة، في حضور نحو 700 شخصية مصرفية عربية وسفراء عرب وأجانب، وعدد من القيادات المصرفية والمالية العربية.

ويهدف الملتقى إلى عرض وتحليل أبرز التحدّيات التي تُواجه القطاعات المصرفية في الدول العربية التي تشهد أزمات، وتسليط الضوء على أطر الدعم والسياسات الحكومية التي طُبّقت في هذه الدول وتقييم فعّاليتها، بالإضافة إلى عرض تجارب الدول المصرفية المتقدمة في مواجهة الأزمات المالية والمصرفية ومناقشة أدوار البنوك المركزية والحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية في دعم إستقرار القطاع المصرفي.

وقد شارك في الإفتتاح، إلى الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، صاحب الرعاية الوزير جابر، والسيد شارل عربيد، رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، لبنان، والدكتور نيرانجان سرنجي، رئيس مجموعة الإزدهار الإقتصادي المشترك، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ممثلاً معالي الدكتورة رولا دشتي، وكيل الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وإستكمل الملتقى يومه الأول بجلستين الأولى عن «دور البنوك المركزية في دعم المصارف خلال الأزمات»، والجلسة الثانية عن «تشخيص الواقع الحالي للقطاعات المصرفية في الدول العربية المتأزمة»، وورقة عمل عن «دور التأمين في حماية المصارف في الدول التي تشهد نزاعات».

وتابع الملتقى يومه الثاني بثلاث جلسات حول «أطر التعاون مع المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والصناديق العربية)»، و«برامج الدعم الحكومية والمالية: التمويل، الضمانات، الإعفاءات» و«تجارب الدول المتقدمة: نماذج ناجحة في دعم وإستعادة الثقة في القطاع المصرفي»، إضافة إلى حديث خاص حول «الأثر الإقتصادي الإيجابي للتحوّل الرقمي في تحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية».

الحضور الرسمي والمصرفي العربي في حفل إفتتاح الملتقى

كلمات الإفتتاح

رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه:
ضرورة تسديد الودائع لإعادة الثقة بالنظام المصرفي اللبناني

د. جوزف طربيه

بعد النشيد الوطني اللبناني، ونشيد إتحاد المصارف العربية، تحدث رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه فقال: إن «الإصلاح المصرفي والنقدي أساس للتنمية المستدامة، إذ يضمن إستقرار الأسعار، جذب الإستثمار، وتمويل القطاعات الحيوية»، مشيراً إلى أن «تعزيز رسملة المصارف، إدارة المخاطر، الشمول المالي والرقمنة يقوي دورها التنموي، فيما إستقلالية البنوك المركزية وضبط التضخم يحمي الإستقرار».

وأكد د. طربيه أن «إتحاد المصارف العربية يُواكب هذه الجهود ويجمع الخبرات لدفع الإصلاح ومواجهة التحدّيات وتحويلها لفرص»، وقال: «يسعدني أن أرحب بكم جميعاً في بيروت، عاصمة الفكر والحوار والإنفتاح، ومقرّ إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، حيث نلتقي اليوم في هذا الملتقى الهام الذي ينظمه الإتحاد بعنوان «برامج مساعدة القطاعات الاقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة».

أضاف د. طربيه: «وإنه لمن دواعي إعتزازنا، أن يجتمع على هذه المنصّة كوكبة من القيادات المصرفية والإقتصادية والخبراء من دولنا العربية ومن العالم للتباحث في قضية دقيقة تمس صميم الإستقرار المالي والمصرفي والإقتصادي في منطقتنا».

وتابع د. طربيه: «تمر منطقتنا العربية بمرحلة غير مسبوقة من الأزمات والتحدّيات المتداخلة، فقد واجهت بعض دولنا أزمات نقدية ومصرفية عميقة أدّت إلى تراجع الثقة بالقطاع المصرفي وتآكل رأس المال، كما حصل في بعض التجارب التي لا تزال ماثلة أمامنا، فيما عانت دول أخرى ضغوطاً مالية هائلة نتيجة العجز المالي والدين العام، انعكست مباشرة على المصارف عبر إرتفاع المخاطر الائتمانية وتزايد الديون المتعثرة. ولا تقتصر الصورة على الداخل فقط، إذ جاءت التداعيات الإقليمية والدولية لتزيد المشهد تعقيداً».

وإستطرد. طربيه: «فمن الحروب والنزاعات المحلية والإقليمية التي دمّرت البنية التحتية وشتّتت الإستثمارات إلى الأزمات الإقتصادية العالمية وما نتج عنها من تضخُّم جامح، وإرتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ في النمو، وصولاً إلى التوترات الجيوسياسية الدولية التي إنعكست على أسعار الطاقة والغذاء، وزادت من أعباء الإقتصادات الهشّة.

وعند النظر إلى تجارب الدول العربية في مواجهة الأزمات المصرفية والإقتصادية نجد نماذج متباينة لكنها مليئة بالدروس المستفادة. فالدول مثل مصر، والأردن والمغرب، ودول الخليج، تمكّنت من تعزيز إستقرار قطاعاتها المصرفية من خلال إصلاحات هيكلية شاملة، شملت رسملة المصارف، تطوير آليات الرقابة والإشراف وإعادة هيكلة الديون، إضافة إلى تعزيز الشمول المالي ودعم الابتكار المصرفي. هذه التجارب أثبتت أن التخطيط الإستراتيجي، والشفافية، والحوكمة الرشيدة، يُمكن أن تحوّل الأزمات إلى فرص لتعزيز متانة النظام المالي».

وقال د. طربيه: «ومع ذلك، تبقى التحدّيات التي تواجه الدول العربية كبيرة ومتنوّعة، إذ إن الأزمة في دولة واحدة قد يكون لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على دول الجوار، في ظل العولمة الإقتصادية والترابط المصرفي الإقليمي. لذلك، أصبح التكامل والتنسيق العربي ضرورة إستراتيجية، يشمل تبادل الخبرات، ووضع آليات مشتركة للتدخل عند الأزمات، وتطوير أدوات عربية لدعم الإستقرار المالي، مثل صناديق طوارئ إقليمية أو برامج تعاون مصرفي عربي. إن هذه المنظومة التعاونية لا تساعد فقط على مواجهة الصدمات بشكل أسرع وأكثر فاعلية، بل تعزّز أيضاً قدرة المصارف العربية على لعب دور محوري في دعم التنمية المستدامة، وتحويل القطاع المصرفي إلى شبكة أمان اقتصادية

إقليمية قادرة على حماية الدول والمجتمعات العربية».

وأشار د. طربيه إلى أننا «ونحن نجتمع اليوم في بيروت، لا يُمكننا أن نغفل التجربة اللبنانية، التي شكّلت نموذجاً صارخاً للأزمات المركبة التي قد تواجه القطاعات المصرفية. فقد تعرّض لبنان خلال السنوات الأخيرة لإنكماش إقتصادي عميق، وتدهور نقدي، وأزمة مصرفية أثّرت على المودعين والمصارف والإقتصاد على حد سواء. إلاّ أن هذه التجربة، على قساوتها، تحمل دروساً بالغة الأهمية فهي تذكّرنا بضرورة التحوط المسبق، وتؤكد أن غياب السياسات الإقتصادية السليمة والحوكمة الرشيدة يضاعف من حدّة الأزمات. كما تبرز الحاجة إلى بناء شبكات أمان مالية ومصرفية عربية مشتركة قادرة على التدخل عند الأزمات».

ورأى د. طربيه «أن التجربة اللبنانية، ومعها تجارب عربية أخرى، يجب أن تكون حافزاً لنا جميعاً لتسريع الإصلاحات، وللإستفادة من خبرات الدول المتقدمة التي نجحت في إحتواء أزماتها المصرفية وإعادة هيكلة أنظمتها المالية»، وقال: «عند الحديث عن التجربة اللبنانية، لا بد من التوقف عند ملف إعادة هيكلة القطاع المصرفي، حيث يترتكز الإهتمام الآن على إصدار قانون يتناول معالجة «الفجوة المالية» وهي تتمثل في الفرق بين مجموع ودائع القطاع المالي المدرجة في ميزانية البنك المركزي والتي تبلغ ما يتجاوز 82 مليار دولار من الإلتزامات تجاه المصارف والمودعين، يقابلها موجودات لدى المصرف المركزي تقارب قيمتها 50 مليار دولار تتمثل بالإحتياطات النقدية والذهب والموجودات العقارية وأسهم الشركات».

وتابع د. طربيه: «وفي مقابل هذه الفجوة بين الموجودات والمطلوبات، يُطرح موضوع تسديد الودائع وهي مشكلة دقيقة يختلط فيها الموضوع التقني والقانوني والإنساني والإقتصادي كذلك السياسي. كما تعتبر قضية توزيع الأعباء المالية الناتجة عن الأزمة بين الدولة، والمصرف المركزي والمصارف الاحجية الرئيسية التي تؤخر إنجاز قانون الفجوة المالية، وسيكون هذا الموضوع بنداً رئيسياً يتناوله هذا الملتقى».

ورأى د. طربيه «في الواقع، إن حل مشكلة الودائع ونجاح اعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني يُعتبر المدخل الرئيسي لأية خطة تعافي إقتصادي ومالي وهو يتطلّب تعاوناً وثيقاً بين السلطات النقدية والمالية، لإرساء نموذج إصلاحي يعيد الثقة بالقطاع المالي اللبناني، ويشكل مرجعاً لباقي الدول العربية التي قد تُواجه ظروفاً مشابهة. ولا يخفى على أحد أن الإصلاح المصرفي والنقدي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. فالقطاع المصرفي هو القناة الرئيسية لتعبئة المدّخرات وتوجيهها نحو الإستثمار المنتج، بينما السياسة النقدية الرشيدة هي الضامن لإستقرار الأسعار وتعزيز الثقة بالإقتصاد».

كما أشار د. طربيه إلى «أن الإصلاح المصرفي، من خلال تعزيز متانة القاعدة الرأسمالية، وتحسين إدارة المخاطر، وتعزيز الشمول المالي، وإعتماد الرقمنة، يُسهم في تمكين المصارف من لعب دورها كممول للتنمية، لا مجرّد وسيط مالي. أما الإصلاح النقدي، القائم على إستقلالية البنوك المركزية، وإعتماد أدوات فعّالة للسيطرة على التضخُّم وتقلُّبات أسعار الصرف، فيعد شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة مستقرة وجاذبة للإستثمار. ومن هنا، فإن ربط الإصلاحين المصرفي والنقدي بأهداف التنمية المستدامة، يعني توجيه الموارد نحو قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والإقتصاد الأخضر، والبنية التحتية، مع تعزيز الشفافية والحوكمة. هذه المقاربة المتكاملة تجعل من النظامين المصرفي والنقدي أداة فاعلة لتحقيق إستقرار إقتصادي طويل الأمد، وتنمية شاملة تلبي تطلعات الأجيال المقبلة».

وأكد د. طربيه «إن إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، إذ يسلّطان الضوء على هذه القضايا في مؤتمرهما اليوم، يؤكّدان إلتزامهما بأن يكونا شريكين أساسيين في صياغة الحلول، عبر جمع الخبرات، وتوفير منصات للحوار، ونقل التجارب الناجحة من الدول العربية والدول المتقدمة على حد سواء. ولا شك في أن الطريق أمامنا مليء بالتحدّيات، لكنه أيضاً مليء بالفرص. وإذا ما أحسنّا إستثمار هذه الأزمات كحافز للإصلاح والتحديث، فإن قطاعنا المصرفي سيكون أكثر صلابة، وأكثر قدرة على قيادة مسار التنمية في دولنا العربية».

مشاركة رسمية ومصرفية عربية في الملتقى

الدكتور نيرانجان سرنجي ممثلاً د. رولا دشتي الأمينة التنفيذية للإسكوا: المصارف محرّك للإستثمار في المناخ وأهداف التنمية المستدامة

د. نيرانجان سرنجي

وقال الدكتور نيرانجان سرنجي، رئيس مجموعة الإزدهار الإقتصادي المشترك، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ممثلاً معالي الدكتورة رولا دشتي، وكيل الأمين العام والأمينة التنفيذية للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): «تتوافق أجندتكم مباشرة مع إلتزام إشبيلية الذي إعتمد قبل أشهر قليلة خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والذي يدعونا جميعاً إلى مواجهة تحدّيات الديون وتوسيع نطاق التمويل المستدام عبر آليات تمويل مبتكرة، وجذب رأس المال الخاص، وتعزيز هيكل الإستجابة للأزمات. في منطقتنا، تلعب المصارف دوراً محورياً في تحويل هذه التعهّدات العالمية إلى مشاريع استثمارية على أرض الواقع».

وأوجز سارنجي واقع الدين والمالية العامة في المنطقة إستناداً إلى تقرير الإسكوا حول آفاق الدين والمالية:

1. بلوغ الدين مستويات حرجة: يقترب الدين العام الإقليمي من 1.6 تريليون دولار في العام 2024. وتحمل الدول العربية متوسطة الدخل نحو 850 مليار دولار – أي حوالي 70 % من ناتجها المحلي – فيما تتجاوز بعض الدول نسبة 90 %. أما دول مجلس التعاون الخليجي فارتفع دينها من 9 % من الناتج المحلي في 2014 إلى 32 % في 2024 (نحو 700 مليار دولار). بعض الدول الأقل نمواً والمتأثرة بالنزاعات تعاني ضائقة ديون.
2. تمويل أغلى وهامش مالي أضيق: إنتقل الإقتراض الخارجي نحو الدائنين الخواص بعيداً عن المصادر الميسّرة، خصوصاً للدول متوسطة ومنخفضة الدخل. بلغت خدمة الدين الخارجي في الدول متوسطة الدخل أكثر من ضعفها لتصل إلى نحو 15 % من الإيرادات بحلول 2023، ومن المتوقع أن تبقى مرتفعة حتى العام 2027.
3. نمو شبه جامد وأعباء متزايدة: ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ثابتاً تقريباً عند 7,000 دولار لعقد من الزمن، بينما إرتفع نصيب الفرد من الدين الحقيقي بنسبة 78 % (من 1,800 إلى 3,200 دولار)، ما يشير إلى مخاطر بين الأجيال وضغوط مالية.

ورأى سرنجي أنه «وسط هذا الواقع، كانت متانة القطاع المصرفي ركيزة لبرامج المساعدة في المنطقة، مقرونة بإصلاحات كبرى وتدابير لإعادة هيكلة القطاع المالي كما رأينا في مصر والأردن. ويجب أن يستمر هذا العمل. لكن الإستقرار الإقتصادي يظل ناقصاً من دون خدمات إجتماعية وحماية اجتماعية أساسية. ففي الأزمات، أثبتت برامج التحويلات النقدية إستحقاقها في منع التراجع في التنمية البشرية. فبرامج التحويلات النقدية – مثل الصندوق الوطني للمعونة في الأردن، وبرنامج أمان في لبنان، والبرامج الطارئة في اليمن – أساسية لحماية الناس ولتعزيز مصداقية الإصلاحات».

وأشار سرنجي إلى أن «الدروس العالمية من إضطرابات القطاع المصرفي في العام 2023 – بما في ذلك أزمتي بنك سيليكون فالي في الولايات المتحدة وكريدي سويس في أوروبا – فهي واضحة: إدارة صارمة لمخاطر أسعار الفائدة والسيولة، الحد من الإعتماد على الودائع السريعة الهروب، وضمان الجاهزية لعمليات الحلّ. وهذه ليست نظريات بل قائمة عملية للمشرفين ومجالس الإدارة».

ولفت سرنجي إلى أنه «تواجه منطقتنا هشاشات خاصة يجب التعامل معها. فحجم حيازة المصارف للديون الحكومية المحلية يضخّم الصدمات بين القطاعين المالي والماليّة العامة. وكسر حلقة التغذية المتبادلة بين السيادة والمصارف يتطلّب أُطراً مالية متوسطة المدى، وتنويع أصول المصارف وتطوير أسواق رأس المال المحلية».

وقال سرنجي: «المصارف ليست فقط عماد الإستقرار المالي في منطقتنا، بل هي محرّك للإستثمار في المناخ وأهداف التنمية المستدامة».

مشاركة رسمية ومصرفية عربية في الملتقى

وتطرّق سارنجي الى أُبرز خمس أولويات للمصارف في منطقتنا:

1. تعزيز إدارة المخاطر: أظهرت الأزمات العالمية الأخيرة أن الصلابة تتطلّب إختبارات ضغط متينة، ومراقبة دقيقة لمخاطر أسعار الفائدة، وتخطيطاً للسيولة.

2. بناء مرونة تنظيمية: نحتاج إلى تأمين ودائع أقوى وأطر تسوية موثوقة لضمان تحرّك سريع وحاسم وقت الصدمات.
3. تنويع مصادر التمويل والأصول: لم يعد الإعتماد المفرط على الدين السيادي أو الإقراض المركّز مستداماً.
4. إعادة التفكير في نماذج الأعمال: الإنتقال من الوساطة التقليدية إلى التمويل التحفيزي – من خلال تعبئة رأس المال الخاص، وتحمّل المخاطر الأولى في هياكل التمويل المدمجة، ودعم الأولويات الوطنية والإقليمية بما ينسجم مع إلتزام إشبيلية.

5. تبنّي أدوات تمويل مبتكرة: مثل التوسع في السندات الخضراء وسندات المواضيع الأخرى، ومبادلات الدين من أجل المناخ/ أهداف التنمية المستدامة التي تعزز الحيّز المالي لمشاريع تنمية مستدامة ذات مصداقية. لقد شهدنا تقدماً في السنوات الأخيرة – مثل إصدار مصر للسندات الخضراء والساموراي، وتطوير الإمارات لسندات خضراء للشركات، ووضع عُمان والعراق أطر تمويل مستدام. غير أن فجوات القدرات بين الدول ما زالت كبيرة ويجب معالجتها.

أضاف سرنجي: «الإسكوا تكثّف جهودها: نساعد الدول على تعزيز الإحصاءات والتقارير والجاهزية التنظيمية، وإعداد حزم مشاريع للوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة، والدعوة إلى آليات تقليل المخاطر لجذب رأس المال الخاص. هدفُنا هو تحسين إستعداد الدول لتمكين الحكومات والمصارف العامة والشركات من الوصول إلى هذه الأدوات على نطاق واسع وبشروط أفضل، كما نعزز التنسيق الإقليمي لتطوير استراتيجيات تحسين إدارة الديون من خلال مجموعة إدارة الدين العربية التي يُعد اتحاد المصارف العربية شريكاً فاعلاً فيها. ونتطلع إلى استمرار هذا التعاون».

وختم سرنجي: «لا تزال التحديات قائمة – من الأزمة غير المحسومة في لبنان وضغوط العملات في أماكن أخرى إلى التعرضات القطاعية، والهشاشة المناخية، والصراعات. ومع ذلك، يمكن للمصارف العربية أن تكون محفزاً: تسد فجوات السيولة وتمويل المناخ والإستثمار من خلال توسيع أدوات تقلّل المخاطر وتجذب رأس المال الخاص».

شارل عربيد: رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي «مؤتمر بيروت 1» سيعقد مع الدول الصديقة لجذب الإستثمارات وإعادة الثقة وتحفيز الإستقرار

الأستاذ شارل عربيد

بدوره، رأى رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي في لبنان شارل عربيد أن «منطلق هذه الفكرة في أنها تضع ملتقى «برامج مساعدة القطاعات المصرفية في الدول التي تشهد أزمات، وتجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة»، في نصاب الشراكة في المسؤولية حول البحث عن شكل مختلف للمستقبل، يصوغه المخلصون بالعمل في هذا القطاع ومعه، بهدف إعادة تدعيم إقتصاداتنا، إنطلاقاً من أحد أهم أعمدته ومحركات الزخم فيه: القطاع المصرفي».

أضاف عربيد: «هذا القطاع الذي يعكس في حركته صورة الإقتصاد وأرقامه المشبعة بالمعنى، وواحدة من أدوات قياس النبض لحركته الإجتماعية وتفاعلاتها، ومواطن الصحة أو العلّة فيها. وفي لبنان، لم يكن القطاع المصرفي يوماً مجرّد وسيط بين المدّخر والمستثمر، بل لعب دوراً تأسيسياً في صياغة النموذج الإقتصادي اللبناني منذ الإستقلال. لكن هذا الدور الذي قام على قواعد الإنفتاح والثقة، عانى من دوراتٍ زمنية متكرّرة لأسبابٍ كثيرة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو مالي وإقتصادي، فضلاً عن الفساد وضعف الحوكمة الرشيدة».

وتابع عربيد: «وهكذا، فإن ما نشهده منذ العام 2019 يعبّر عن أزمة بنيوية شاملة، طالت كل عناصر المنظومة الإقتصادية والمالية، وأدّت إلى تراجع الثقة بالقطاع المصرفي إلى مستويات غير مسبوقة، حتى غدت العلاقة بين المودع والمصرف مثقلةً بالمرارة تجاه الماضي والحاضر، والشكوك تجاه الحاضر والمستقبل».

وقال عربيد: «إن تقلّص حجم الاقتصاد خلال سنوات قليلة، وإنهيار سعر الصرف الذي ضرب العملة الوطنية كوعاءٍ للثقة، قبل أن تكون سلعة للتبادل، أدّى إلى نتائج كارثية على إقتصادنا الوطني، تمظهرت في مزيد من الذوبان للطبقة الوسطى، وتآكل الأجور إلى حدٍ غير معقول وغير لائق، مما شيّد مشهداً قاتماً من الفقر والبطالة، بظلالٍ إجتماعيةٍ عميقة على الإستقرار المجتمعي والنسيج الأهلي، إلى جانب كل ما تعرفونه من عوامل الحرب وتعاظم التهديدات الأمنية. ورافق هذه السنوات، عجز عام عن إنتاج رؤيةٍ إصلاحية شاملة، والإكتفاء بمعالجات جزئية أو مؤقتة، أشبه بترميم سقفٍ متصدّع فيما الأسس كانت تؤول للسقوط».

وشدّد عربيد على أنه «حتى لا نغرق مجدّداً في دوامة التوصيف والسلبية، نعود إلى هنا، حيث دخلنا زمناً جديداً من المعالجات التي نريدها أن تكون فاعلةً ومبشرة. وفي صلبها دورٌ محوريّ للسياستين المالية والنقدية، وللقطاع المصرفي الذي يتطلّع اليوم إلى إستعادة الثقة، وبثها في المجتمع، مدعوماً بخطواتٍ متوازية رئاسية وبرلمانية وحكومية».

وتابع عربيد: «ونحن حين نتحدّث عن السيولة أو إعادة الرسملة أو إعادة هيكلة الدين، فإننا نتحدّث ضمناً عن حياة الناس: عن المودع والمدخر، عن المؤسسات الصغيرة التي تبحث عن تمويلٍ لتنمية الإبداع، وعن الرواد الكبار الذين يستعدون لحمل الإقتصاد مرةً أخرى على أكتافهم، لكنهم يحتاجون إلى قطاع مصرفي موثوق ونشط».

ورأى عربيد «إن معالجة الأزمة تستوجب رؤيةً شمولية تتجاوز الحسابات الرقمية، لتطال إعادة ترميم العلاقة بين المصرف والمجتمع، بين رأس المال والعمل، بين الدولة والمواطن. إن تجارب الدول العربية والدول ذات القطاعات المصرفية المتقدمة تُبيّن أن النجاح لا يكمن فقط في ضخ السيولة أو إعادة الجدولة، بل في صياغة سياسات عامة متكاملة:

- المالية العامة وضبط العجز، بما يمنع تكرار الحلقة المفرغة من الدين والفوائد.
- الشفافية والحوكمة الرشيدة، بما يُعيد الثقة ويستقطب الإستثمارات.
- إعادة هيكلة القطاع المصرفي على نحوٍ يوازن بين حماية المودعين وضمان إستمرارية المصارف.
- ربط دائم، ذكي ودقيق، للسياسات النقدية والمالية بالبُعد الإجتماعي: حماية الفئات الأكثر هشاشة، وضمان شبكة أمان اجتماعية متينة».

وأشار عربيد إلى أنه «هنا يبرز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ليس جهةً تنفيذية، ولا مؤسسة تقنية

بحتة، بل هو منبر للحوار الوطني التشاركي، ووعاء تفكير جماعي منتج للحلول ومصنع للأفكار، يقترح على صنّاع القرار حلولاً ومعالجات متكاملة، مصاغة من العمال وأصحاب العمل والنقابات والمجتمع المدني والخبراء، ومختلف مكوّنات المجتمع النشطة. لقد أطلق المجلس خلال السنوات الماضية حلقات نقاشٍ مفتوحة حول الإصلاحات المطلوبة إقتصادياً، مالياً ومصرفياً، وصاغ آراءً رفعت إلى المسؤولين»، مؤكداً أن الخروج من الأزمة يتطلّب مقاربة تشاركية، تعترف بالواقع، وتبني على التوازن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

وقال عربيد: «وإذا أردنا أن نلخص المشهد في صورة بيانية، يُمكن القول إن الإقتصاد اللبناني أشبه بميزانٍ دقيق: في كفّةٍ أولى، قطاعٌ مصرفي كان تاريخياً خزّان الثقة، وفي الكفّة الثانية، مجتمعٌ يبحث عن العدالة والأمان. حين إختلّت الموازين، إنهار الميزان بأسره. والآن، جميعنا نبحث عن الثقة، لنؤسس فوقها ميزان المستقبل الجديد. وثمّة نافذة أمل هي إستعادة حضور القطاع المصرفي على أسسٍ جديدة من الشفافية والمساءلة والعدالة، وتحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة صياغة النموذج الإقتصادي اللبناني، بحيث يتمحور حول الإنتاج، والشراكات مع الخارج المعتمدة على قاعدة داخلية صلبة.

وفي هذا السياق، سوف يعقد مؤتمر بعنوان: بيروت 1- في 18 و19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، بتنظيم مشترك ما بين وزارة الاقتصاد والتجارة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بهدف إعادة بناء الثقة وتحفيز الإستثمار».

وأكد عربيد «أن مستقبل لبنان خيارٌ نصنعه بإرادتنا، والقطاع المصرفي، بما له من وزنٍ وتأثير، يمكن أن يكون إما عبئاً يرسّخ الأزمة، أو رافعةً تفتح باب الخروج منها. والقرار هنا يرتبط بقدرتنا على صوغ سياسات عامة متكاملة، وعلى إطلاق زخمٍ وطني جامع، يتشارك فيه كل الفاعلين: الدولة، المصارف، المجتمع المدني، والهيئات الإقليمية والدولية».

جانب من الحضور المصرفي في حفل افتتاح الملتقى

وزير المالية اللبناني ياسين جابر:
لبنان بدأ يخط طريقه للتعافي ومعالجة أوضاع المودعين

معالي الوزير الأستاذ ياسين جابر

ثم قال وزير المالية اللبناني ياسين جابر كلمة قال فيها: «ما يؤلمني أن ملتقانا ينعقد ليناقش الأزمات المصرفية في ظل الأوضاع المتعثّرة التي نعيشها ليس في لبنان فحسب، إنما في منطقتنا العربية، يا للأسف يعيش لبنان اليوم أزمة مصرفية حادة بعدما كان يحمل تاريخاً ناصعاً في العمل المصرفي، هو الذي شرّع حماية السرية المصرفية في العام 1956 وكان سبّاقاً في إصدار قانون للنقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي، وهو الذي إستقطب أكبر المصارف العالمية إلى سوقه المصرفية والتي استحوذت حتى العام 1974 على ما يقارب 75 % من السوق المحلية ولم يقتصر عملها على خدمة الاقتصاد المحلي بل كانت مركزاً إقليمياً لخدمة الأسواق العربية، بحيث أطلق على لبنان إسم «سويسرا الشرق ».

أضاف جابر: «كما يؤلمني أن نتحدث عن الأزمة المصرفية التي نعيشها بدلاً من أن نتحدث عن برامج تحديث وتطوير وتنمية القطاع المصرفي. لكنه من دواعي السرور أن أعلن أن لبنان قد بدأ يخط طريقه بخطى علمية وعملية إلى بدء التعافي من الأزمة الإقتصادية المالية والمصرفية، ونسعى كحكومة وبجهد مضاعف وبدعم وبجهود كل المؤمنين بإستعادة لبنان إستقراره وريادته، إلى النجاح في هذه المهمة الإستثنائية، والتي لا تقتصر أسبابها على أزمة مالية بحتة، إنما على أوضاع سياسية وأمنية خصوصاً الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة والمتمادية، وظروف إقليمية معقدة عكست بتأثيراتها السلبية على الداخل اللبناني، وقد عانى لبنان فراغاً رئاسياً وخللاً في إنتظام عمل المؤسسات الدستورية وشلل في المؤسسات العامة والقطاع الخاص على السواء إستمر لقرابة السنتين ونصف السنة. لكن ومع إنطلاقة عهد وحكومة جديدين، وبدعم دائم من المجلس النيابي ورئيسه، بدأ لبنان يخط طريقه بخطى علمية ثابتة ومصممة باتجاه التعافي من أزماته المالية والمصرفية .

تابع جابر: «لقد تمكّنت الحكومة الحالية والمجلس النيابي مؤخراً بعد سنوات من الشلل، من تعديل قانون السرية المصرفية ومن إصدار قانون الإصلاح المصرفي ، كما يجري العمل على إقرار قانون الإنتظام المالي ووضع برنامج لإعادة الودائع ليكون الباب مشرّعاً أمام المصارف اللبنانية للعودة إلى المساهمة بشكل فعّال في إعادة النهوض الإقتصادي وإعادة إعمار ما دمّرته الإعتداءات الاسرائيلية، وعودة لبنان بلداً آمناً مستقراً وملاذاً للإستثمارات يستقطب المصارف العربية والأجنبية، هذا ما نسعى إليه وهذا ما نأمله كي يعود واحة أمن وأمان وإزدهار».

وأشار جابر إلى «أن لبنان تعرّض على مرّ تاريخه لبعض الأزمات المالية والمصرفية، وإستطاع الخروج منها ومن بعدها التعافي، وهذا مصدر رجائنا اليوم، لكن الأزمة الأخيرة إختلفت عن سابقاتها لتشمل كامل النظام المصرفي من خلال انضمام المصرف المركزي إلى عناصر الأزمة وأصبحت أيضاً أزمة نظام مالي بعد أن اتخذت الحكومة اللبنانية في نيسان 2020 قراراً بالتوقف عن سداد ديونها المحررة بموجب سندات دولية متداولة بالعملة الأجنبية. هذه الأزمة يُمكن أن تكون فريدة في العالم، حيث تطال المصارف والمصرف المركزي والخزينة في وقت واحد وبعملة لا يصدرها مصرف لبنان ولا تتحكم بها الخزينة ويُصاب بها أصحاب الودائع وأصحاب الحقوق.

وإزاء هذا تقف الحكومة اليوم موقف المسؤول تجاه معالجة الأزمة مع الإحتفاظ بكافة المعايير وأصول التصحيح النقدي والمالي، وهي تضع نصب إهتمامها الأطراف كافة وبتراتبية أفقية لأجل المساواة في الحقوق والأطراف وهم :الخزينة العامة، مصرف لبنان، القطاع المصرفي والمودعون. وموقفنا واضح وهو حفظ أموال المودعين، ونصرّ على أن الودائع حق لأصحابها إلاّ إذا تبيّن وفق كل المعايير الدولية أن بعض الودائع تعود لجهات مشبوهة أو أن مصادرها مشبوهة».

أضاف جابر: «وفي سعينا لحفظ الحقوق، نحرص أن يعود مصرف لبنان مصرفاً ناظماً للقطاع المصرفي يتمتع بحوكمة وملاءة ثابتة، وأن يكون العمل مشتركاً مع الحكومة لأجل إعادة الانتظام المالي والنقدي. نحن ندرك أن لا إقتصاد من دون مصارف، وأن لا عودة

للثقة من دون حفظ حقوق المودعين. كما أن لا فرص لإعادة تصنيف لبنان وإخراجه من اللائحة الرمادية إلاّ بوجود قطاع مصرفي سليم ورقابة مصرفية تمنع محاولات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتضع حدّاً للإقتصاد النقدي المتمادي في السوق اللبنانية. في مواجهة كل هذا، قامت الحكومة بتعديل قانون السرية المصرفية، وأعطت مصرف لبنان والجهات الرقابية والقضائية صلاحية الإطّلاع على الحسابات الدائنة لغرض إعادة هيكلة المصارف ولأجل الرقابة الدورية ومتابعة محاربة تبييض الأموال، كما قامت بإعداد مشروع الإصلاح المصرفي لجهة معالجة حالات التعثر من خلال إعادة الهيكلة، وتم ذلك بالتباحث مع كافة الأطراف من مصارف ومودعين وأيضاً مع صندوق النقد الدولي، وتُوجّت الجهود بإقرار المجلس النيابي القانونين والعمل مستمر لإعداد مشروع الانتظام المالي وإعادة الودائع».

تابع جابر: «إن الهدف الأساسي لأي خطة معالجة هو إعادة الثقة بالسوق اللبنانية، وهذا لا يتحقق إلاّ بإحترام حقوق الآخرين، ولن يكون قانون إعادة الودائع إلاّ في هذا الإتجاه. ندرك أن عوامل عديدة ساعدت على تفاقم الأزمة، وإذا إستثنينا الأزمات المرتبطة بالسياسة والأمن فإن الإعتماد على الدين الخارجي وغياب الشفافية والمحاسبة وسواها عوامل فاقمت الأزمة التي عشناها في السنوات الأخيرة. إن الحكومة تعمل بجدية لأجل العودة إلى الإنتظام المالي، كما تعمل بجدّية على إنجاز الإصلاح المصرفي، ولأجل ذلك قامت الحكومة بتعيين حاكم للمصرف المركزي وأربعة نواب للحاكم، إضافة إلى رئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، وهي الحكومة الأولى التي قدمت مشروعاً إصلاحياً متكاملاً ولن تتأخر في العمل على وضعه موضع التنفيذ»

معالي الوزير ياسين جابر متوسطاً سعادة السفير المصري في لبنان الأستاذ علاء موسى، والدكتور جوزف طربيه والدكتورة منال عبدالصمد، والأمين العام د. وسام فتوح، والآنسة رشا فتوح

إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب يُكرِّمان معالي وزير المالية الأستاذ ياسين جابر بالدرع التقديرية عربون شكر وتقدير على رعايته أعمال الملتقى

كما كرّم الإتحادان الصحافي الإقتصادي، موريس متى بدرع الإتحاد التقديرية، الذي شكر الإتحادين ممثلين بالدكتور جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد المصارف العربية، متمنياً لهما دوام النجاح والإزدهار.

إجتماع الأمناء العامين لجمعيات وإتحادات المصارف العربية
عرض رؤية الإتحاد حول تأهيل القطاع المصرفي السوري
وتشكيل هيئة إستشارية لتنسيق العلاقات بين الجمعيات المصرفية برئاسة الأردن

افتتاح أعمال اجتماع الأمناء العامين:

عقد إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتزامن مع أعمال ملتقى «برامج مساعدات القطاعات المصرفية»، إجتماع الأمناء العامين لجمعيات وإتحادات المصارف العربية لعرض رؤية الإتحاد للتشاور حول إحياء وتأهيل القطاع المصرفي السوري وتطوير التعاون المصرفي بين المؤسسات المصرفية والمالية العربية، وإرتقاء الفكر المالي والصناعة المصرفية العربية على أسس سليمة ومستدامة، تماشياً مع المعايير الدولية، وذلك بحضور الدكتور جوزف طربيه، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وسعادة الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، والأمناء العامين لجمعيات مصارف من 12 دولة عربية، إضافة إلى خبراء من إتحاد المصارف العربية. وتم على أثر الإجتماع تشكيل هيئة إستشارية لتنسيق العلاقات بين الجمعيات والإتحادات برئاسة الدكتور ماهر المحروقي المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، ونائبة الرئيس السيدة ذيبا عسكر الرئيس التنفيذي لجمعية مصارف البحرين.

الدكتور جوزف طربيه متوسطاً الدكتور وسام فتوح والأستاذ سمير حمود

لقطات من اجتماع الأمناء العامين

حفل إستقبال للوفود المشاركة في ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات»

سبق إنعقاد ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدّمة»، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، تحت رعاية وزير المالية اللبناني الأستاذ ياسين جابر، في العاصمة اللبنانية بيروت، حفل إستقبال للقيادات المصرفية والمالية اللبنانية والعربية، في حضور نحو 250 شخصية مصرفية عربية وسفراء عرب وأجانب.

مناقشات ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في دول الأزمات»
تناولت دور البنوك المركزية في دعم المصارف خلال الأزمات
وتشخيص الواقع الحالي للقطاعات المصرفية في الدول العربية المتأزمة

ناقش ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة» والذي نظمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، على مدار يومين، تحت رعاية وزير المالية اللبناني الأستاذ ياسين جابر، محاور «دور البنوك المركزية في دعم المصارف خلال الأزمات»، و«دور التأمين في حماية المصارف في الدول التي تشهد نزاعات»، و«تشخيص الواقع الحالي للقطاعات المصرفية في الدول العربية المتأزمة»، و«أطر التعاون مع المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والصناديق العربية)»، و«برامج الدعم الحكومية والمالية: التمويل، الضمانات، الإعفاءات» وحديث خاص حول «الأثر الإقتصادي الإيجابي للتحوّل الرقمي في تحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية» و«تجارب الدول المتقدمة: نماذج ناجحة في دعم وإستعادة الثقة في القطاع المصرفي».

شخصيات رسمية ومصرفية وإعلامية لبنانية وعربية في الملتقى

اليوم الأول

الكلمة الرئيسية

لا مساومة على حقوق المودعين ولا يُمكن التنازل عنها

وتناول سمير حمود مستشار إقتصادي للوزير، وزارة المالية، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف سابقاً، لبنان، موضوع الودائع في المصارف اللبنانية والأزمة المالية التي تعرّض لبنان لها مؤخراً، فقال: «يبقى الفرق شاسعاً بين التسامح والعدل، فلا مساومة عن حقوق المودعين في المصارف اللبنانية ولا يُمكن التنازل عنها، فيما التسامح في قيمتها من حق أصحابها، لا من حق المدينين بها. فالعالم ينظر إلى تغيير جذري في النقد، فلا أرى خروج الدولار من حلقة السيطرة على الإدّخار وعملة التداول والإحتياط، لكن أرى بوضوح أن المستقبل نحو عملة رقمية، ومصارف رقمية ومصارف مركزية رقمية، إنه مدخل الحل للدين العام، والوقوف في وجه ظاهرة العملات الإفتراضية، إلى جانب إيجاد وسائل محاربة الفساد، وتبييض الأموال والخروج من دائرة التداول النقدي الورقي، في كافة الدول».

المستشار سمير حمود

أضاف حمود: «لبنان الذي كان مصرف الشرق الأوسط ومصرف العرب، نأمل منه الخروج من الكبوة، وإعادة لعب دوره، في المرحلة الجديدة لسوق مصرفية رقمية تخدم السوق الداخلية اللبنانية، والأسواق المحيطة».

الجلسة الأولى

«دور البنوك المركزية في دعم المصارف خلال الأزمات»

تناولت **الجلسة الأولى «دور البنوك المركزية في دعم المصارف خلال الأزمات»**، محاور برامج إعادة التمويل، وبرامج التيسير الكمّي وأدوات السياسة الإحترازية الكلية المتاحة.

أدار الجلسة **البروفيسور فؤاد زمكحل رئيس الإتحاد الدولي لرجال وسيدات الأعمال اللبنانيين MIDEL وعميد كلية إدارة الأعمال في جامعة القديس يوسف USJ**. وتحدّث فيها كل من: الدكتور منير راشد، إقتصادي رئيسي في صندوق النقد الدولي سابقاً، ورئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، و**محمد العمايرة، المدير التنفيذي لدائرة الإستقرار المالي، البنك المركزي الأردني، والدكتور أحمد محمد نبيل، الرئيس التنفيذي للقطاع المالي وعضو لجنة الإدارة العليا، بنك قطر الوطني، والدكتور نسيب غبريل كبير الإقتصاديين ومدير قسم البحوث والتحاليل الإقتصادية، مجموعة بنك بيبلوس، والدكتورة ندى مورا، إقتصادي رئيسي في الإحتياطي الفدرالي الأميركي/ ريتشموند سابقاً، وإقتصادي في بنك إنكلترا المركزي سابقاً، وأستاذة محاضرة في السياسات النقدية/ لبنان.**

ورقة عمل

«دور التأمين في حماية المصارف في الدول التي تشهد نزاعات»

تناولت ورقة العمل «دور التأمين في حماية المصارف في الدول التي تشهد نزاعات»، تحدث فيها **إيلي جحشان، المدير العام، IBH Levant & Africa.**

الجلسة الثانية

«تشخيص الواقع الحالي للقطاعات المصرفية في الدول العربية المتأزمة»

تناولت الجلسة الثانية «تشخيص الواقع الحالي للقطاعات المصرفية في الدول العربية المتأزمة» محاور الوضع المالي والمصرفي، وحجم التعثر، الإنكماش وتآكل الرساميل ومدى فعّالية الإجراءات التنظيمية والرقابية.

أدار الجلسة **الدكتور علي زبيب، محام متخصّص في القوانين المصرفية الدولية وأستاذ جامعي، لبنان ولندن.** وتحدث فيها كل من: **الدكتور محمد فحيلي، باحث في الإقتصاد – كلية إدارة الأعمال OSB، الجامعة الأميركية في بيروت AUB، لبنان، والدكتور عبد المنعم الطيب، المدير العام، بنك أم درمان الوطني، السودان، والبروفيسور علي فقيه، عميد مشارك/ كلية عدنان القصار لإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية الأميركية LAU.**

جانب من الحضور المصرفي

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«أطر التعاون مع المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والصناديق العربية)»

تناولت **الجلسة الأولى «أطر التعاون مع المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والصناديق العربية)»**، محاور تقييم برامج الإصلاح المالي والنقدي، شروط الدعم الخارجي والحوكمة والمساءلة.

أدار الجلسة **البروفيسور حسن حمادة، أستاذ في العلوم المالية، جامعة سيدة اللويزة، لبنان.** تحدث في الجلسة الأولى كل من: **معالي الدكتورة منال عبد الصمد، وزيرة الإعلام اللبنانية سابقاً، كبيرة المستشارين في السياسات المالية، لبنان، والدكتور فريدريكو ليما، الممثل المقيم – صندوق النقد الدولي، لبنان، والدكتور Niranjan Sarangi، رئيس مجموعة الإزدهار الإقتصادي المشترك، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والدكتور مروان بركات، كبير الإقتصاديين ورئيس قسم الأبحاث، مجموعة بنك عوده، وأسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية، ورئيس لجنة الممارسات البنكية، السعودية.**

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الأولى

اليوم الثاني

الجلسة الثانية

«برامج الدعم الحكومية والمالية: التمويل، الضمانات، الإعفاءات»

تناولت **الجلسة الثانية بعنوان «برامج الدعم الحكومية والمالية: التمويل، الضمانات، الإعفاءات»** محاور آليات تمويل القطاع المصرفي، مشاركة الدولة في رسملة المصارف ودور السياسات النقدية في تقليص المخاطر.

أدار الجلسة ريتا محفوظ، رئيس وحدة الرقابة بالتكليف، هيئة الأسواق المالية،لبنان.

تحدث في الجلسة كل من: **الدكتور ياسر صبحي، نائب وزير المالية للسياسات المالية، وزارة المالية، مصر، والبروفيسور جاسم عجاقة، خبير مالي وإقتصادي، وأستاذ في الإقتصاد في الجامعة اللبنانية، لبنان، والدكتور ناجي جلخ، الرئيس السابق لتحليل المخاطر/ مجموعة بنك عوده سابقاً، وأستاذ مشارك في العلوم المالية/ الجامعة اليسوعية، لبنان.**

حديث خاص حول:

«الأثر الاقتصادي الإيجابي للتحوّل الرقمي في تحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية»

في الحديث الخاص، تناول **الدكتور محمد نوار العلاوة، «الأثر الإقتصادي الإيجابي للتحوّل الرقمي في تحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية».** وعقّب عليه **المهندس سليمان برده، الشريك الإداري، شركة XEEVOLVE، قطر.**

الدكتور محمد نوار العلاوة

المهندس سليمان برده

اليوم الثاني

الجلسة الثالثة

«تجارب الدول المتقدمة: نماذج ناجحة في دعم وإستعادة الثقة في القطاع المصرفي»

تناولت **الجلسة الثالثة بعنوان «تجارب الدول المتقدمة: نماذج ناجحة في دعم وإستعادة الثقة في القطاع المصرفي»**، محاور الأزمة المالية العالمية 2008، وتجربة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو وصندوق إقليمي للطوارئ المصرفية.

أدار **الجلسة الدكتورة آمال الميس، مستشارة أعمال، محاضرة في الجامعة اللبنانية الأميركية، ومديرة مجازة.**

تحدث في الجلسة كل من: **الدكتور منير راشد، إقتصادي رئيسي في صندوق النقد الدولي سابقاً، ورئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية، والدكتور علي أبو صلاح أمريغة، رئيس مجلس إدارة مصرف الجمهورية، ليبيا، والدكتورة ليلى داغر، مساعد الرئيس/ السياسة العامة، الجامعة اللبنانية الاميركية،** وأستاذ مساعد في الإقتصاد – جامعة جورج واشنطن، والدكتور محمد فحيلي، باحث في الإقتصاد – كلية إدارة الأعمال OSB، الجامعة الأميركية في بيروت AUB، لبنان، والدكتور علي عوده، مدير البحوث الإقتصادية، إتحاد المصارف العربية.

جانب من الحضور المصرفي في الجلسة الثالثة

توصيات ملتقى:

على الحكومات توفير المناخ الجيد لنمو أنشطة وأرباح المصارف من خلال تحقيق الإستقرار المالي وزيادة معدّلات نمو النشاط الإقتصادي

أثار ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدمة» الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية، والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب على مدار يومين في العاصمة بيروت، تحت رعاية معالي وزير المالية اللبناني ياسين جابر، في حضور قيادات من القطاع المصرفي اللبناني والعربي الى جانب ممثلين لمؤسسات حكومية ومنظمات دولية، أهمية تحقيق الإنصاف في حق المودعين لدى المصارف اللبنانية.

وبعد إنعقاد 5 جلسات بمشاركة 26 متحدثاً من الخبراء الإقتصاديين والمصرفيين اللبنانيين والعرب، وفي ضوء أوراق العمل التي تقدم بها الخبراء على مدى يومين، وما تخلّلها من مناقشات ومداخلات، توصّل المشاركون والمتحدّثون الى إعتماد التوصيات التالية:

1. في ظل النمط النظامي/ الشمولي للأزمة في لبنان، ينبغي أن تكون المعالجة متماثلة وليس غير متماثلة من أجل تحقيق الإنصاف في حق المودعين لدى المصارف.

2. قيام الحكومات بتوفير المناخ الجيد لنمو أنشطة وأرباح المصارف من خلال تحقيق الإستقرار المالي وزيادة معدّلات نمو النشاط الإقتصادي.

3. تطوير الأسواق الحكومية من خلال توفير أدوات آمنة ومتنوّعة تزيد من إستثمارات البنوك والعوائد المتحقّقة لها.

4. وجود برنامج إصلاح إقتصادي وطني تدعمه المؤسسات الدولية لجذب الإستثمارات والمساندة الدولية.

5. إعتماد معاييرICMA ومبادرة السندات المناخية كمرجعية إقليمية، والريادة في الإقراض القائم على النتائج، ونشر تقارير موحّدة بهدف توسيع نطاق الادوات المخفّضة للمخاطر، بما يُحفّز تدفق رؤوس الاموال الخاصة ويُعزّز ثقة المستثمرين.

6. المواءمة مع الأولويات الوطنية، والعمل المشترك على بناء منصّات وطنية مملوكة للدولة بالتعاون مع وزارات المالية لفرز وتجميع المشاريع السيادية/ مؤسسات الدولة/ الشركات، وتوحيد التقارير، والإيفاء بالإلتزامات من خلال تعزيز الإستقرار، وتمويل التنمية المستدامة على نطاق واسع.

7. إعتماد أدوات قياس إقليمية مثل مؤشرGEMS ومنصّةISPAR كمرجع إلزامي ضمن أي مبادرات رقمية في الدول العربية، بحيث تقدم النتائج بصورة دورية لصنّاع القرار والقطاع المصرفي لقياس الأثر الحقيقي للتحوُّل الرقمي على الشفافية والحوكمة.

8. توجيه برامج التحوُّل الرقمي نحو إعادة هندسة العمليات الإدارية والمصرفية لتسريع المعاملات وتقليل التكاليف التشغيلية، مع التركيز على الشفافية في المشتريات والرقابة على الأداء، هذا الربط يُعزّز الثقة العامة ويساعد في إستعادة مصداقية المؤسسات.

مداخلات لمجلة «إتحاد المصارف العربية»

الملتقى شكّل واحة أمل في العاصمة اللبنانية بيروت لإيجاد الحلول للأزمات العالقة في القطاع المصرفي العربي

في سياق ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الإقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات – تجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية المتقدّمة»، قدم عدد من القيادات المصرفية والمالية والإقتصادية العربية واللبنانية مداخلات لمجلة «إتحاد المصارف العربية» تناولت آراءهم حيال الأزمات المصرفية والمالية والإقتصادية في المنطقة العربية والعالم من أجل رفد الإقتصادات بالتمويل بغية تحقيق التنمية المنشودة.

السيد زايد عطاالله العثماني

مستشار المدير العام للتسويق مصرف الجمهورية – ليبيا

في قلب أيّ إقتصاد حديث نابض بالحياة، تقف البنوك كمحرّك أساسي للنمو والإزدهار، حيث تعمل كمؤسسات مالية لا غنى عنها لتسهيل المعاملات الإقتصادية المتنوّعة وضمان إستقرارها، فدورها يتجاوز حفظ الأموال؛ فالبنوك هي القنوات التي تجمع مدّخرات الأفراد والمؤسسات ، ثم تعيد إستثمارها في مشاريع تنموية حيوية، مما يعزّز الإستثمار ويدعم عجلة الإنتاج والتنمية في مختلف القطاعات. وفي ظل التحدّيات الإقتصادية المعاصرة تبقى البنوك شريكاً أساسياً في بناء مستقبل أكثر إستقراراً وإزدهاراً مقدمةً حلولاً مالية مبتكرة ومسخّرة قدراتها لخدمة الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء.

في بداية هذا الملتقى الهادف نتقدّم بالشكر والتقدير لإتحاد المصارف العربية على هذا الحضور في الملتقى المثمر، الذي جمع الخبرات والأفكار والتجارب من خلال المصرفيين والإقتصاديين العرب المتخصّصين في هذا المجال، ومن هُنا نتقدّم بالشكر والتقدير إلى دولة لبنان شعباً وحكومة.

يُعتبر مصرف الجمهورية أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا وينتشر في شبكة واسعة من الفروع في ربوع ليبيا، ومن هُنا من دولة لبنان من هذا الملتقى أتوجّه بالشكر والتقدير إلى إدارة مصرف ليبيا المركزي وعلى رأسها السيد المحافظ ناجي عيسى، الذي قام بدور هام في توجيه المصارف التجارية إلى ربط جميع الفروع بمنظومات حديثة تساهم في تقديم الخدمات الإلكترونية للزبائن مُبتعدة عن النقد الورقي، فقد أصرّ وألزم المصارف بنشر الآلات لتقديم هذه الخدمات.

ومصرف الجمهورية بصفته أكبر المصارف التجارية أعدّ كافة الخطط والتطبيقات المصرفية المختلفة التي سهّلت على الزبائن عملية تحويل أموالهم والحصول على خدماتهم بكل يسر وسلاسة، وقلّلت المخاطر في عمليات نقل السيولة النقدية للفروع، وألزم أيضاً المصرف المركزي جميع الجهات والقطاعات الخدمية والإقتصادية المتنوّعة على ضرورة توفير الآلات اللازمة لتقديم خدماتهم الالكترونية المتنوعة. لذا نقف هنا لحظات لتوجيه الشكر والتقدير إلى السيد الدكتور رئيس مجلس الإدارة الذي تفضل مشكوراً لحضور جلسات الإتحاد وتقديم محاضرة في الخصوص.

كما لا يفوتنا توجيه الشكر والتقدير للسيد المدير العام لمصرف الجمهورية والسيد نائب المدير العام لمصرف الجمهورية والمساعدين ومدراء الادارات وكافة العاملين في المصرف على مجهوداتهم المبذولة للرفع من مستوى الخدمات الإلكترونية وتقديمها بكل بساطة وسهولة لجميع الزبائن، وحيث قام المصرف المركزي مشكوراً بإنشاء المنصّات الإلكترونية التي تساهم في مساعدة الزبائن في الحصول على الخدمة عن بُعد، وكما أن مصرف الجمهورية قام بنشر خدمات إلكترونية في جميع الفروع التابعه له التي تمتد على مساحة شاسعة من ليبيا، وتبلغ حوالي 2 مليون كيلومتر مربع تقريباً من الجنوب إلى الشرق فالشمال والغرب إلى المنطقة الجبلية فالمنطقة الوسطى، وذلك من خلال التطبيقات الإلكترونية المختلفة، حيث أصبحت خدمات مصرف الجمهورية الإلكترونية سلسة وبسيطة، حيث تقدم للزبائن في أماكن تواجدهم دون عناء، وبعيداً على تواجدهم في صالات المصارف.

ونؤكد أن التكنولوجيا في القطاع المصرفي تُحدث ثورة وتعزز كفاءة العمليات وسهولة الوصول وتقلّل التكاليف والمخاطر. وفي المقابل تطرح تحديات تتعلق بالمرونة والمنافسة مع شركات التكنولوجيا المالية الجديدة .

وفي الختام نتمنّى مزيداً من التألق والسمو والرقي لدولة لبنان، وخلق وزرع القوة للخروج من أزمتها المنتهية بإذن الله قريباً. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى دولة لبنان شعباً وحكومة على كرم الضيافة وحسن الإستقبال.

نسيب غبريل
كبير الإقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس – لبنان

وقال نسيب غبريل/ كبير الإقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس – لبنان: «لقد إعتدنا بأن يعقد إتحاد المصارف العربية مؤتمراته وملتقياته وندواته في لبنان، لكن بسبب الأحوال التي سادت مؤخراً، إضطر الإتحاد تأجيل هذه المؤتمرات، مما يؤشر إلى إعادة لبنان في الوقت الراهن على خارطة المؤتمرات الإقليمية والدولية»، متمنياً «أن يعقد الإتحاد معظم مؤتمراته في لبنان، لأن الأخوة العرب يرغبون في زيارته، وتالياً نريد أن تتشجع منظمات دولية أخرى بأن تعقد مؤتمراتها في لبنان، لأن هذا البلد لديه إمكانات فكرية وحضارية تُمكّنه من إستقطاب المعارف والبحث في المعوّقات والمستجدّات التي تعترض القطاعات المصرفية وغيرها».

وإعتبر غبريل «أن موضوع القطاع المصرفي في لبنان يتعلق بالقرار السياسي وليس بالإجراءات التقنية فقط. والتركيز هو على المصارف المرخّصة والتي تطبّق القوانين المرعية الإجراء، وقرارات وتعاميم مصرف لبنان، وتخضع للجنة الرقابة على المصارف، إلاّ أنه يجب التركيز على نحو أكبر على إقتصاد الظل المالي، بإعتبار أن مجموعة العمل المالي FATF وضعت لبنان في تشرين الأول/ أكتوبر 2024 على اللائحة الرمادية، فيما الإتحاد الأوروبي وضع لبنان في حزيران/ يونيو 2025 على لائحة البلدان العالية المخاطر، بسبب إقتصاد الظل المالي، لذا يجب التركيز على مكافحة إقتصاد الظل ككل، وتحديداً إقتصاد الظل المالي بغية إزالة لبنان عن اللائحة الرمادية، وعن لائحة البلدان العالية المخاطر، مما يساهم بشكل أساسي في إستعادة الثقة».

ودعا غبريل الحكومة اللبنانية إلى «القيام بالإصلاح الشامل في لبنان، والذي يشمل الإصلاح السياسي، الأمني، الديبلوماسي، القضائي، الإداري، المالي، النقدي والمصرفي، وفرض سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية، وتطبيق القرارات الدولية، وتحقيق أحادية السلاح، وحصر قرار الحرب والسلم في يد السلطة الشرعية، وإعادة ترميم العلاقات مع دول الخليج العربي، وإستقلالية القضاء ودعم قدراته وتفعيلها، ومكافحة التهرّب الضريبي والجمركي، ومكافحة التهريب عبرالحدود في الإتجاهين، وإعادة هيكلة القطاع العام، وإلغاء آلاف الوظائف الوهمية، وإغلاق أكثر من 90 مؤسسة عامة وهيئة مستقلة وصناديق قد إنتفى مبرّر وجودها، ورفع إحتكارالدولة عن قطاعات حيوية، وإدخال المنافسة إليها مثل الكهرباء، المياه، الطرقات والمطارات، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي اللبناني، وتحديد مصير الودائع. كل هذه الإجراءات المذكورة يجب أن تُقترن بأولوية مكافحة إقتصاد الظل».

وإعتبر غبريل «أن لبنان منذ العام 2011 معزول عن محيطه العربي الطبيعي، بسبب إقحامه في صراعات لا علاقة للشعب اللبناني فيها، مما أدى إلى عزله سياسياً. علماً أن العلاقات بين الشعب اللبناني وشعوب دول الخليج العربي مستمرة، لكن يا للأسف كانت عزلة لبنان سياسية وإقتصادية، فيما يحتاج هذا البلد إلى أشقائه العرب. كذلك تم تهميش لبنان عن النظام المالي والمصرفي والتجاري العالمي، إبان الحكومة في العام 2020 والتي قرّرت الإمتناع عن دفع سندات الأوروبوندز، مما وضع لبنان في حالة تعثّر مالي، وتهميشه عن النظام المالي والمصرفي والتجاري العالمي. ولغاية اليوم لم تبدأ المفاوضات مع حاملي سندات الأوروبوندز، وفي الحالتين هناك مستثمرون في دول الخليج، حاملو هذه السندات أو مستثمرون في الإقتصاد اللبناني أو لديهم أسهم في القطاع المصرفي، ويرغبون في التعامل مع لبنان. لذا إن إستعادة الثقة تبدأ بترميم العلاقات مع دول الخليج كما تسعى السلطة الحالية راهناً، كذلك بإعادة لبنان إلى النظام المالي والمصرفي والتجاري العالمي، وإزالته عن اللائحة الرمادية، ولائحة البلدان عالية المخاطر.

وقالت الدكتورة منال عبد الصمد/ وزيرة الإعلام سابقاً – لبنان: «إن مبادرة إتحاد المصارف العربية بتنظيم هذا الملتقى يُعتبر سبقاً لافتاً، وخصوصاً في ظل بدء تعافي لبنان، حيث يُعتبر الإتحاد سبّاقاً في تتبع الظروف والفرص لطرح التحدّيات والحلول لها. وفي ظل الحديث عن السياسة النقدية، لا شك في أن لبنان قد تعب جرّاء السياسة النقدية غير الفعّالة، وعدم وجود سياسة مالية شفّافة ومنضبطة، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الحلول المطروحة، وعن دور مصرف لبنان المركزي ووزارة المالية، واللذين يتكاملان مع بعضهما، بغية إعادة المصارف اللبنانية على الخارطة العالمية، وإيجاد الحلول للأزمة المصرفية الراهنة في لبنان».

وأملت الوزيرة السابقة عبد الصمد في أن يخرج إسم لبنان من اللائحة الرمادية، لأننا نملك مقوّمات نظام مصرفي قوي ومتين، رغم أنه إهتز خلال الأزمة الماضية، لكنه لن يقع، في ظل الموارد والطاقات البشرية من الكفاءات العالية والمتوافرة في القطاع المصرفي اللبناني، والتي تسمح له بالنهوض في وقت قريب.

الدكتور حسين الزروق
مدير عام إتحاد المصارف الليبية

ورأى الدكتور حسين الزروق/ مدير عام إتحاد المصارف الليبية «أن موضوع الملتقى يتوافق مع المعاناة التي يعيشها العديد من البلدان العربية، والتي تشهد أزمات وتحتاج إلى مبادرات للنهوض من كبوتها، ولا سيما في ظل الإضطرابات السياسية، حيث تحتاج هذه البلدان إلى دعم الخبراء والمصرفيين العرب للنظر في المعوّقات التي تعترض تقدّمها».

وأكد الزروق أن «من أهم المعوّقات التي تُواجه القطاع المصرفي الليبي، عدم الإستقرار، والحالة الأمنية السيئة، مما يخلق صعوبات أمام هذا القطاع»، مشيراً إلى أننا نسعى أخيراً كإتحاد المصارف الليبية في سبيل إستقرار العمل المصرفي في ليبيا، في ظل المناشدة بفرض الإستقرار السياسي والأمني المنشود، كي نستطيع بأن ننطلق نحو خطوات متقدمة في الدفع الإلكتروني والأمن السيبراني، وأن نجعل المصارف الليبية في مصاف المصارف العربية المتقدمة في هذا المجال، معتبراً أن القطاع المصرفي الليبي متقدّم مهنياً ولديه خبرات كبيرة لكنه يحتاج إلى الإستقرار السياسي والأمني ولا سيما للحدّ من النزوح والهجرة من قبل ذوي الخبرات والكفاءات العالية المتوافرة بكثرة في ليبيا.

الدكتورة منال عبد الصمد
وزيرة الإعلام سابقاً – لبنان

الأستاذ عمرو منصور

رئيس قطاع التحوُّل الرقمي – بنك مصر

وقال عمرو منصور/ رئيس قطاع التحوُّل الرقمي – بنك مصر: «إن الملتقى اليوم مهم ويدخل في سياق مواجهة التحدّيات والمعوّقات التي تعترض عمل القطاع المصرفي العربي، والإختلافات الحاصلة في هذا المجال، ولا سيما في لبنان والذي يُواجه عجزاً في قطاعه المصرفي، مما يدفعنا جميعاً إلى مساعدة هذا البلد على تجاوز محنته»، داعياً إلى وضع خطة مدروسة أسوة بمصر، حيث تجاوز القطاع المصرفي المصري أزماته.

أضاف منصور: «لقد إستطاع القطاع المصرفي المصري أن يُكوّن كمية عالية من الخدمات الرقمية، كانت في عرفنا مستحيلة في وقت سابق، حيث إستقطبت هذه الخدمات راهناً أكثر من 13 مليون مستخدم، مما سهّل حياة المصريين وأنعشت الإقتصاد المصري»، مشيراً إلى إتخاذ المصارف المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري كل إحتياطاتها حيال مكافحة الإحتيال والخروقات التي تستهدف الخدمات الرقمية، فضلاً عن توعية المواطنين حيال السرية والتنبّه من أي عمليات إحتيال.

االأستاذ ياسر صبحي

نائب وزير المالية للسياسات المالية وزارة المالية – جمهورية مصر العربية

وقال الأستاذ/ ياسر صبحي – نائب وزير المالية للسياسات المالية في وزارة المالية المصرية: «نحن سعداء بأن لبنان عاد ليستضيف الملتقيات العربية والدولية، ونحن في مصر راغبون في رؤية تطور أداء المصارف العربية»، مشيراً إلى أن العنصر الرئيسي للخروج من الأزمات هو إستعادة الإستقرار المالي والإقتصادي من خلال وجود سياسة مالية منضبطة، مما يخفّض الإحتياجات التمويلية، والديون في ظل دفع لنمو النشاط الإقتصادي بمعدّلات مرتفعة، الأمر الذي يساعد المؤسسات العاملة في الحقل الإقتصادي، ولا سيما الجهاز المصرفي، للإستفادة من تحسن ونمو النشاط الإقتصادي وزيادة عوائدها وأرباحها.

وأشار صبحي إلى تحسُّن الأداء المالي والإقتصادي في مصر بشكل كبير خلال العام 2024/ 2025 وهو ما تعكسه مؤشرات الأداء الفعلي، ما يمثل أساساً لمزيد من التقدّم والتطوُّر خلال الفترة القادمة نتيجة السياسات والإجراءات المنفذة.

وأوضح صبحي أن التركيز على نمو النشاط الإقتصادي من خلال الإصلاحات المالية والإقتصادية والهيكلية، وإتاحة مزيد من الفرص أمام شركات القطاع الخاص للنمو وتحقيق أرباح تنعكس على زيادة أرباح المصارف.

كما أشار صبحي إلى أهمية تطوير أسواق الدين وتطوير أدوات الدين الحكومي، من خلال تنويع الأدوات وآجال الدين، والإدارة النشطة، وفي إطار من الشفافية، بما يُتيح فرصاً إستثمارية أمام البنوك تزيد من عائداتها وأرباحها، وتمكّنها من تدعيم إحتياطاتها ورؤوس أموالها.

الدكتور يعقوب الرفاعي:
أمين عام إتحاد مصارف الكويت

أكد أمين عام إتحاد مصارف الكويت، الدكتور يعقوب الرفاعي، أهمية التعاون والتكامل بين المصارف العربية لمواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية في المنطقة.

جاء ذلك في تصريح للرفاعي على هامش مشاركته في إفتتاح ملتقى «برامج مساعدة القطاعات الاقتصادية والمصرفية في الدول التي تشهد أزمات» في العاصمة بيروت.

وشدّد الرفاعي على «أهمية الملتقى حيال عرضه لتجارب الدول العربية وخبرات القطاعات المصرفية، لا سيما في البلدان التي تواجه أزمات مالية واقتصادية»، وقال: إن «دولة الكويت تمتلك من الخبرات والتجارب المصرفية التي جعلت وضعها الإقتصادي متيناً، وذلك بسبب السياسة المالية والاقتصادية الحصيفة التي إتبعتها الكويت»، لافتاً إلى «وجود جهات رقابية تقوم برعاية هذه السياسات ومن أبرزها وزارة المالية والبنك المركزي اللذين أسهما في تحصين الوضع الإقتصادي».

وأضاف الرفاعي: «أن أوضاع المصارف الكويتية التي تتميّز بالمتانة والمؤشّرات المالية، تؤكد وضعها الجيد، وأنه من خلال المشاركة في الإجتماعات والمنتديات العربية المتخصّصة يتم تبادل الخبرات مع نظيراتها من الإتحادات والمصارف العربية»، مشيراً إلى «أن وزير المالية اللبناني ياسين جابر أطلعنا خلال الملتقى على بعض الخطوات التي يقوم بها لبنان للتعامل مع أزمته الإقتصادية والمالية»، مشدّداً على «أهمية تبادل هذه التجارب لأنها تُثري خبراتنا في القطاع المصرفي العربي، وتُغني تجاربنا في العمل العربي المشترك»، لافتاً إلى أن مشاركته في الملتقى تزامنت مع حضوره لإجتماع الأمناء العامين للمصارف العربية الذي عُقد في بيروت في مقر إتحاد المصارف العربية لتبادل الخبرات بين إتحادات المصارف في الدول العربية وعرض تجاربهم.

الدكتور منير راشد
رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية

وقال الدكتور منير راشد/ رئيس الجمعية الإقتصادية اللبنانية: «إن إنعقاد هذا الملتقى في بيروت في هذا الوقت مفيد جداً وبنّاء، حيث يعرض المشاركون فيه وجهات نظرهم، ويشكل منبراً للمشاركة والإدلاء بالآراء المختلفة»، معتبراً «أن الخطة الحكومية للمصارف اللبنانية فاشلة لأنها تشطب الودائع، أي تشطب 63 مليار دولار».

أضاف د. راشد: «أن الخطة الناجحة لدينا أُنجزت بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية، حيث ركّزنا على السيولة، لكن ليس بإعادة الودائع ولا بشطبها، لأن هناك ودائع لا تُرد أسوة ببقية البنوك في العالم، لأن الودائع مستثمرة بسندات».

ورأى د. راشد أن الحل يكمن بـ «إعادة جدولة جميع الإلتزامات والموجودات المالية، والتحرير الكامل لسعر الصرف، وتحقيق التوازن المالي بأسرع وقت، حيث سيدعمها تحرير سعر الصرف وإعادة الجدولة، وإعادة إدارة مؤسسات القطاع العام من خلال خصخصتها على أساس مناقصات بمواصفات دولية، ومن ثم تحويلها الى شركات مساهمة، وتحويل صناديق الضمان الى صناديق نقدية، والنظر في وضع المصارف بعد تطبيق الإجراءات المشار إليها. علماً أن هذه الإجراءات تُوفر السيولة والثقة اللذين يُوفّران حلاً للأزمة وليس بشطب أو إعادة الودائع».

ورأى ماجد العظمة/ نائب الرئيس التنفيذي – بنك الشام «أن إنعقاد الملتقى في العاصمة بيروت جاء بالتوقيت المناسب، نظراً إلى معاناة بعض البلدان العربية جرّاء الأزمات، ولأسباب مختلفة، علماً أن الأزمات في بعض هذه البلدان متشابهة، لكن الإستفادة من التجارب في سبيل حلّ هذه الأزمات جاء في التوقيت المناسب، لأننا كلنا نحتاج إلى الإنتقال نحو مرحلة جديدة في ظل الأدوات المالية الجديدة أيضاً ولا سيما في مجال التحوُّل الرقمي».

ورأى العظمة: «أن كل ما حصل في سوريا بعد التحرير يُعتبر نحو الأفضل، وخصوصاً أن المصارف السورية كانت قد عانت في الفترات السابقة، جرّاء الأزمات الإقتصادية، في ظل واقع إقتصادي مرير بسبب العقوبات الجائرة، والتي كانت موجّهة إلى النظام البائد، وقد تركت أثراً سلبياً كبيراً على الشعب، فضلاً عن إنقطاع النظام المصرفي السوري عن المنظومة المصرفية العالمية مما أدى إلى قلّة الكوادر والخبرات وإنقطاع عمل المراسلين الأجانب، وصعوبات أخرى. كل هذه العوامل عوّقت إندماج سوريا مع النظام المالي الجديد».

وقال العظمة: «إن الخطوة الأولى في سبيل إعادة سوريا إلى النظام المالي الجديد تكمن في رفع العقوبات رسمياً من قبل الولايات المتحدة، وتفعيل نظام السويفت في البنك المركزي السوري، رغم أن بعض البنوك لا تزال تعاني صعوبات، لكن لدينا طموح وأمل من أجل حلّ الأزمات وإعادة دمج المصارف السورية بالنظام المصرفي العالمي تدريجاً بفضل جهود الحكومة السورية، والمصرف المركزي والمصارف نفسها».

أضاف العظمة: «لدينا مصارف سورية من القطاعين العام والخاص، (القطاع الخاص سواء التقليدية أو الإسلامية)، علماً أن معظم المصارف تتمتع بسيولة جيدة، رغم أن بعض البنوك تعاني مشاكل هيكلية وهي تحت إشراف البنك المركزي.

بناء عليه، هناك خطة لإعادة تأهيل المصارف الحكومية، وتالياً المصارف الخاصة التي تتعامل مع الخارج (عددها 15)، ومصرفان حكوميان يتعاملان بالقطع الأجنبي مع الخارج. هذه المصارف المشار إليها ستُدمج، تحت إشراف المصرف المركزي وفق المعايير العالمية ومتطلّبات معايير الإمتثال العالمية Compliance، إضافة

الأستاذ ماجد العظم
نائب الرئيس التنفيذي – بنك الشام

إلى تأهيل الكوادر، وحل مشاكل السيولة، وقبول المصارف العالمية للمصارف السورية. ونتمنى من إتحاد المصارف العربية أن يساعد المصارف السورية في هذا الشأن، وأن يكون صلة الوصل مع المصارف العالمية.

وقال العظمة: «إن بنك الشام يُعتبر واحداً من البنوك الإسلامية الأربعة في سوريا، وقد كان أول بنك إسلامي يبدأ عمله في هذا البلد. هذا البنك لديه سياسات في تمويل التجارة، الافراد والشركات، في ظل سياسة «إعرف عميلك» بشكل واضح وممتاز، حيث نموّل العملاء الجديرين مالياً، وقد حافظ البنك على نسب سيولة مرتفعة رغم الأحداث الأمنية والثورة في سوريا، وعلى محفظة مالية مستقرّة، ونسب تعثُّر منخفضة جداً، رغم أن البلد كان يعاني أزمة حادة»، مشيراً إلى «أن نسب التعثُّر لدينا كانت قريبة للنسب العالمية، وقد ساهمنا في تمويل الأفراد والشركات في القطاعات البعيدة عن الإشكالات الدولية، والتي تتعلق بالغذاء والدواء. كما أن البنك يُعتبر رائداً في الخدمات الإلكترونية والتحوّل الرقمي، وقد كنّا في طليعة مَن طرح خدمات الصرّاف الآلي في السوق السورية، وفي الفروع المتنقلة، وقد قمنا بتفعيل البطاقات الإئتمانية. ونأمل في أن تكون مساهمتنا أكبر ما بعد التحرير على صعيد الخدمات الإلكترونية والتحوُّل الرقمي، في ظل المحافظة على سرّية العملاء وتجنُّب عمليات الإحتيال».

تحت رعاية معالي المحافظ أحمد بن جعفر المسلمي
«المركزي العُماني» يعقد بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية
ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية

مقدم الحضور في حفل افتتاح الملتقى

برعاية وحضور محافظ البنك المركزي العُماني أحمد بن جعفر المسلمي، عقد البنك المركزي العُماني بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية النسخة الثالثة من ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية وذلك في مدينة مسقط/ سلطنة عُمان خلال يومي 6 و7 أوكتوبر/ تشرين الأول 2025.

إفتتحت فعّاليات الملتقى بكلمة معالي المحافظ المسلمي ألقاها سعادة الأستاذ راشد بن محمد الغساني رئيس إدارة الإستقرار المالي والإشراف على المصارف، وبكلمة الفاضل سعيد عبد الله الحاتمي رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العُمانية وبكلمة من سعادة الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية.

وتناولت فعّاليات الملتقى، أحدث المستجدات في إدارة المخاطر على مستوى العالم في ظل التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض المناطق، وخصوصاً المنطقة العربية، فضلاً عن تأثير الإبتكارات الجديدة في الذكاء الإصطناعي على المخاطر المصرفية، وغيرها من المواضيع التي تهم العاملين في إدارة المخاطر والرقابة المصرفية.

وقد تحدث في جلسات الملتقى نخبة مميّزة من الخبراء من إدارة المخاطر من إثنتي عشرة دولة وجاوز عددهم الستة عشر خبيراً، بالإضافة إلى خبراء من السلطنة.

ويأتي في مقدّمة هؤلاء الخبراء ممثل لجنة بازل الأستاذ مارك فرج الذي تناول في كلمته خلال الجلسة الأولى، آخر تحديثات عمل لجنة بازل، والمسؤوليات الملقاة على عاتق البنوك المركزية والبنوك التجارية في هذا الصدد.

وقد شارك في فعّاليات الملتقى أكثر من 150 شخصية مصرفية من البنك المركزي العُماني والمصارف والمؤسسات المالية العاملة في السلطنة، بالإضافة إلى مشاركة لافتة من البنوك المركزية الأجنبية والبنك الدولي، فضلاً عن نخبة من المسؤولين من البنوك المركزية العربية، ومن رؤساء إدارات المخاطر في إحدى عشرة دولة عربية بما فيها السلطنة.

وقد لاقى هذا الملتقى صدى عظيم الأثر لدى كافة الحضور.

سعادة محافظ البنك المركزي العُماني أحمد بن جعفر المسلمي متوسطاً الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسعادة الشيخ عبدالله بن سالم بن عبدالله السالمي الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية

الأستاذ راشد بن محمد الغساني ممثلاً معالي محافظ البنك المركزي العُماني:

"الملتقى منصّة لإستكشاف التحدّيات التي تواجه القطاع المالي العالمي ويُوفر أكبر تغطية للمخاطر في القطاعات المالية"

أوضح سعادة الأستاذ راشد بن محمد الغساني رئيس إدارة الإستقرار المالي والإشراف على المصارف «أن الملتقى يُعدُّ منصّة لإستكشاف التحدّيات التي تواجه القطاع المالي العالمي، ولتطوير حلول عملية وإستشرافية»، مشيراً إلى «أن الملتقى يُعتبر بمثابة مساحة يتعاون فيها المنظمون والمصرفيون والخبراء لضمان بقاء الأنظمة المالية مرنة ومبتكرة وآمنة».

وأشار الغساني إلى «أن البنك المركزي العُماني حرص على أن تضم هذه النسخة من الملتقى متحدّثين من مختلف القطاعات، مما يُوفر تغطية أكبر المخاطر في القطاعات المالية»، لافتاً إلى «أن الملتقى يركز على التوازن بين الإبتكار وضبط إدارة المخاطر»، مؤكداً «أهمية وصول جميع القطاعات إلى الإئتمان الكافي مع الحفاظ على متانة القطاع المصرفي لمواجهة أي تحدّيات مالية».

الأستاذ سعيد عبد الله الحاتمي:

إلتزامنا ببناء أنظمة مالية أكثر متانة ومرونة وإستدامة هو السبيل لتحويل المخاطر إلى فرص حقيقية للنجاح

بدوره، شدّد رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العمانية الفاضل سعيد عبد الله الحاتمي على «أن التكنولوجيا باتت تفتح أمام القطاع المالي آفاقاً غير مسبوقة لتعزيز الإبتكار وتطوير الخدمات المصرفية، فهي اليوم تمثل المحرك الرئيسي للتحوّل الذي يشهده عالم المال والأعمال، فالمصرفية الرقمية وتطبيقات الذكاء الإصطناعي لم تعد مجرد أدوات حديثة، بل أصبحت واقعاً يعيد تشكيل تجربة العملاء ويمنح المصارف قدرة أكبر على تقديم خدمات أكثر سرعة وكفاءة، ويفتح مسارات واسعة للنمو والتوسع نحو أسواق جديدة. غير أن هذه الطفرة التكنولوجية على أهميتها تمثل أيضاً تحدياً كبيراً، إذ تجلب معها تحديات معقدة تفرض على مؤسساتنا إستثمارات مستمرة في أنظمة الأمن السيبراني المتقدمة وتطوير قدرات الكشف عن الإحتيال، والإعتماد على البيانات الضخمة والتحليلات الذكية في صنع القرار ورصد المخاطر قبل وقوعها».

وخلص الحاتمي إلى «أن ما يواجهنا من تحدّيات جسيمة لا يقل عن حجم الفرص الواعدة التي تنتظرنا، وإن إلتزامنا ببناء أنظمة مالية أكثر متانة ومرونة وإستدامة هو السبيل لتحويل المخاطر إلى فرص حقيقية، قادرة على دعم تطلّعات أوطاننا وإقتصاداتنا لعقود مقبلة».

مقدم الحضور الرسمي وقوفاً للنشيد الوطني العُماني

الدكتور وسام حسن فتوح:

نحتاج إلى تطوير رؤية عربية مشتركة لإدارة المخاطر

وقال الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: «لقد شكّل الدور المحوري الهام للبنك المركزي العُماني بقيادة معالي المحافظ، رؤية جديدة وإستراتيجية جديدة لترسيخ الإستقرار المالي ودفع عجلة التطوير في القطاع المصرفي العُماني، ووضع أطراً تنظيمية ورقابية متقدمة عزّزت من متانة الجهاز المصرفي ورفعت مستوى الجاهزية لمواجهة المخاطر على إختلاف أنواعها، سواء كانت متعلقة بالمخاطر الإئتمانية أو التشغيلية أو حتى المخاطر الناشئة عن التطورات التكنولوجية والتحوّل الرقمي».

وبعدما لفت الدكتور فتوح إلى التطورات الجيوسياسية المتسارعة التي لا تزال تشهدها منطقة الشرق الأوسط وبعض المناطق الأخرى في العالم والتي سوف تُفاقم من حالة عدم اليقين السائدة في المنطقة العربية، أوضح أن الأزمات التي عصفت بعالم المال مؤخراً علّمتنا «أن المخاطر لا تعرف حدوداً، وأن الجاهزية والتخطيط الإستباقي هما خط الدفاع الأول لمؤسساتنا المالية. وإذا كان رأس المال هو عصب المصارف، فإن الثقة هي روحها، وهذه الثقة لا تُبنى إلاّ بإدارة رشيدة للمخاطر قائمة على الإلتزام بالمعايير الدولية وفي مقدّمها توصيات لجنة بازل، مع مراعاة خصوصية أوضاعنا في الدول العربية».

وقال د. فتوح: «يشهد عالمنا المصرفي اليوم ثلاثة تحوّلات كبرى سيكون لها أثر عميق على إدارة المخاطر: أولاً التحوّل الرقمي والإبتكار التكنولوجي من الذكاء الإصطناعي إلى الخدمات المصرفية المفتوحة، إلى العملات الرقمية للبنوك المركزية والعملات المشفّرة، مما يفرض التحوّط تجاه المخاطر السيبرانية والتشغيلية والقانونية التي ترافق هذا النوع من التحوّلات، لكن هذه التطوّرات تحمل أيضاً فرصاً إستثنائية للنمو ولتعزيز الشمول المالي في منطقتنا العربية. ثانياً الإستدامة ومخاطر المناخ، حيث بات من الصعوبة فصل العمل المصرفي عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، إذ إن المخاطر المناخية أصبحت جزءاً أساسياً من المخاطر المالية، سواء من خلال التمويل الأخضر أو من خلال إعادة تقييم محافظ القروض والإستثمارات، بما يتوافق مع التحوّل نحو إقتصاد منخفض الكربون. ثالثاً: المخاطر الجيوسياسية والإقتصادية العالمية، بما فيها حروب الفوائد والرسوم الجمركية البينية، وتقلّبات أسعار الطاقة وغيرها من المخاطر. وهذه كلها عوامل تضيف طبقات جديدة من التعقيد أمام إدارات المخاطر في المصارف».

وخلص د. فتوح إلى القول: «يشكل هذا الملتقى منصّة لتبادل الأفكار والحلول، وجسر تعاون إقليمي بين المصارف والبنوك المركزية العربية والمؤسسات الدولية، وفي مقدّمها لجنة بازل، لمناقشة هذه التحوّلات وآثارها على المخاطر المصرفية، إذ إننا بحاجة ماسة إلى تطوير رؤية عربية مشتركة لإدارة المخاطر تستند إلى المعايير الدولية من جهة، وتستجيب لأولويات إقتصاداتنا من جهة أخرى».

إتحاد المصارف العربية يقدم درع الإتحاد التقديرية إلى

محافظ البنك المركزي العُماني

معالي الفاضل أحمد بن جعفر المسلمي

تتويجاً لفعاليات حفل افتتاح الملتقى قدّم الدكتور وسام فتوح ممثلاً إتحاد المصارف العربية درع الإتحاد التقديرية إلى معالي الفاضل أحمد بن جعفر المسلمي – محافظ البنك المركزي العُماني، عربون شكر وامتنان على رعايته الكريمة لفعّاليات الملتقى.

الدكتور وسام فتوح يقدّم درع الإتحاد إلى معالي المحافظ المسلمي

جلسات مناقشة ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية

تناولت إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات التحوُّل الرقمي ومتطلّبات إدارة مخاطر الائتمان

تسنيم الحسني

تناولت جلسات مناقشة ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الذي إنعقد برعاية وحضور محافظ البنك المركزي العُماني أحمد بن جعفر المسلمي، والذي نظمه البنك المركزي العُماني بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية، النسخة الثالثة في مدينة مسقط/ سلطنة عُمان على مدار يومين، جلسات نقاشية ركّزت على إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات التحوُّل الرقمي، ومتطلّبات إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني، إضافةً إلى الإبتكار والتحوُّل الرقمي، كما إنعقدت جلسة حوارية مخصّصة لمناقشة سبل تعزيز ثقافة المخاطر وممارسات الحوكمة في المصارف.

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات التحوُّل الرقمي»

الأستاذ سعود بوسعيدي

الدكتور وسيم منصوري

الأستاذ مارك فرج

تناولت الجلسة الأولى محور إدارة مخاطر السيولة وديناميكيات التحوُّل الرقمي»، متضمنة كلمات رئيسة لسعود بوسعيدي القائم بأعمال نائب رئيس الإستقرار المالي والرقابة المصرفية في البنك المركزي العُماني، ونائب حاكم مصرف لبنان الدكتور وسيم منصوري، ومارك فرج عضو أمانة لجنة بازل للرقابة المصرفية – سويسرا.

ترأس الجلس الأولى محمد الخليل مدير الرقابة الإحترازية في سلطة دبي للخدمات المالية (الإمارات العربية المتحدة) وأدارها Bryan Stirewait الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية. وتحدث فيها كل من: الدكتورة نسرين القصير، خبير إدارة المخاطر، البحرين، ومحمد داود مدير ومسؤول ممارسات الصناعة للجرائم المالية والإمتثال لمخاطر الطرف الثالث في «موديز الشرق الأوسط»، والسيدة Basak Teker أخصائي أول في القطاع المالي، الإستقرار المالي والنزاهة المالية، البنك الدولي، الولايات المتحدة، والسيد Prasanna Seshachellam الرئيس التنفيذي لشركة THEJAS Consulting LLC، الإمارات العربية المتحدة.

الجلسة الثانية

«مخاطر الإئتمان: مواءمة منظور إدارة المخاطر لدى البنك مع المتطلبات المحاسبية والتنظيمية»

تناولت الجلسة الثانية محور «مخاطر الإئتمان: مواءمة منظور إدارة المخاطر لدى البنك مع المتطلبات المحاسبية والتنظيمية».

وقد ترأس الجلسة الأولى، الدكتور رودريغ أبي نصر، رئيس إدارة مخاطر المؤسسات ونمذجة المخاطر، البنك الدولي، لوكسمبور، وأدارها أيمن خليفة، مسؤول المخاطر الرئيسي، ستاندرد تشارترد بنك، مصر، وتحدث فيها كل من مارك فرج عضو أمانة لجنة بازل للرقابة المصرفية – سويسرا، وفواد عمر خبير في التنظيم وإدارة المخاطر – PwC، المملكة المتحدة.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«تعزيز مرونة بنكك في المستقبل: إدارة فعّالة للمخاطر السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية»

تناولت الجلسة الأولى محور

«تعزيز مرونة بنكك في المستقبل:
إدارة فعّالة للمخاطر السيبرانية في عصر الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية»

كلمة رئيسية
للخبير **ربيع نعمة** عضو مجلس إدارة هيئة الرقابة على المصارف في لبنان.

ترأس الجلسة أسامة عبد الحميد، خبير الأمن السيبراني ومؤسس شركة WebID Consulting، وأدارها الدكتور رودريغ أبي نصر، رئيس إدارة مخاطر المؤسسات ونمذجة المخاطر، البنك الدولي، لوكسمبور، وتحدث فيها كل من: محمد خليفة، مدير الرقابة الاحترازية في سلطة دبي للخدمات المالية (الإمارات العربية المتحدة)، وأحمد البلوشي/ بنك صحار الدولي، عُمان، و Nada Baabood قسم الأمن السيبراني وأمن المعلومات، البنك المركزي العُماني، والبروفيسور سميرالمصري مستشار التحول الرقمي وخبير الذكاء الاصطناعي – الإمارات العربية المتحدة.

الجلسة الثانية

«تعزيز ثقافة المخاطر وممارسات الحوكمة في البنوك»

تناولت الجلسة الثانية محور

«تعزيز ثقافة المخاطر وممارسات الحوكمة في البنوك»،

كلمة رئيسية

للأستاذ **أيمن خليفة**، مسؤول المخاطر الرئيسي، ستاندرد تشارترد بنك، مصر.

ترأس الجلسة الأولى الدكتورة نسرين قصير، وأدارها السيد فؤاد عمر، وتحدث فيها كل من: Anna Chiara Amatruda مستشارة في بنك إيطاليا، و Bryan Stirewaitالرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، والدكتور رودريغ أبي نصر، والسيد Prasanna Seshachellam الرئيس التنفيذي لشركة THEJAS Consulting LLC، الإمارات العربية المتحدة.

مشاركون في جلسات الملتقى

الجلسة الثالثة

«الإبتكار والرقمنة»

ترأس الجلسة التي تناولت موضوع «الإبتكار والرقمنة» البروفيسور سمير المصري، وأدارها السيد محمد داود، وتحدث فيها كل من: فيراس اللواتي نائب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا بالوكالة للتحول الرقمي، البنك المركزي العُماني، وعلي موسى نائب رئيس مجلس إدارة بنك سنغافورة الخليج، البحرين، والسيد أسامة عبد الحميد، والسيد عبد الله الجفيل، الخدمات الرقمية المصرفية – البنك المركزي العُماني.

صورة تذكارية للمحاضرين والخبراء في الملتقى

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
نكثّف الجهود لصياغة رؤية متكاملة للتعامل مع التحدّيات

الدكتور وسام حسن فتوح مع الزميل أحمد يعقوب

على هامش ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية، الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي العُماني على مدار يومين، في مسقط عُمان، قال الدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام للإتحاد: «إن مناقشة ملفات مثل المدفوعات الإلكترونية والأصول الرقمية، والعملات الرقمية، أصبحت جزءاً من أجندة الفعّاليات الدولية لاتحاد المصارف العربية»، موضحاً «أن التوترات الجيوسياسية والتغيُّرات المناخية أصبحت تؤثر على العمل المصرفي والمخاطر التشغيلية، والحوكمة البيئية والإجتماعية والتي أصبحت جزءاً من المخاطر الإئتمانية، مما يتطلّب تكثيف الجهود لصياغة رؤية متكاملة للتعامل مع تلك التحدّيات».

وأضاف الدكتور وسام حسن فتوح في تصريح صحافي لـ «اليوم السابع» المصرية: «لقد جمع الملتقى البنوك العربية والمؤسسات المالية لمناقشة آخر التطورات والتحدّيات التي تتعلق بإدارة المخاطر ولا سيما المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني».

مشاركة واسعة من المصارف العُمانية والعربية

الذهب فوق القمم والاقتصاد عند المفترق

رحلة الذهب المستمرة في تخطي الحواجز وتسجيل أرقام قياسية ليست وليدة اليوم. فهي انطلقت مع مطلع الألفية الثالثة وتحديداً زمن أزمة أسهم التكنولوجيا وانهيار أكبر شركات التقنيات والبرمجة والاتصالات بعد أن عرفت أسهم الشركات قمماً غير مسبوقة. أمام هذا المشهد لجأ المستثمرن إلى سلعة الذهب لأنه وما زال من أهم الأصول الآمنة في ظل تزايد عدم اليقين الاقتصادي والمالي وحتى الجيوسياسي.

أونصة الذهب في مطلع الألفية الثالثة كانت تزيد بقليل على 300 دولار أميركي، ونتيجة للإقبال القوي على هذا المعدن الثمين بدأ سعر الأونصة يشق طريق المجد وبهدوء مسجلاً محطات قياسية في كل مرة كان يشهد الاقتصاد العالمي وسوق العملات خضّات أو اهتزازات. واستمر الحال هكذا حتى 2010 ووصل سعر الأونصة إلى 1000 دولار في عزّ تداعيات أزمة الرهن العقاري الأميركية، مواصلاً الصعود إلى نحو 1500 دولار عام 2020، سنوات كورونا الشهيرة، حيث هدأت حركة التعامل في الأسواق العالمية في ظل جائحة حصدت معها الاقتصاد والمال بعد أن قضت آلاف البشر، وظل الذهب سيّد الموقف محققاً تقدماً نتيجة الإقبال عليه مع طلب غير مسبوق في سوق المعادن.

وفي غضون ثلاثة أعوام بلغ سعر الأونصة 1800 دولار ليبصل السعر إلى ما فوق 2300 صيف 2024 بزيادة قدرها 27 % على العام السابق مدعوماً بطلب يفوق المعروض. وفي العام 2025 حققت أونصة الذهب تقدماً بنسبة فاقت الـ50 % بين مطلع العام حتى خريفه، والرحلة قد تستمر رغم المطبّات وتراجع السعر نتيجة جني الأرباح وتنحسّن مناخ العام الأمني والاقتصادي.

الذهب اليوم غير ذهب الأمس. اليوم بات المعدن الأصفر ينافس العملات المشفرة رغم نجاحاتها ويتحدى أسواق العملات التي تتجه نحو الحداثة والرقمنة، ويثبت الذهب مرة إضافية أنه الملاذ الآمن من كل هبّة باردة وهبّة ساخنة، ولا سيما مع عدم الرؤية في أداء الاقتصاد محلياً كان أم عالمياً كما هو الحال اليوم.

فالخطى المتسارعة التي تسير فيها سلعة الذهب تركت انطباعاً أن الثقة في العملات اهتزت وأصبحت رهناً لتقلّب أسعار الفائدة في البنوك المركزية.

وعقود النفط، بات التعامل فيها رهناً للسياسات العالمية في مجال الطاقة والجيواستراتيجية والحروب ومزاج العرض والطلب وحاجة السوق. سوق الأسهم هي الأخرى باتت رهن آذاء الشركات المدرجة وأحياناً ملجأ من هبوط العملات. أما بالنسبة للعملات المشفرة فأخذت نصيبها من الارتفاع ويرى فيها

المتعاملون لمعاناً كلمعان الذهب أو يرون فيها ذهب المستقبل. فالأسواق متنوعة ومتقلبة، والاقتصادات حول العالم باتت رهن العلاقات التجارية وحركة التجارة والرسوم على السلع وتأثير ذلك على القدرة الشرائية وبالتالي على النمو.

العوامل وراء الإقبال غير المسبوق على سلعة الذهب:

الذهب يُعتبر في العام 2025 أحد أفضل الأصول أداءً بعدما سجّل إرتفاعاً بنسبة فاقت 50 % مقارنةً مع العام 2024، وتخطّت الأونصة عتبة الـ4000 دولار مدفوعة بعدم وضوح في مسارات أكبر الاقتصادات في العالم، وتوقعات بخفض إضافي في أسعار الفائدة من قِبَل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. مع احتمال استمرار الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة سيؤثر ذلك على المديين المتوسط والطويل على قيمة الدولار. وبالتالي ستنحرف الأنظار عن العملة الأميركية (عملة النفط والتجارة والذهب) لمصلحة المعدن الأصفر أكثر فأكثر، وسوف يستمر مسار الذهب في التقدم، رغم بعض المطبّات على الطريق نحو القمة المقبلة، مثل بشائر السلام في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، تطورات كهذه ممكن أن توحي بعودة الثقة لأسواق الاقتصاد العالمية، إنما من غير المرجح أن تتغير محركات السوق الأساسية كالديون الضخمة والمتنامية التي تعاني منها كبرى اقتصادات العالم، مثل أميركا وفرنسا، وإقبال البنوك المركزية على تنويع

الاحتياطيات وضعف الدولار. أضف إلى ذلك، إستمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي وعمليات الشراء الضخمة من قبل المستثمرين بالمعدن الأصفر، وكذلك تدفقات رؤوس الأموال إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب. فالمستثمرون يتجهون بأعداد كبيرة نحو الذهب وأصول مقوّمة بالذهب لحماية رؤوس أموالهم.

أهمية الذهب تكمن في قيمته، حتى ولو تقلّبت الأحوال، ويتميز عن الأصول الأخرى بأن لا عائداً عليه، ويظل أكثر جاذبية من غيره من السلع في أسواق المواد الأولية، فتضافر عوامل اقتصادية وجيوسياسية عزّز من مكانة الذهب كملاذ آمن.

الذهب أكبر المستفيدين

عوامل رئيسية تتعلق بالاقتصاد والسياسة في أميركا دفعت بسعر الذهب لمستويات قياسية جديدة. فنتيجة للضغط المتزايد الذي يمارسه الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الحتياطي الفيدرالي لخفض الفائدة، باتت الأسواق تتوقع خفضاً إضافياً للفائدة، وهذا الاحتمال يضعف من جاذبية السندات ويضعف الدولار مما يجعل الذهب أكثر جاذبية. فإصرار الإدارة الأميركية على أن يواصل حاكم الفيدرالي بخفض الفائدة لتعزيز حال الاقتصاد وتشجيع الإقراض للمستهلكين وللمستثمرين يثير الشكوك ويدفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذ آمن، والسبب أن الهدف الذي تريده الإدارة الأميركية من البنك المركزي (في تخفيض الفائدة) سليم في عالم الاقتصاد، لكن مع زيادة الرسوم الجمركية الأميركية على السلع الأجنبية ولا سيما الصينية التي تجتاح السوق الأميركية وتسبب عجزاً في ميزان أميركا التجاري، فإن سعر السلع المستوردة سيزداد وبالتالي سيؤدي ذلك لإرتفاع معدلات التضخم، وفي حال تضخم مرتفع سيجبر ذلك الاحتياطي الفيدرالي لرفع الفائدة، ورفع الفائدة سيكون عائقاً أمام الإقراض، وهنا التناقض في السياسة الاقتصادية الحالية للولايات المتحدة الأميركية.

فإن الضبابية في هذه الحالة واستمرارية التضخم في الولايات المتحدة ولو أنه مضبوط حالياً، يعزز من الإقبال على الذهب ويبعد المستثمرين عن أساسيات الاقتصاد الأميركي التي تتعرض لضغوط تضخمية ومديونية غير مسبوقة.

فالذهب كان وما زال ملاذاً آمناً ويستخدم تقليدياً كوسيلة للتحوّط ضد إنخفاض قيمة العملة أيضاً.

لماذا الصين جزء أساسي من أسباب ارتفاع الذهب؟

معروف لدى المستثمرين المحليين والأجانب وصناديق التحوّط العالمية أن الديون الأميركية بلغت مستوى غير مسبوق وباتت تفوق 36 ألف مليار دولار أي بزيادة 120 % من الناتج الأميركي الإجمالي. وتواصل الخزانة الأميركية بطرح سندات خزانة في الأسواق العالمية وتعتبر اليابان الحامل الأول لهذه السندات في العالم تليها الصين في المرتبة الثانية.

هذه السندات الأميركية تساوي 17 % من ديون الولايات المتحدة والصين تملك حالياً من هذه السندات ما قيمته 775 ملياراً أي 9 % من حجم السندات، فيما كانت الصين تملك في العام 2017 أكثر من 1140 مليار دولار من سندات أميركا أي حوالي 20 % من مجموع مع تملكه الدول الأجنبية حاملة السندات الأميركية. فالولايات المتحدة تطرح سنداتها في إطار إعادة تمويل محركات الدولة الاقتصادية وعلى نسب فائدة معينة.

فالصين مؤخراً وعندما أرادت أن تنتقم من رسوم الرئيس ترامب التجارية مطلع الربيع أقدمت على بيع جزء من سنداتها الأميركية في الأسواق، ما تسبب بإنخفاض قيمة هذه الأخيرة في الأسواق في رسالة للإدارة الأميركية بأنها قادرة على ضرب سوق السندات الأميركية، مما يؤثر على الخزانة الأميركية التي ستضطر للاستدانة بكلفة أكبر في الأسواق عندما تطرح سندات جديدة، وسيؤثر ذلك بالتالي سلباً على الشركات وسياسة الدعم للمواطنين مع انخفاض الدعم وسياسة القروض للشركات والأفراد مع ارتفاع الفائدة على القروض العادية والمرهونة. وعندما تنخفض قيمة السندات يتوجه المستثمرون نحو أصول أخرى ولا سيما الذهب كملاذ آمن مرة أخرى.

وهذا ما فعلته الصين تحديداً، فعندما هبطت قيمة السندات الأميركية نتيجة بيعها جزء يسير منها لجأت الصين إلى سوق الذهب لتنويع محفظتها وحماية إستثماراتها وتعويض عائد السندات.

في أيامنا هذه تظل السندات الأميركية مرغوبة أكثر من غيرها عالمياً لأنها الأكثر إدراجاً ونوعية جيدة مقارنة مع اقتصادات

عالمية أخرى، ولا سيما ألمانيا في الجانب الأوروبي وسنداتها قليلة جداً في الأسواق.

الطلب العالمي المتزايد على الذهب وردود فعل الأسواق:

لا يقتصر الطلب على الذهب على مستثمري القطاع الخاص، فالبنوك المركزية في الدول الناشئة تشتري المعدن الأصفر على نطاق واسع لتنويع احتياطياتها من النقد الأجنبي وتقليل إعتمادها على الدولار ولا سيما دول من داخل عضوية مجموعة بريكس للدول الناشئة.

أضف إلى ذلك، فإن الطلب الفعلي على الذهب وخاصة المجوهرات والسبائك في آسيا ما زال قوياً ولم يعد يقتصر على المستثمرين الكبار، بل أصبح لدى الأفراد الميسورين رغبة في اقتناء الذهب ويأتوا مسرعين لشرائه قبل أن يصل إلى قمم إضافية.

الإقبال الشديد أيضاً على المنتجات المالية القائمة على الذهب (يساهم في ارتفاع سعر الأونصة) مثل صناديق الإستثمار المتداولة، الأمر الذي يؤدي عملياً لكثافة في التحركات السعرية ويخلق زخماً تصاعدياً يبدو أنه لا يمكن إيقافه.

من العوامل أيضاً التي دفعت بمستثمري الذهب باللجوء إليه بغزارة غير مسبوقة الاضطرابات السياسية التي تمر بها فرنسا منذ عام تقريباً وإفشال عمل حكومتين جديدتين وحجب الثقة عنهما نتيجة برنامج اقتصادي واعتماد موازنة يرى فيها المعارضون أنها تضر بجيب المواطن. هذه التطورات أثّرت على مكانة فرنسا أوروبياً وعالمياً كونها الاقتصاد الثاني في منطقة اليورو بعد ألمانيا ودفع مؤسسات تصنيف عالمية لتخفيض تصنيف باريس إن كان من ناحية الديون التي وصلت إلى أكثر 110 % من الناتج الفرنسي وعجز موازنة يفوق 5 %.

اليابان أيضاً مرت بظروف سياسية خانقة مع تعثّر عمل الحكومة واحتمال حدوث عجز أكبر في اليابان التي كانت يوماً ما ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة قبل أن تحركها الصين عن هذا الموقع وقبل أن تحركها ألمانيا من المرتبة الثالثة لتأخذ مكانها. ومع ذلك فاليابان أكبر حامل سندات خزانة أميركية في العالم وتملك 1130 مليار دولار من حجم ديون أميركا. لكن أهمية الصين على الرغم من أنها تملك 775 مليار دولار من سندات أميركا تكمن في أنها الاقتصاد الثاني عالمياً له وضعه في السوق العالمية ويتربص بالاقتصاد الأميركي ويشكّل له منافساً حقيقياً بدءً من العجز التجاري في ميزان البلدين ما تسبب بإتخاذ الرئيس الأميركي قراراً بسياسة زيادة رسوم جمركية على سلع شركائه التجاريين.

كل هذه الاضطرابات الاقتصادية والتجارية والسياسية عزّزن من الطلب على المعدن النفيس مع خوف المستثمرين من تفويت أي فرصة لصعود الذهب وأيضاً صعود البلاتين (الذهب الأبيض) الذي ركب موجة الارتفاع وباتت ا لأونصة منه تساوي أكثر من 1660 دولاراً، وحتى الفضة التي باتت الأونصة منها تتراوح بين 45 و50 دولار وتجاوزت سعر 50 دولار مع موجة ارتفاع الذهب وهذا أعلى مستوى للفضة منذ العام 1993 وذلك ضمن زيادة الطلب على القيم الآمنة وسط مخاوف اقتصادية وجيوسياسية تلف عدداً من بلدان العالم.

الولايات المتحدة وإلى جانب أزمة في سياستها والتجارية فهي تشهد اليوم على مؤشرات اقتصادية أضعف من المتوقع، لا سيما سوق العمل حيث معدل إيجاد وظائف جاء أقل مما كان متوقعاً، وهذا يدلُّ على ضعف الإستثمار ومالية ضعيفة لدى الشركات. وهنا بالذات ، فإن توقع الأسواق عدة تخفيضات في أسعار الفائدة الأميركية من الآن حتى نهاية العام، مع ضغط تجاري متزايد على أميركا وعلى شركائها وسوق عمل متقلّب، وحجم ديون غير مسبوق، يضع الاقتصاد الأقوى في العالم على مفترق طرق وبات يبحث عن الإتجاه الأصح. وهذا يتطلب المزيد من الوقت والترقب وبالتالي يرى المستثمرون بأن بلوغ القمة التي تلمع صفاراً أقرب وأسرع من أجل تحقيق الأرباح وضمان إستثماراتهم.

مازن حمود/ محلل إقتصادي ومالي/ باريس

الذكاء الإصطناعي تقنية دخلت عالم المصارف وبات إستعمالها ضرورياً

منذ دخول الذكاء الإصطناعي إلى سوق العمل منذ نحو عامين تقريباً، بات القطاع المصرفي نفسه أمام منعطف حاسم وتحوُّل جذري، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي وتغيُّر توقعات المستهلكين، لأن إستخدام الذكاء الإصطناعي فيه، يعني إعادة صياغة جوهر العمليات المصرفية وتفاعلات العملاء.

بحسب الخبراء، يُحدث الذكاء الإصطناعي ثورة في الخدمات المصرفية، عبر تحسين الكفاءة التشغيلية بإتمام المهام الروتينية، وتخصيص الخدمات لتقديم تجارب فريدة للعملاء، وتعزيز إدارة المخاطر والكشف عن الإحتيال، ورفع مستويات الأداء، إذ يُمكّن البنوك من تحليل كميات هائلة من البيانات، لتقديم رؤى قيّمة وإتخاذ قرارات مستنيرة، مما يزيد من رضى العملاء ويُعزّز قدرة البنوك التنافسية في السوق المالي ويؤثر الذكاء الإصطناعي على الخدمات المصرفية، من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، إذ يقوم بإتمام المهام المتكررة مثل مراجعة الطلبات والتحقق من الهوية، مما يوفر الوقت والجهد ويقلل الأخطاء البشرية.

وتستطيع أنظمة الذكاء الإصطناعي تحليل بيانات العملاء، لتقديم عروض ومنتجات وخدمات مخصّصة تلبّي إحتياجاتهم الفردية، مما يُعزّز رضاهم وولاءهم، وتُستخدم في تحليل المخاطر الإئتمانية والإستثمارية بشكل أفضل، وإتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، مما يساعد في إدارة المخاطر بفاعلية أكبر، والتعرُّف على الأنماط وتحليل السلوك في إكتشاف النشاط غير الطبيعي في الحسابات فوراً، مما يمنع الخسائر الناتجة عن الإحتيال ويرفع مستويات الثقة لدى العملاء.

كما يُعزّز الذكاء الإصطناعي الأمن السيبراني، من خلال مراقبة الشبكات وإكتشاف التهديدات والإستجابة لها بسرعة، مما يحمي البيانات الحساسة، ويُعزّز ثقة العملاء وتُستخدم روبوتات الدردشة الآلية وأدوات الذكاء الإصطناعي لتقديم دعم عملاء فوري ودقيق، وتحسين تجربة العملاء من خلال الإجابة على إستفساراتهم وتقديم الحلول بسرعة.

أهمية الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

لم يعد الذكاء الإصطناعي خياراً، بل ضرورة حتمية للمصارف التي تسعى إلى مواكبة التطوُّرات التكنولوجية، وزيادة ميزتها التنافسية في قطاع يزداد تنافسية يوماً بعد يوم. ومن خلال تطبيق الذكاء الإصطناعي، تستطيع البنوك خفض التكاليف وزيادة الإيرادات وتحقيق رضى العملاء بشكل أفضل.

على الصعيد العالمي، إن إعتماد الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي ليس مفهوماً مستقبلياً، بل بات هو واقعاً معاصراً. ووفق تقرير صادر عنEmerj ، فقد تبنّت البنوك الأميركية الرائدة بالفعل الذكاء الإصطناعي في تطبيقات متعدّدة، بدءاً من خدمة العملاء وكشف الإحتيال، وصولاً إلى إدارة المخاطر والتحليلات التنبُّئية. وتفرض هذه التقنية حضورها في مختلف أنحاء النظام المصرفي العالمي. ويشهد إستثمار البنوك في تقنيات الذكاء الإصطناعي نمواً متزايداً. وتشير دراسة أجرتها شركة أوتونومس ريسيرش إلى أن المؤسسات المالية قادرة على توفير ما يصل إلى تريليون دولار في حلول العام 2030، من خلال تبنّي الذكاء الإصطناعي والأتمتة (إستخدام التكنولوجيا). وهذه الأرقام ليست مبهرة فحسب، بل هي مؤشّر على التحوُّل الجذري الذي يُحدثه الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي.

التعريف العلمي للذكاء الاصطناعي (AI): إنه فرع من علوم الحاسوب، يهدف إلى تطوير آلات قادرة على التصرُّف بذكاء، ويشمل تقنيات متنوّعة، مثل التعلم الآلي، ومعالجة اللغات الطبيعية، والروبوتات وغيرها. يمتلك الذكاء الإصطناعي القدرة على محاكاة الذكاء البشري، والتعلُّم من البيانات، وأتمتة (إستخدام التكنولوجيا) للمهام المعقدة، مما يُحدث ثورة في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي.

وهبه: عدم إستخدام الذكاء الصناعي في البلدان العربية سببُه التفاوت في جاهزية البنية التحتية

يشرح الخبير الإقتصادي الدكتور محمد وهبه لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أن «الذكاء الإصطناعي أصبح من أهم الأدوات، التي تُعيد تشكيل كافة القطاعات عالمياً، ومنها قطاع الخدمات المصرفية، وتوسع إستخدام الذكاء الإصطناعي بشكل ملحوظ في المصارف في البلدان العربية، خلال السنوات الأخيرة، وذلك عبر توفير دعم فوري للعملاء عبر روبوتات محادثة ذكية على مواقع البنوك وتطبيقاتها، والرد على إستفسارات شائعة مثل رصيد الحساب، تفاصيل التحويلات، أو فتح الحسابات، وتقليل الضغط على مراكز الاتصال وتحسين تجربة العميل، بالإضافة الى تحليل بيانات المعاملات المالية في الوقت الحقيقي لإكتشاف الأنماط غير المعتادة، وإستخدام خوارزميات التعلم الآلي للتنبؤ بمحاولات الإحتيال ومنعها قبل وقوعها، وتعزيز الأمن السيبراني للبنوك والعملاء، ومن ثم التنبؤ بسلوك العملاء (مثل إحتمالية طلب قرض أو الإستثمار)، وتقييم الجدارة الإئتمانية بدقة أكبر من الطرق التقليدية، ومساعدة الإدارات في إتخاذ قرارات إستراتيجية مبنية على بيانات ضخمة».

يضيف وهبه: «كما يُمكن للذكاء الإصطناعي إعداد تصاميم عروض، ومنتجات مصرفية مخصّصة بناءً على تفضيلات وسلوك كل عميل، وإقتراح خطط إدخارية أو إستثمارية ملائمة، والذي ينتج عنه تحسين رضى العملاء وزيادة ولائهم للبنك، وذلك عبر تسريع الإجراءات الروتينية مثل معالجة طلبات القروض أو فتح الحسابات، وخفض الأخطاء البشرية وتكاليف التشغيل، وتحسين الكفاءة التشغيلية وذلك عبر منصّات مدعومة بالذكاء الإصطناعي، حيث تقدم نصائح مالية وإستثمارية، وعبر الإعتماد على تحليل بيانات الأسواق ومحافظ العملاء».

في المقابل يوضح وهبه «التحدّيات التي تحول دون إستخدام تقنية الذكاء الإصطناعي في البلدان العربية، والتي تكمن في التفاوت بين الدول في جاهزية البنية التحتية التقنية والرقمية، والحاجة إلى تطوير قوانين تتماشى مع إستخدام الذكاء الإصطناعي، وربما تطوير في الذهنية ورفع الثقة والوعي لبعض العملاء الذين قد يتردّدون في الإعتماد على حلول آلية، والذي يعود ربما الى عدم توطين التكنولوجيا، كون معظم الحلول تأتي من الخارج، مما يتطلّب تطوير خبرات محلية».

إستخدامات الذكاء الإصطناعي في الدول العربية

ويشير وهبه إلى أنه «على صعيد الإستخدامات في الدول العربية والخليجية، فإن الإمارات العربية المتحدة كانت من البلدان العربية المبادرة في دمج الذكاء الإصطناعي بالقطاع المالي، بإستخدام روبوتات محادثة ذكية لخدمة العملاء، وأنظمة تحليل بيانات ضخمة لإكتشاف الإحتيال، كما أن دولة الامارات لديها مكتب الذكاء الإصطناعي لدعم التحوُّل الرقمي في المؤسسات. كذلك المملكة العربية السعودية بإستخدام المساعدات الذكية، وكشف الإحتيال وتحليل سلوك العملاء، كما يوجد دعم حكومي ضمن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الإصطناعي (SDAIA). كذلك المصارف في قطر حيث إعتمد بنك قطر الوطني، على أنظمة ذكية في إدارة المخاطر وخدمة العملاء، كما أن الدولة تنفذ إستراتيجية وطنية للذكاء الإصطناعي تشجع القطاع المالي على التبني السريع للتقنيات الحديثة».

ويتابع وهبه: «كما أن مصارف محلية في سلطنة عُمان، بدأت إستخدام الذكاء الإصطناعي في التنبؤ بالجدارة الإئتمانية للعملاء، وفي كشف الإحتيال وخفض التكاليف التشغيلية. وقد بدأت في الكويت مصارف مثل بنك الكويت الوطني، بإدماج الذكاء الإصطناعي في روبوتات المحادثة وخدمة العملاء ومكننة معالجة القروض والمنتجات الرقمية. كما أن بعض البنوك في مصر والأردن والبحرين بدأت إستخدام أنظمة متقدمة لمكافحة الاحتيال وتحليل البيانات».

إنعكاس الذكاء الإصطناعي على الخدمات المصرفية

بحسب وهبه «يُمكن تلخيص إنعكاس إستخدام الذكاء الإصطناعي على الخدمات المصرفية في جوانب أساسية عدة:

أ ـ على مستوى العملاء، حيث يتم تحسين تجربة العملاء عبر إستجابات أسرع، لروبوتات المحادثة والمساعدات الإفتراضية وطرح منتجات وعروض مصرفية، مصمّمة شخصياً وفق إحتياجات كل عميل مع حماية أفضل من الإحتيال والمعاملات المشبوهة.

ب - على مستوى المصارف، حيث يُمكن رفع الكفاءة التشغيلية عبر إتمام العمليات الروتينية بشكل آلي، مما يُقلّل التكاليف والأخطاء، ويُساهم في دعم إتخاذ القرار بالإعتماد على التحليلات التنبّئية والبيانات الضخمة في رسم الإستراتيجيات، ومن ثم إدارة المخاطر بفاعلية عبر إكتشاف التهديدات المالية بسرعة أكبر.

ت - على مستوى القطاع المالي ككل، وذلك عبر تسريع التحوُّل الرقمي لدفع البنوك نحو الإبتكار وتقديم خدمات رقمية متطوّرة، وتعزيز المنافسة، وجذب الإستثمارات عبر بناء ثقة المستثمرين بقطاع مصرفي حديث ومتطوّر.

ث- على مستوى المجتمع، وذلك بزيادة الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية للفئات غير المشمولة بالقنوات الرقمية، والأهم بناء ثقافة مالية أذكى عبر توفير إستشارات مالية مبنية على الذكاء الإصطناعي تساعد الأفراد في إدارة أموالهم.

يضيف وهبه: «بالنظر إلى الايجابيات المحفّزة، يُلاحظ العديد من السلبيات منها مخاوف الخصوصية، وجمع كميات هائلة من بيانات العملاء قد يُعرّضها لمخاطر تسريب أو سوء إستخدام. كما يتوجّب النظر الى تكاليف الإستثمار الأولية في أنظمة الذكاء الإصطناعي مرتفعة جداً لناحية البنية التحتية الرقمية. كما أن مكننة بعض الوظائف المصرفية قد تقلّل من فرص العمل التقليدية، بالإضافة إلى التحدّيات القانونية والتنظيمية وغياب أطر تشريعية واضحة، في بعض الدول العربية لتنظيم الذكاء الإصطناعي مما يُشكل عائقاً في تطور إستخدامه. ورغم ذلك يوجد تخوُّف من الإعتماد المفرط على التكنولوجيا، وأي خلل أو هجوم سيبراني قد يسبّب تعطيلاً واسعاً للخدمات. ويبقى أن بعض المستخدمين لا يزالون يفضلون التعامل البشري على الحلول الآلية لعدم ثقتهم في المكننة.

مستقبل إستخدام هذه التقنية على صعيد الربحية في المصارف

يتوقع وهبه أن «يكون مستقبل إستخدام الذكاء الإصطناعي على صعيد الربحية في المصارف واعداً جداً، مع بعض التحدّيات التي يجب إدارتها. وفي الإطار التجريبي على صعيد دولي، حيث عندما تجد المصارف في البلدان التابعة إطاراً واعداً تبدأ بالتطبيق، إذ حققت المصارف الكبرى عالمياً بحسب CoinLaw تخفيضاً متوسطاً يصل إلى 13 % في التكاليف التشغيلية، بفضل مكننة العمليات بإستخدام الذكاء الإصطناعي. فيما مصادر Worldmetrics تشير إلى أن الذكاء الإصطناعي، قادر على تقليص التكاليف بنسبة تصل إلى 25 %. أما توقعات

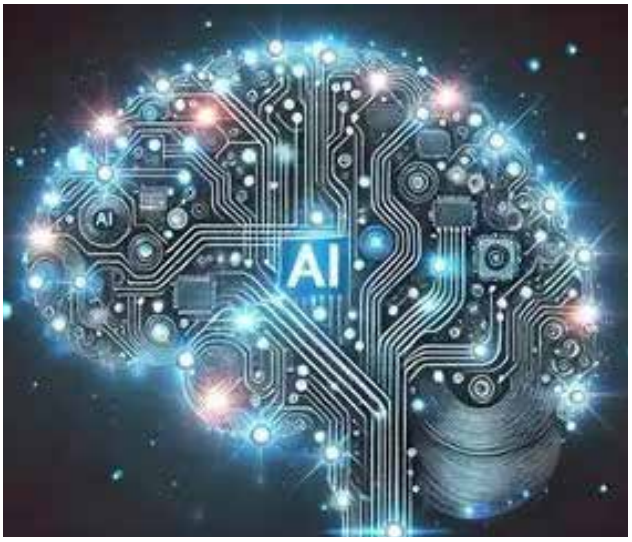

WorldmetricsGitnux فتشير إلى إمكانيّة تحقيق وفورات تصل إلى 22 % في حلول العام 2030».

يضيف وهبه: «على صعيد الإيرادات، فالمصارف التي إستفادت من الذكاء الإصطناعي، في تحسين تجارب العملاء وإدارة المخاطر شهدت نمواً في الإيرادات بنسبة تراوح بين 5 % إلى 8 %، ذلك وفق دراسة أعدّتها RSIS International، إذ إن التحليلات العالمية المنشورة في Worldmetrics، تشير إلى إمكانية زيادة الربحية بنسبة تصل إلى 31 % بزيادة الكفاءة التشغيلية، كما يُتوقع أن يُسهم الذكاء الاصطناعي وفق Statistaf in London في إضافة 170 مليار دولار إضافية إلى أرباح البنوك في حلول العام 2028، أي ما يرفع أرباح القطاع إلى نحو 1,992 مليار دولار مقارنةً بـ1,822 مليار دولار من دون إستخدام الذكاء».

ويلفت وهبه إلى أنه «في ما يتعلق بتقليص المخاطر وخسائر الإحتيال، فإن تقنيات الذكاء الإصطناعي وفق RSIS International ، فقد تمكّنت من خفض خسائر الإحتيال بنسبة تُراوح بين 10 % إلى 15 % في بعض البنوك العُمانية، أما على نطاق أوسع، فإن أنظمة الكشف عن الإحتيال حسب CoinLaw، فقد تم تخفيض الإشعارات الكاذبة (false positives) بنسبة تصل إلى 80 % في بنوك أميركية كبرى، حيث ساهم الذكاء الإصطناعي أيضاً في خفض خسائر الأمن السيبراني بنسبة 41 %. وقد أشارت الدراسات إلى أن روبوتات المحادثة (Chatbots) أدّت إلى تقليص حجم المراكز الهاتفية بنسبة 32 %، مما يترجم إلى وفورات في تكاليف العاملين، وأن البنوك التي تعتمد الذكاء الإصطناعي في مراقبة الإمتثال (Compliance) قد قلّصت

وقت الإعداد للمراجعات بنسبة تصل إلى 35 %. في الدراسة العُمانية المنشورة في RSIS International، أظهرت أن الإستخدامات الذكية (مثل المكننة والخدمات الرقمية) قد خفّضت التكاليف التشغيلية بنسبة 15-20 %».

ويختم وهبه: «هناك مستقبل واعد جداً لإستخدام الذكاء الإصطناعي في الدول العربية والخليجية، وخصوصاً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، والسبب أن معظم هذه الدول قد بدأت بالفعل في بناء بنية تحتية رقمية قوية وإستراتيجيات وطنية تدعم التحول نحو الذكاء الإصطناعي. من المتوقع أن يتحوّل الذكاء الإصطناعي من مجرّد دعم تقني، إلى محرّك أساسي للربحية والنمو في القطاع المالي خلال السنوات المقبلة، وأن الدول الخليجية تحديداً ستكون مراكز مالية ذكية إقليميًا إذا استمرت بهذا الزخم».

على الصعيد المصرفي أيضاً، تُعتبر التغيُّرات التي أدخلها الذكاء الإصطناعي، فرصاً كبيرة لتحسين كفاءة العمليات وتقديم تجربة أفضل للعملاء، ولكنها تأتي أيضاً مع مجموعة من المخاطر التي يجب التعامل معها بحذر.

قباني: ستُفتح إختصاصات في الجامعات لتعليم كيفية التعامل مع الذكاء الإصطناعي

يشرح خبير المعلوماتية وأمين عام إتحاد نقابة موظفي المصارف مازن قباني، أن «الذكاء الإصطناعي لا يزال في مرحلة التطوُّر، وليس قطاعاً جاذباً للمقرصنين، كون لا مردود مالياً من جرّاء أي خروقات يُمكن أن يقوموا بها. ويُستخدم الذكاء الإصطناعي في القطاع المصرفي بشكل عام في قسم المعلوماتية، لمساعدتهم في قطاعات البرمجة والترميز»، لافتاً إلى أن «هناك من يعتبر الذكاء الإصطناعي كمرادف لخدمات «غوغل»، وفي الحقيقة القدرات والخدمات التي يُمكن أن يؤديها أكبر من ذلك بكثير، ولديه لغة معينة وسيكون هناك إختصاصات في الجامعات، لتعليم كيفية التعامل مع هذه اللغة، وكيف يُمكن التكلم معه للوصول الى النتيجة التي يريدها المُستخدم، لأنه إذا تم إعطاؤه معلومات خطأ أو غير واضحة، سيُجيب الذكاء الإصطناعي بطريقة خطأ».

يضيف قباني: «في المصارف تختلف إستعمالات الذكاء الإصطناعي، في قسم المعلوماتية يتم إستعماله في البرمجة والترميز، وفي قسم المحاسبة يساعد الذكاء الإصطناعي على إعطاء الموظف، النماذج والخيارات التي تُسهل عمله، وبدل أن يستغرق العمل أسبوعين ينتهي في ساعة على الأكثر»، موضحاً أنه «حتى كتابة التقارير يُمكن للذكاء الإصطناعي أن يستخلص ما هو مطلوب في فترة زمنية قصيرة وإستخدامه حسب الحاجة، وبالتالي هو مسهّل للخدمات المالية والمصرفية وليس منافساً، ويُمكن أن يحل مكان وظائف يومية ليتمكن الموظف من التفرُّغ لمهمات تحتاج إلى تحليل عميق وإنتاج نوعي وتحدّ أكبر».

يرى قباني أن «سلبيات إستخدام الذكاء الإصطناعي تكمن في تشجيع الموظف على الكسل، بمعنى أن تقريراً ما على موظف معيّن قراءته وتحليله وإستنتاج الخلاصات. فاليوم يمكن الإتكال على الذكاء الإصطناعي لإعطاء الخلاصة من دون أن يُقرأ، مما يُفقد الموظف القدرة على مراكمة المعرفة والخلفيات وإستعمالها للإحاطة بمشاكل معينة وتحديات عندما يواجهها».

يضيف قباني: «الذكاء الإصطناعي يؤثر على الموظفين لجهة أنهم يشعرون بأنهم يفقدون وظائفهم ومصدر رزقهم، وعالمياً هناك 635 ألف وظيفة تم الغاؤها بسبب الذكاء الإصطناعي، مقابل 158 ألف وظيفة جديدة وُجدت بسببه».

ويختم قباني: «سيزداد إتكالنا بشكل أكبر على الذكاء الإصطناعي، ولكنه لن يلغي الحاجة للوجود البشري الذي له القدرة على إبتداع الحلول عند التعرّض للضغوط، نتيجة إمتلاكنا لتراكم الخبرات وهذا ما لا يستطيعه الذكاء الإصطناعي، لأنه آلة يملك الكثير من المعلومات ويقوم بتحليلها والإجابة عليها».

باسمة عطوي

الذهب الرقمي: الحل الذكي لأزمة لبنان
إستثمار إستراتيجي يُحافظ على المخزون السيادي
ويُقدّم مخرجاً مستداماً من الأزمة المصرفية

إستعاد الذهب مكانته الإستراتيجية التي كانت إبّان حقبة بريتن وودز* نتيجة عدد من العوامل الجيوسياسية والإقتصادية الدولية. وبغضّ النظر عن تلك الأسباب، فإن الذهب بات راهناً يمثل أصلاً إستراتيجياً أساسياً للدول كافة، وبالنسبة إلى لبنان، فإنه يشكل أحد أهم الأصول الإحتياطية الإستراتيجية، بمخزون وازن يصل إلى حوالي 286 طناً.

السؤال الرئيسي هنا يتعلق بكيفية الإستفادة من هذا المخزون، من دون تعريضه للخطر أو الدخول في عقود مباشرة أو مركّبة قد تؤدي في النهاية إلى خسارة هذا الإحتياطي.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج رموز التمثيل الرقمي للذهب (Gold Tokenization) في مصرف لبنان، وهذا الطرح يشكل إبتكار نوع من الأصول الرقمية المدعومة بالذهب (Gold-backed Digital Assets / Digital Gold Tokens)، يسمح بتحسين السيولة المالية والإستقرار الإقتصادي مع الحفاظ الكامل على ملكية الذهب الفعلية، كما يُمَكّن من إستخدام المتحصّل من هذه الرموز كأداة لتسديد إلتزامات مصرف لبنان تجاه القطاع المصرفي ومنهم للمودعين.

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز آلية تسمح لمصرف لبنان من إستغلال الذهب كمورد نقدي وإستثماري من دون المخاطرة بالمخزون الفعلي أو اللجوء إلى التعاقد المباشر على الذهب.

سوق الذهب

يُعتبر سوق الذهب في لندن النموذج العالمي الأساسي، حيث تبلغ قيمة تداولاته نحو 930 مليار دولار. وقد قام مجلس الذهب العالمي بإطلاق رموز رقمية مدعومة بسبائك ذهبية فعلية، تُتيح للمستثمرين إمتلاك أجزاء من الذهب بطريقة قانونية وشفّافة ضمن شروط محدّدة.

ويتقاطع هذا الإتجاه مع ما شهدته ولاية فلوريدا الأميركية التي أقرّت قانوناً يعترف بالذهب والفضة كعملة قانونية، مع إعفاءات ضريبية للمستثمرين، وسيدخل هذا القانون الجديد حيّز التنفيذ في الأول من تموز من العام 2026.

ورغم أن التطبيق العملي محدود، إلاّ أنه يعكس إتجاهاً عالمياً واضحاً نحو إعادة الإعتبار للمعادن الثمينة كأدوات نقدية وإستثمارية، وهو ما يُشكل مصدر إلهام للبنان للإستفادة من الذهب الرقمي كأصل إستراتيجي ورافعة نقدية حديثة من دون خسارة المخزون.

لذا وسنداً إلى هذه التجارب الحديثة والتي يُتوقع أنها ستكون ناجحة، فإنه يُمكن الإستفادة من مخزون الذهب في مصرف لبنان عبر إبتكار نظام رقمي يختلف عن المنظور البريطاني بأنه يُحافظ على الملكية الكاملة للذهب ويُبقيه أداة إستراتيجية بيد الدولة اللبنانية.

من المفيد الإشارة إلى أن هذه الرموز الرقمية ستكون مدعومة بالذهب، ما يعني أن كل وحدة ستحمل قيمة محدّدة مرتبطة بسعر الذهب العالمي، من دون منح حق الإستلام الفعلي للمعدن.

نموذج رموز الذهب الرقمية في لبنان (Gold Tokenization System)

مفردات أساسية ووظائفها

Token

وحدة رقمية تمثل جزءاً من الذهب، يفضّل أن يكون حجم الوحدة صغيراً (مثلاً نصف غرام)، تمثل القيمة السوقية للذهب العالمي من دون منح مالكها حقاً قانونياً في إستلام الذهب المادي.

جهة الإصدار - Issuer

جهة الإصدار، يجب أن تكون مصرف لبنان سنداً لأحكام قانون النقد والتسليف، لا سيما وأن الدولة اللبنانية قد منحته إمتياز إصدار النقد.

إلاّ أنه وبما أن المواد الأولى من قانون النقد والتسليف قد حدّدت النقد بالورقي والمعدني، الأمر الذي يفيد بأنه لإصدار النقد الرقمي، يجب أن يسبقه ترخيص من المشرّع، وهذا أمر يسير طالما أن «المركزي» يضمن بأن كل رمز من هذه الرموز سيكون مدعوماً بكمية محدّدة من الذهب والمدعوم لا يعني تملُّك هذا الأصل.

البيع الأولي - Primary Sale

بيع الرموز للمستثمرين أو البنوك المحلية والدولية مقابل مبالغ نقدية، مما يعزّز السيولة المالية.

السوق الثانوية - Secondary Market

تداول الرموز بين المستثمرين، من دون التأثير على ملكية الذهب الفعلية في خزائن مصرف لبنان أو تلك المودعة في الخارج.

الوحدة - Denomination

يُمكن تقسيم الرمز إلى أجزاء صغيرة (مثلاً 0.1 غرام لكل Token) مما يُسهل التداول ويزيد السيولة.

ربط السعر - Price Peg

سعر كل رمز يعكس القيمة السوقية للذهب العالمي في الوقت الفعلي.

عدم الإسترداد - No Redemption

الرموز تمنح المستثمر قيمة رقمية مرتبطة بالذهب، دون الحق في إستلام الذهب فعليًا، ما يحمي المخزون من النفاد أو الإستخدام غير المخطّط له.

آلية العمل

1 - إصدار الرموز الرقمية من مصرف لبنان لكل جزء محدّد من الذهب.

2 - البيع الأولي للرموز للمستثمرين والبنوك، مما يضخ سيولة نقدية جديدة.

3 - التداول الثانوي بين المستثمرين مع الحفاظ على ملكية الذهب الفعلية للمصرف.

4 - إستخدام المتحصّل من البيع لتسديد إلتزامات مصرف لبنان تجاه المصارف والمودعين، بما يُعزّز إستقرار القطاع المصرفي، ويرفد الثقة الإئتمانية بعوامل إيجابية تعزّز إعادة هيكلة القطاع المالي وقدرته على إستقطاب الرساميل والدعم الدولي.

إيجابيات هذا النظام المقترح

- تعزيز السيولة المالية، لناحية دخول أموال جديدة من دون بيع الذهب.
- دعم الثقة بالقطاع المصرفي، لا سيّما الرموز التي توفر أداة إستثمارية مستقرّة.
- تنشيط النشاط الإقتصادي، بسبب إمكانية إستخدام الرموز كأداة تمويل وتبادل.
- حماية الأصول الإستراتيجية، أي أن الذهب يبقى محفوظاً، ما يضمن أداة تحوُّط مستمرة.
- تأمين حقوق المودعين، إذ يُمكن إستخدام المتحصّل من الرموز لتسديد الإلتزامات المصرفية، ما يُعزّز الإستقرار المالي.

- فرص أرباح إضافية، وف أسعار الذهب العالمية، وذلك إلى حين إعداد هذه الدراسة، إذ إن قيمة المتحصّل المحتمل من إتباع هذا النظام قد تصل إلى حوالي 33.1 مليار دولار (بتقدير 9.2 مليون أونصة × 3,600$ للأونصة)، بالإضافة إلى عمولة إصدار دُنيا بنسبة 1 %، (بهدف تشجيع التعاملات) أي حوالي 331 مليون دولار.

- إدارة المخاطر الإقتصادية، من خلال حماية الأصول من التضخُّم وتقلُّبات الليرة، وإستقرار القيمة بفضل دعم الذهب.

في الخلاصة، تمثل رموز الذهب الرقمية أصولًا رقمية مدعومة بالذهب (Gold-backed Digital Assets)، وتُوفر للبنان ومصرف لبنان فرصة إستراتيجية لإستثمار الأصول من دون المخاطرة بالتخلّي عن المخزون الفعلي أو الدخول في عقود مباشرة على الذهب.

وتشمل الفوائد: تعزيز السيولة المالية، والثقة الإئتمانية بالنظام اللبناني، ودعم النشاط الإقتصادي وإستقطاب المستثمرين، والحفاظ على ملكية الذهب بالكامل، وتسديد الإلتزامات تجاه المودعين والمصارف، وتطوير أدوات مالية مبتكرة ومستدامة تعزّز الإستقرار الإقتصادي ووضع لبنان بمصاف الدول المبتكرة لأدوات مالية هامة.

في المحصّلة، هذا النظام يُتيح للبنان إستخدام الذهب كأداة مالية وإستثمارية إستراتيجية مع الحفاظ الكامل على المخزون الفعلي، بما يخدم الإستقرار المالي والإقتصادي للبلاد.

المحامي الدكتور باسكال فؤاد ضاهر

---

*حقبة بريتون وودز هي نظام مالي دولي أُسس عام *1944* في مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة، بهدف إستقرار النظام المالي العالمي وتشجيع التجارة بعد الحرب العالمية الثانية. إرتكز النظام على ربط العملات بالدولار، وربط الدولار بالذهب بسعر ثابت قدره *35* دولاراً للأونصة. إستمر النظام حتى العام *1971* عندما أوقف الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وهي الخطوة التي أنهت حقبة بريتون وودز. أسفر المؤتمر عن إنشاء مؤسسات دولية رئيسية لا تزال قائمة، مثل صندوق النقد والبن

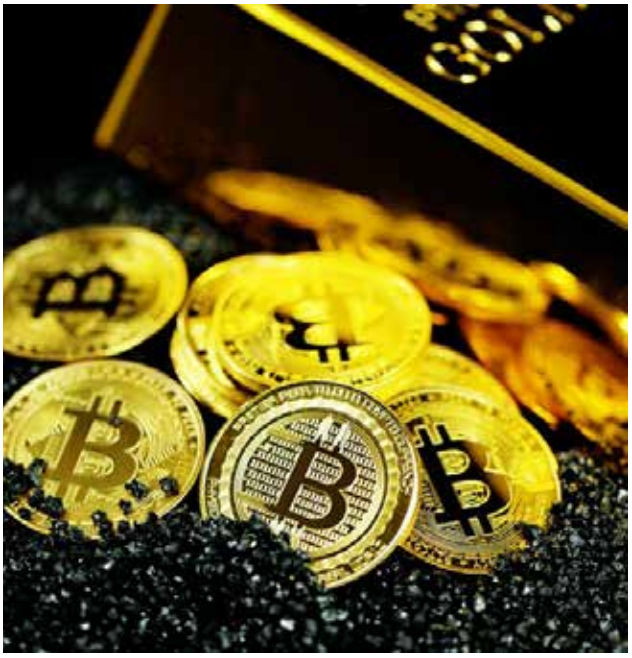

الرؤية المستقبلية لحوكمة البحر الأحمر
ودور المصارف العربية في تعزيزها

تشمل حوكمة البحر الأحمر، والتي لها أبعاد إستراتيجية وجيوسياسية، حوكمة البنية التحتية والتكنولوجيا، والإدارة المالية وإدارة المخاطر، والتنظيم، بما في ذلك الإستراتيجيات والسياسات لتحسين التجارة العالمية وإدارة سلسلة التوريد. ونعرض في هذه الدراسة، أهمية حوكمة البحر الأحمر في ظلّ التطوُّرات الجيوسياسية والمستجدات الراهنة، ونسلّط الضوء على البنية التحتية للبحر الأحمر وأنشطته، وطرق الشحن التي تمر عبره، والسلع والخدمات الرئيسية المتداولة وأهميته في التجارة العالمية، وآثار الإضطرابات في البحر الأحمر على التجارة العالمية، ونختم بوضع الرؤية المستقبلية لحوكمة البحر الأحمر ودور المصارف العربية في تعزيز هذه الحوكمة.

البنية التحتية والنشاط التجاري

يُعدّ البحر الأحمر مرفقاً حيوياً للتجارة العالمية، وقد أثّرت التطورات الراهنة على البنية التحتية ونشاط التجارة عبر البحر الأحمر بشكل جذري.

تشمل الموانئ والمرافق الرئيسية في البحر الأحمر التالي:

• بورتسودان: يشهد توسعاً وتحديثاً، خصوصاً مع الإستثمار الصيني ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative BRI).

• قاعدة برنيس البحرية (مصر): تم توسيعها بشكل كبير لدعم العمليات البحرية العسكرية والتجارية.

• ميناء جيبوتي: مركز لوجستي رئيسي بالنسبة للتجارة في شرق أفريقيا والوجود البحري الصيني.

• ميناء جدة الإسلامي (المملكة العربية السعودية): من أكثر موانئ البحر الأحمر إزدحاماً، ويشكل جزءاً أساسياً من طموحات رؤية السعودية 2030 اللوجستية، والتي تتضمن تطوير ممرّات جديدة.

طرق الشحن الرئيسية عبر البحر الأحمر

يُعد البحر الأحمر مرفقاً حيوياً في التجارة البحرية العالمية، وهو من أقصر الطرق البحرية بين آسيا وأوروبا.

ومن أهم طرق الشحن التي تمر عبر البحر الأحمر:

• مسار آسيا – أوروبا: يبدأ من شرق آسيا، ويمتد الى المحيط الهندي، ويمر عبر مضيق باب المندب الى أن يصل عبر قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط. ويُعد هذا المسار الأكثر إزدحاماً بسفن الحاويات التي تحمل السلع المصنعة والإلكترونيات والمنسوجات والمواد الخام بين آسيا وأوروبا. ويمثل ما يقرب من 30 % من حركة الحاويات العالمية.

• طريق آسيا – الشرق الأوسط – أفريقيا: يتجه إلى موانئ في الشرق الأوسط وشرق أفريقيا. يُسهّل هذا الطريق التجارة الإقليمية في النفط والمواد الغذائية والسلع الصناعية.

• طريق أوروبا – شرق أفريقيا: تنطلق السفن من الموانئ الأوروبية، وتدخل البحر الأبيض المتوسط، وتعبر قناة السويس، ثم تتجه جنوباً عبر البحر الأحمر إلى موانئ شرق أفريقيا. يُسهّل هذا الطريق تجارة المنتجات الزراعية والمنسوجات والمساعدات الإنسانية.

أما النقاط الإستراتيجية في البحر الأحمر فهي:

• باب المندب: المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ويربطه بخليج عدن والمحيط الهندي.

• قناة السويس: المخرج الشمالي للبحر الأحمر ويربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط.

تُعدّ هذه المنافذ حيويةً لاستمرار التجارة العالمية، وتُقلّل طرق البحر الأحمر مدة الشحن بشكل كبير مقارنةً بالطرق البحرية الأخرى. وتعتمد مصر والمملكة العربية السعودية وجيبوتي إعتماداً كبيراً على إيرادات الموانئ وتسهيل التجارة عبر البحر

الاحمر. وتُعدّ هذه الطرق أساسيةً لنقل الطاقة والإلكترونيات والأغذية والسلع الإستهلاكية.

السلع والخدمات الرئيسية عبر البحر الأحمر

يُعدّ البحر الأحمر ممراً حيوياً للتجارة العالمية، إذ يُسهّل حركة مجموعة واسعة من السلع والخدمات بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وتشمل السلع والخدمات الرئيسية المتداولة عبر ممر البحر الأحمر الإستراتيجي التالي:

منتجات الطاقة

- النفط الخام والبترول المكرر: يتم نقله من الخليج العربي إلى أوروبا.
- الغاز الطبيعي المسال (LNG): يتم شحنه من دول الخليج إلى آسيا وأوروبا.
- السلع المصنّعة.
- الإلكترونيات: الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر والمكونات من شرق آسيا.
- السيارات والآلات: يتم تصديرها من أوروبا وآسيا إلى أفريقيا والشرق الأوسط.
- المنسوجات والملابس: ولا سيما من جنوب آسيا والصين إلى الأسواق الأوروبية.
- السلع الزراعية.
- الحبوب: القمح والذرة من أوروبا ومنطقة البحر الأسود إلى أفريقيا والشرق الأوسط.
- السكر والقهوة والشاي: من شرق أفريقيا وجنوب آسيا إلى الأسواق العالمية.

المواد الخام

- المعادن والثروات المعدنية: بما في ذلك النحاس والذهب وخام الحديد من أفريقيا.
- المواد الكيميائية والأسمدة: تستخدم في الزراعة والصناعة في جميع أنحاء المنطقة.

السلع الإستهلاكية

الأثاث والألعاب والأدوات المنزلية: يتم شحنها من آسيا إلى أوروبا وأفريقيا.

الخدمات التجارية عبر البحر الأحمر

- الشحن والخدمات اللوجستية: منها خدمات مناولة الحاويات والتزوّد بالوقود وإعادة الشحن في الموانئ الرئيسية مثل جدة وجيبوتي وبورتسودان.
- التأمين والأمن البحري: من الأمور البالغة الأهمية في ظل التوترات الجيوسياسية الراهنة.
- خدمات الموانئ: التخليص الجمركي والتخزين وتفتيش البضائع.

ويُعتبر البحر الأحمر مركزاً لتجارة التوابل والبخور والذهب والسلع النادرة، ويعود تاريخه إلى بعثات العصر الذهبي للحضارة المصرية القديمة والعصر الإسلامي، مما يجعل موقعه الإستراتيجي مركزاً للتبادل الثقافي والإقتصادي منذ آلاف السنين.

أهمية البحر الأحمر للتجارة العالمية

يُعدّ البحر الأحمر من أهم الممرّات المائية الاستراتيجية في العالم، إذ يلعب دوراً محورياً في التجارة العالمية وعلى الصعيد الجيوسياسي. يمرّ عبره سنوياً ما يزيد عن 10 % إلى 12 % من التجارة العالمية. ويُشكّل البحر الأحمر طريقاً تجارياً إستراتيجياً، وهو جزء من أقصر طريق بحري بين أوروبا وآسيا. ويربط شبكات التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الهادئ. وقد إزدادت أهمية البحر الأحمر مع تنامي سلاسل التوريد العالمية، لا سيما في مجال الطاقة والسلع الإستهلاكية.

تطور التجارة العالمية عبر البحر الأحمر

تشهد التجارة العالمية عبر البحر الأحمر تطورات عدة تعكس الإبتكار الإستراتيجي والتحدّيات الراهنة. ومن أهم التطوُّرات في التجارة العالمية عبر البحر الأحمر المشروع التجريبي لميناء نيوم. إن إتمام مشروع ميناء نيوم السعودي ساهم في تقليص مدة عبور التجارة بين القاهرة والعراق بأكثر من 50 %. ويدعم مشروع ميناء نيوم السعودي رؤية السعودية 2030 من خلال ترسيخ مكانة نيوم كمركز لوجستي إقليمي وتوفير بدائل لطرق الشحن التقليدية.

الإضطرابات في البحر الأحمر ومخاطرها

تؤدي الهجمات على البحر الأحمر إلى تعطيل التجارة العالمية، وإجبار السفن على تغيير مساراتها حول أفريقيا، وإرتفاع أقساط التأمين. وأصبح مضيق باب المندب وقناة السويس راهناً منطقتين شديدتي الخطورة. وقد وسّعت الولايات المتحدة والصين وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا وروسيا ودول أخرى وجودها العسكري.

يحتضن البحر الأحمر كابلات بحرية حيوية، مثل بلو رامان من غوغل، وأفريقيا من بهارتي إيرتل، وهي كابلات حيوية للإتصال بالإنترنت عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتُهدّد التوترات والهجمات المتزايدة في البحر الأحمر أنظمة الكابلات البحرية الحيوية للإتصال بالإنترنت العالمي. وتستكشف شركات الإتصالات،

مثل أوريدو وزين، مسارات الكابلات الأرضية لتجاوز البحر الأحمر وتجنّب الانقطاعات. ويُعتبر إقتصاد الإنترنت في الهند مُعرّضاً للخطر بشكل خاص، مع إرتفاع تكاليف التأمين وتأخير إصلاح الكابلات التالفة. وقد أدّى إنقطاع الكابلات إلى تباطؤ سرعات البيانات وزيادة تكاليف الإصلاح.

إن الاضطرابات في البحر الأحمر لها تأثيرات متتالية كبيرة على التجارة العالمية بما في ذلك:

• تعطيل طرق التجارة: إنخفضت حركة السفن عبر قناة السويس بنسبة تصل إلى 50 % مقارنةً بالسنوات السابقة. وتقوم العديد من شركات الشحن بإعادة توجيه سفنها حول أفريقيا، مما يزيد من مدة التسليم من 10 إلى 15 يوماً.

• زيادة التضخُّم: تتضاعف أسعار شحن الحاويات في ظل التوترات الجيوسياسية، حيث تقرب أعلى مستوياتها القياسية. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الشحن بنسبة 10 % إلى زيادة التضخم الأساسي بنسبة 0,18 نقطة مئوية في دول مجموعة العشرين. وتُعدّ صناعات الإلكترونيات، والأغذية، والطاقة أكثر عُرضةً للتأخير وإرتفاع التكاليف.

• زيادة كلفة التأمين: تُصنّف شركات التأمين جنوب البحر الأحمر وخليج عدن على أنها مناطق عالية المخاطر. وقد إرتفعت تكاليف التأمين بشكلٍ كبير للتجارة عبر البحر الأحمر مع تشديد بروتوكولات الأمن.

• تهديد إمدادات النفط: تُثير الإضطرابات قرب مضيق هرمز والبحر الأحمر مخاوف حيال إمدادات النفط وأسعاره. وتستثمر الحكومات والشركات في طرق بديلة، مثل الجسور البرية والشحن الجوي والسكك الحديدية، لتجاوز المعابر البحرية.

وتؤثر الإضطرابات قي البحر الأحمر على العديد من الصناعات، وخصوصاً تلك التي تعتمد على التسليم في الوقت المحدد وسلاسل التوريد العالمية بما في ذلك:

• صناعة السيارات: أوقفت شركات صناعة السيارات الكبرى مثل فولفو وتيسلا وسوزوكي الإنتاج في أوروبا بسبب نقص المكوّنات.

• تجارة التجزئة والسلع الإستهلاكية: واجهت شركات مثل أمازون، وإيكيا، وول مارت، وهوم ديبوت تأخيرات في توفير المنتجات الموسمية، والملابس، وأثاث الحدائق، ولوازم حمامات السباحة. ويؤثر طول فترات التسليم وارتفاع تكاليف الشحن على تخطيط المخزون وتسعيره.

• البناء والتصنيع: أدّى نقص المواد الخام والمعدات إلى تباطؤ المشاريع وزيادة التكاليف، كما أن إعادة توجيه الشحنات وازدحام الموانئ يتسببان في تأخير تسليم الفولاذ والآلات والمكوّنات المعيارية.

• قطاع الطاقة: إرتفعت أسعار النفط بنسبة 4 %، ويُعدّ البحر الأحمر طريقاً رئيسياً لصادرات النفط الخليجية، وتثير الإضطرابات مخاوف من إختناقات في الإمدادات.

• الأغذية والزراعة: السلع القابلة للتلف مثل الفواكه والخضروات والمأكولات البحرية معرضة للخطر.

• الخدمات اللوجستية والشحن: تضاعفت أسعار الحاويات أربع مرات، وزادت أوقات التسليم بما يصل إلى 15 يوماً.

• قطاع التأمين: إرتفعت أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب البحرية بشكل كبير، ويجري حالياً إعادة تقييم نماذج التغطية.

حوكمة البحر الأحمر

البحر الأحمر ليس مملوكاً من قبل أي دولة، بل هو مساحة بحرية مشتركة تحدها دول عدة، ولكل منها ولاية قضائية على مياهها الإقليمية ومناطقها الإقتصادية الخالصة.

في حين لا أحد يملك البحر الأحمر، فإن العديد من القوى تمارس نفوذها عليه:

• المملكة العربية السعودية: من خلال شركة تطوير البحر الأحمر ورؤية 2030، تستثمر المملكة بشكل كبير في السياحة والبنية التحتية على طول ساحلها الغربي.

• مصر: تسيطر على البوابة الشمالية عبر قناة السويس.

• جيبوتي: تستضيف قواعد عسكرية أجنبية متعددة (الولايات المتحدة والصين وفرنسا واليابان)، مما يجعلها مركزاً إستراتيجياً.

• الإمارات العربية المتحدة: تموّل تطوير الموانئ في بربرة وبوساسو، وتضم البنية التحتية العسكرية لتأمين طرق الطاقة.

• الصين والولايات المتحدة: تتنافس على النفوذ من خلال الوجود البحري والإستثمارات في البنية التحتية.

الآفاق المستقبلية لحوكمة البحر الأحمر

يتأثر مستقبل التجارة العالمية عبر البحر الأحمر بالتوترات الجيوسياسية والإبتكار الإستراتيجي والتعاون الإقليمي. وتعمل مشاريع مثل شركة تطوير البحر الأحمر Red Sea Development Company على دمج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والحوكمة ESG (Environmental, Social, Governance) في البنية التحتية للموانئ والسياحة. ويدفع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نحو

إعتماد أنظمة رقمية للجمارك والخدمات اللوجستية لتقليل التأخير وتحسين المرونة. وقد شكلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تحالفات بحرية لحماية ممرات الشحن، إلاّ أن التوترات لا تزال مرتفعة. وقد يتطور مجلس البحر الأحمر Red Sea Council ليصبح منصة أكثر فعّالية لحل النزاعات وتنسيق التجارة.

إن تعزيز البنية التحتية التجارية والتقنيات المستقبلية في البحر الأحمر يعتمد على الإستثمار الإستراتيجي والإبتكار والتعاون الإقليمي، بما في ذلك:

• تحديث البنية التحتية للموانئ من خلال توسيع وإعادة تأهيل الموانئ الرئيسية للتعامل مع أحجام أكبر من الحاويات وتحسين الكفاءة.

• تبنّي التقنيات الذكية (الذكاء الإصطناعي وتكامل إنترنت الأشياء) لتتبع البضائع والصيانة التنبؤية والتخليص الجمركي الآلي.

• إستخدام السجلات الرقمية الآمنة وسلسلة الكتل Secure digital ledgers and blockchain لتبسيط عملية التوثيق والحد من الإحتيال في المعاملات عبر الحدود.

• دمج معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية في تخطيط البنية التحتية. يُمكن إستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل البصمة الكربونية لعمليات الموانئ.

• تعزيز التعاون الإقليمي والتنسيق الأمني لتأمين ممرات الشحن في البحر الأحمر.

• تطوير منصّة للدول العربية والأفريقية لتنسيق التجارة والأمن والحوكمة البيئية.

دور المصارف العربية في تعزيز حوكمة البحر الأحمر

يُمكن للمصارف العربية أن تلعب دوراً هاماً في حوكمة البحر الأحمر، في ظل التوترات الجيوسياسية وعدم الإستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال:

• تمويل البنية التحتية الإقليمية والاتصالات: يمكن للمصارف العربية تمويل تطوير موانئ البحر الأحمر والخدمات اللوجستية وأنظمة النقل المتعدد الوسائط، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة التجارة وقدرتها على الصمود.

• تمويل البنية التحتية الرقمية: يُمكن للمصارف العربية تمويل الإستثمار في التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية عبر الدول الساحلية وتعزيز الشمول المالي والتجارة عبر الحدود.

• تمويل المشاريع الخضراء: يُمكن للمصارف العربية أن تدعم الطاقة المستدامة والبنية الأساسية المقاومة لتغيّر المناخ مع أهداف الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية العالمية في البنية التحتية للبحر الاحمر.

• دعم المؤسسات المتعددة الأطراف: يُمكن للمصارف العربية أن تقدم الدعم المالي والفني لمجلس الدول العربية والإفريقية المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن، مما يساعدها على التطوُّر من مجرد هيئة تركز على الأمن إلى منصّة متعدّدة الأبعاد.

• تمويل التنمية والدبلوماسية الإقتصادية: من خلال تمويل التنمية والدبلوماسية الإقتصادية، يُمكن للمصارف العربية أن تساعد في الحدّ من التوترات وتعزيز الإستقرار في البحر الأحمر.

• الإستثمار والتنمية عبر الحدود: يُمكن للمصارف العربية تسهيل التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك بتسهيل الوصول إلى رأس المال مما يحفّز الإقتصادات المحلية ويقلّل الإعتماد على المساعدات الأجنبية.

• الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يُمكن للمصارف العربية الإستثمار بشكل مشترك مع الحكومات في قطاعات إستراتيجية مثل السياحة ومرافق صيد الأسماك والطاقة المتجدّدة.

• تعزيز الأمن البحري من خلال الإستقرار الاقتصادي: يُمكن للمصارف العربية أن تتعاون مع شركات التأمين لتطوير منتجات مصمّمة خصّيصاً للمخاطر البحرية والشحن في البحر الأحمر.

• تعزيز أنظمة الإمتثال والمراقبة وتبادل البيانات: يُمكن للمصارف العربية أن تدعم التكنولوجيا التي تساعد في وضع رؤى إقتصادية كلية تساعد الحكومات والهيئات الإقليمية على توقّع الصدمات والتخطيط لإستجابات منسّقة.

• تعزيز الشفافية المالية: على المصارف العربية تعزيز الشفافية المالية مما يعزّز حوكمة البحر الأحمر.

الدكتورة سهى معاد

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف:
عام 2026 قد يعيد إطلاق القطاع المصرفي على اسس أكثر صلابة

رأى الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان «أزمة نظامية ... من الإعتراف إلى التطبيق» أنه «منذ بداية الأزمة، ظلّت المصارف محوراً للجدل، وكثيراً ما نُظِر إليها وكأنها السبب أو الضحية، أو الاثنين معاً. لكنّ التطوّرات الأخيرة في الخطاب الرسمي بدأت ترسم مساراً مختلفاً، أكثر واقعية ووضوحاً».

أضاف د. خلف: «صرّح سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ كريم سعيد خلال جلسة مجلس النواب المخصّصة لمناقشة مشروع موازنة 2025، بوضوح لا لبس فيه، قائلًا: «الأزمة هي أزمة نظامية (Systemic Crisis)، وليست أزمة قطاع مصرفي في حدّ ذاته». هذا التصريح، الصادر عن المرجعية النقدية الأولى في البلاد، يُعدّ بمثابة إعلان حاسم عن طبيعة الأزمة، ويؤسّس لقراءة جديدة تستوجب حلولاً شاملة تتناول النظام المالي والإقتصادي ككلّ، لا المصارف وحدها».

تابع د. خلف: «في السياق نفسه، جاء موقف وزير المالية ياسين جابر في كلمته أمام مؤتمر إتحاد المصارف العربية (الخميس 18 أيلول/ سبتمبر 2025)، ليعزّز هذا التوجّه، إذ قال: «الأزمة الأخيرة إختلفت عن سابقاتها لتشمل كامل النظام المصرفي من خلال إنضمام المصرف المركزي إلى عناصر الأزمة، وأصبحت أيضاً أزمة نظام مالي بعد أن اتخذت الحكومة اللبنانية في نيسان/ أبريل 2020 قراراً بالتوقّف عن سداد ديونها المحرّرة بموجب سندات دولية متداولة بالعملة الأجنبية».

هاتان الشهادتان، الصادرتان عن رأسَي السلطتين النقدية والمالية، تضعان حدّاً للجدل الطويل حول تحديد هوية الأزمة. فبعد سنوات من الإتهامات المتبادلة والتفسيرات المتناقضة، أصبحت الصورة واضحة: نحن أمام أزمة نظامية متعدّدة الأبعاد، تتطلّب حلولاً تُشارك فيها كل الأطراف وعلى رأسها الدولة ومصرف لبنان كما والمصارف. لكنّ الإعتراف بطبيعة الأزمة لا يُغني عن معالجة للأسئلة العالقة. وفي طليعتها: ما معيار تراتبية المسؤوليات؟».
وإعتبر د. خلف أن «الحلّ لا يكمن فقط في الاعتراف بجوهر الأزمة، بل في ترجمة هذا الإعتراف إلى خطوات عملية تأخذ في الإعتبار الواقع القائم، فتراتبية المسؤوليات لا تبدأ من أسفل الهرم بل من رأسه: الدولة، ثم مصرف لبنان ومن ثم المصارف».

وسأل د. خلف: «ما مصير مبلغ 16.5 مليار دولار الذي يعتبره مصرف لبنان ديناً له بذمّة الدولة؟ هذا المبلغ يشكّل عنصراً

د. فادي خلف

أساسياً في المعادلة، ويؤثّر مباشرةً على ميزانية مصرف لبنان وقدرته على مواكبة أيّ خطة إنقاذ. وهل سيتم تطبيق المادة 113 من قانون النقد والتسليف؟ هذه المادة تُلزم الدولة قانوناً بإعادة رسملة مصرف لبنان في حال تعرّض لرأسمال سلبي. فهل سيلتزم التشريع المقبل بتطبيقها؟ وأين المصارف اليوم من خطة ردم الفجوة المالية؟

وقال د. خلف: «المصارف التي صمدت طوال السنوات الست الماضية، رغم أصعب الظروف، تُثبت أنها قادرة على النهوض مجدّداً إذا ما توافرت الإرادة السياسية والنية الصادقة للمعالجة. لكنّ المصارف، في الوقت عينه، تشعر بأنها مستبعَدة عن الجزء الأهم من النقاشات الحاصلة. في هذا السياق، يتم التحضير لمشروع قانون الفجوة المالية حالياً من دون إشراك فعلي لجمعية المصارف في الاطّلاع على الصياغات الجارية، إذ تطّلع المصارف على ما يرشح عن هذه التحضيرات من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقروءة التي تُسرَّب إليها الصيغ المقترحة».
ختم د. خلف: «إنّ المرحلة الجديدة التي تلوح في الأفق قد تجعل من العام 2026 عام البدء بتنفيذ الحلول النهائية، وإعادة إطلاق القطاع المصرفي على أسس أكثر صلابة، كما وإعادة الحقوق إلى أصحابها ضمن إطار دولة تسعى، أخيراً، إلى إعادة بناء الثقة والمؤسسات. لكن المطلوب اليوم يبقى في إستكمال هذا التوجّه بشفافية وتنسيق مع الجهات المحلية والدولية، لكي لا تضيع الفرصة مجدّداً، ولا يُعاد إنتاج الأزمة بثوب جديد».

د. محمود محيي الدين مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة: الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة 4 تريليونات دولار

رأى الدكتور محمود محيي الدين، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة والمكلّف من أمين عام الأمم المتحدة برئاسة فريق الخبراء رفيعي المستوى لتقديم حلول لأزمة الدين العالمية، «أن سدّ الفجوة المتزايدة لتمويل أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا يتطلّب تحوُّلاً جذرياً في نهج التمويل الأفريقي والعالمي».

جاء كلام د. محيي الدين خلال الكلمة الإفتتاحية للحوار رفيع المستوى حيال تطوير قدرات تمويل المناخ والحفاظ على الطبيعة لدى المؤسسات المالية الأفريقية الذي نظّمته مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع إتحاد مصارف جنوب أفريقيا، وإتحاد مصارف مجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية، ومجموعة ستاندرد بنك، وذلك في مدينة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا.

وقال د. محيي الدين «إن الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة قد تضخمت من 2.5 تريليون دولار إلى أكثر من 4 تريليونات دولار خلال العقد الماضي»، داعياً إلى «معالجة أزمات المناخ والتنوُّع البيولوجي والتلوُّث والجفاف كقضايا مترابطة وليست منعزلة».

وشدّد د. محيي الدين على «أن حشد التمويل الكافي للعمل المناخي والتنموي يستلزم بالضرورة مضاعفة التمويل من القطاع الخاص أربع مرات، ومضاعفة تمويل بنوك التنمية متعدّدة الأطراف (MDBs) ثلاث مرات، كذلك مضاعفة التمويل الثنائي».

وتحدث د. محيي الدين عن أهمية تبنّي الآليات المبتكرة للتمويل، حيث دعا إلى توسيع نطاق إستخدام آلية التمويل المشترك وآليات تقاسم المخاطر، مؤكداً ضرورة توفير المزيد من الضمانات وشرائح الخسارة الأولى كمسؤولية رئيسية للمؤسسات المالية الدولية.

وأشار د. محيي الدين إلى ضرورة الإستفادة من تجارب ناجحة مثل آلية إعادة الإستثمار المبتكرة في بنك التنمية للبلدان

د. محمود محيي الدين

الأميركية (IDB)، و«المهمة 300» المشتركة بين البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، والتي تهدف إلى توفير الكهرباء لـ 300 مليون مستفيد في أفريقيا في حلول العام 2030، من خلال حشد 90 مليار دولار بالشراكة مع القطاع الخاص.

وشدّد د. محيي الدين على «أن تمويل التحوُّل الأخضر في أفريقيا لن يتم بالموارد العامة وحدها أو من خلال مبادرات منعزلة، بل يجب أن يتم من خلال دمج المناخ والطبيعة والتنمية في الأجندات الرئيسية للتمويل من قبل الحكومات والقطاع الخاص، مؤكداً الحاجة إلى تصميم وتقديم مشروعات متكاملة وقابلة للتمويل لصالح الأفارقة.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح يعرض مع مدير عام مرفأ بيروت عمر عيتاني تعزيز الروابط مع القطاع المصرفي اللبناني

إستقبل رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمرفأ بيروت عمر عيتاني في مكتبه، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، وكان عرض لإطار تعزيز الروابط بين القطاع المصرفي والقطاعات الإقتصادية الحيوية في لبنان.

وقد بحث الجانبان خلال اللقاء، في سبل التعاون المستقبلي بين إتحاد المصارف العربية ومرفأ بيروت، بما يساهم في ترسيخ دور المرفأ كمركز إقتصادي وتجاري محوري في المنطقة ويدعم إنفتاحه على المبادرات العربية والدولية.

وأكد د. فتوح «أهمية توطيد الشراكة بين المؤسسات المصرفية والمرافئ اللبنانية، نظراً إلى دورها الأساسي في دفع عجلة النمو الإقتصادي، وتسهيل حركة التجارة، وتحفيز الإستثمارات».

ورشة عمل مصرفية متخصّصة في المنامة - مملكة البحرين: التحوُّل من المصارف الرقمية إلى المصارف القائمة على الذكاء الإصطناعي

نظم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي وجمعية مصارف البحرين، ورشة عمل مصرفية متخصّصة باللغة الإنكليزية، في مدينة المنامة – مملكة البحرين، تحت عنوان: «التحوُّل من المصارف الرقمية إلى المصارف القائمة على الذكاء الإصطناعي»، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 9/30 و10/2/ 2025). وقد شارك في هذه الورشة 30 مشاركاً من مصارف بحرينية ومصرية ولبنانية.

وقد غطّى هذه الورشة على مدى ثلاثة أيام المحاضر الدكتور كريستيان سبيندلر، والذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي (CEO) لشركة Data Ahead Analytics.

وقد هدفت الورشة إلى إمكانية إستكشاف البنوك في الشرق الأوسط لقيادة التحوّل العالمي نحو الخدمات المالية القائمة على الذكاء الإصطناعي، وتسليط الضوء على حالات إستخدام ذات صلة إقليمياً لـ GenAI، والتي تُعزز التنويع الإقتصادي والشمول المالي والتميُّز التشغيلي، فضلاً عن مشاركة دراسات حالة واقعية وقصص نجاح من داخل دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع.

كما هدفت الورشة إلى تقديم خارطة طريق عملية لتبنّي الذكاء الإصطناعي، بما يتماشى مع الواقع التنظيمي والثقافي والإقتصادي المحلي، وتعزيز أطر عمل الذكاء الإصطناعي المسؤولة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيثما ينطبق ذلك، والتعريف بالذكاء الإصطناعي القائم على الذكاء الإصطناعي وإمكاناته التحويلية للجيل المقبل من الخدمات المالية.

وقد توجهت الورشة إلى المسؤولين التنفيذيين في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الرؤساء التنفيذيون، ورؤساء تكنولوجيا المعلومات، ورؤساء الإبتكار الرقمي)، وأصحاب المصلحة في القطاع العام الذين يقودون إستراتيجيات الذكاء الإصطناعي والإستراتيجيات المالية الوطنية (مثل البنوك المركزية والهيئات الرقمية)، وقادة التمويل الإسلامي المهتمين بالإمتثال للشريعة الإسلامية والخدمات المصرفية الأخلاقية المدعومة بالذكاء الإصطناعي، ومؤسسي شركات التكنولوجيا المالية والبنوك الرقمية الإقليمية الذين يتطلعون إلى التميُّز بإستخدام الذكاء الإصطناعي، وقادة إستراتيجيات الذكاء الإصطناعي، وعلوم البيانات، والتحوُّل الرقمي في المؤسسات المالية، ومسؤولي التنظيم والمخاطر الذين يستكشفون مشهد الذكاء الإصطناعي الناشئ من الخدمات المصرفية الرقمية إلى الخدمات المصرفية القائمة على الذكاء الإصطناعي.

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

برنامج زِد لجيل جديد
من البنك العَربي الإسلامي

زِد
فرصتك لتحقق أهدافك

افتـــح حسابـــك براحتـــك
من تطبيق العربي الإسلامي

iiabank.com.jo

محافظ «المركزي المصري» حسن عبد الله مفتتحاً المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للمتداولين في الأسواق المالية: هدفنا تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي وتحديث البنية التحتية التكنولوجية

معالي المحافظ حسن عبدالله متوسطاً أعضاء الجمعية المصرية للمتداولين

إفتتح حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، فعّاليات المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للمتداولين فى الأسواق المالية (ACI Egypt)، الذى عُقد مؤخراً في مدينة الإسكندرية، في حضور مجموعة من كبار قادة القطاع المصرفى والمؤسسات المالية غير المصرفية الأعضاء في الجمعية.

وعرض عبد الله الدور المحوري الذى يقوم به البنك المركزي في دعم الإستقرار النقدي والمالي، موضحاً أن السياسات المتبعة تهدف إلى إحتواء معدّلات التضخُّم والحفاظ على إستقرار الأسعار فى إطار الخطة العامة للدولة، مؤكداً أن تلك السياسات تمثل جزءاً من إستراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين في الإقتصاد المصري.

وأكد عبد الله التنسيق المستمر بين السياسة النقدية والسياسة المالية، بما يُسهم في تحقيق التوازن اللازم بين الإستقرار الكلي وتحفيز النمو الإقتصادي، مشدّداً على أن هذا التنسيق يشكل ركيزة أساسية لتجاوز التحدّيات الإقتصادية الإقليمية والدولية.

كما تطرّق عبد الله إلى آليات تطوير سوق الصرف الأجنبية، حيث يتم العمل على تعميق آليات السوق وتحسين كفاءتها، عارضاً محاور إستراتيجية تطوير القطاع المصرفى، التي تركز على تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية، مشيراً إلى أهمية توسيع مظلة الشمول المالي، مع ضمان تقديم الخدمات المالية التي تلبي إحتياجات كافة شرائح العملاء.

وشهد المؤتمر حلقة نقاشية موسعة حول محاور السياسة النقدية، شارك فيها كل من عمر خطاب، رئيس الجمعية، وعمرو مصطفى، نائب رئيس الجمعية، ومن البنك المركزي: سالي رفعت، وكيل المحافظ لقطاع الأسواق، وزكية إبراهيم، وكيل المحافظ المساعد والمشرف على السياسة النقدية، والأستاذ/ عمر شكري رئيس قطاع الخزانة والتداول.

رفع التصنيف الإئتماني لمصر

من جهة أخرى، رحب المحافظ حسن عبد الله، بقرار وكالة «ستاندرد آند بورز» رفع التصنيف الإئتماني لمصر، مؤكداً أن هذا القرار يعكس الثقة المتزايدة في الإقتصاد المصري نتيجة الإصلاحات النقدية والهيكلية التي نُفذت خلال الفترة الماضية.

وأوضح المحافظ عبد الله «أن توحيد سعر الصرف كان خطوة أساسية نحو تعزيز إستقرار الأسواق»، مشيراً إلى «أن تحسُّن مؤشرات القطاع الخارجي وإرتفاع الإحتياطي النقدي الأجنبي يعكسان فعّالية السياسات الإقتصادية التي تم تطبيقها»، مؤكداً «إلتزام البنك مواصلة تنفيذ السياسات النقدية الرشيدة التي تستهدف إحتواء التضخُّم والحفاظ على إستقرار النظام المالي، بما يدعم النمو الإقتصادي المستدام ويُعزّز ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين في الإقتصاد المصري».

يشار إلى أن «ستاندرد آند بورز» للتصنيفات الائتمانية قامت مؤخراً برفع التصنيف الإئتماني طويل الأجل لمصر إلى «B» بدلاً من «B-»، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك للمرة الأولى منذ سبع سنوات، موضحة أن رفع التصنيف الإئتماني لمصر يعكس الإصلاحات التي نفّذتها السلطات خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، بما في ذلك تحرير نظام سعر الصرف، والتي أدّت إلى إنتعاش ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية 2025.

مجلس إدارة صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي برئاسة المحافظ حسن عبدالله

معالي المحافظ حسن عبدالله متوسطاً أعضاء مجلس إدارة صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي

على صعيد آخر، أعلن «المركزي المصري»، عن إطلاق صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي وتشكيل مجلس إدارته لمدة أربع سنوات، وذلك برئاسة المحافظ حسن عبدالله، وعضوية نخبة من الخبرات المصرفية وغير المصرفية في القطاع المالي وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

وحسب بيان «المركزي المصري»، يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من أحد عشر عضواً، بعضوية رامي أبو النجا نائب المحافظ للإستقرار النقدي، وطارق الخولي نائب المحافظ للإستقرار المصرفي، بالإضافة إلى خمسة أعضاء من رؤساء مجالس إدارات البنوك، تم إنتخابهم بواسطة اتحاد بنوك مصر، وهم: محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ومحمد عباس فايد الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي الأول - مصر، وعاكف المغربي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، وتامر وحيد نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك العربي الإفريقي الدولي، ومحمد عبد القادر المدير التنفيذي لسيتي بنك - مصر.

كما يضم المجلس ثلاثة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة، وهم: محمد عبدالله الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة ڤودافون مصر والرئيس الإقليمي للأسواق الدولية في مجموعة ڤوداكوم، وهدى منصور العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة مناجم السكري، وطارق عبد الرحمن الرئيس التنفيذي لشركة بنيان للتنمية والتجارة ونائب رئيس مجلس الإدارة لشركة كومباس كابيتال.

وقد ترأس المحافظ الإجتماع الأول لمجلس إدارة الصندوق حيث جرت مناقشة إستراتيجيته المستقبلية وأولويات العمل وحوكمة إدارته، وذلك لتحقيق أهدافه الرئيسية.

وقال المحافظ حسن عبدالله: إن «صندوق دعم وتطوير الجهاز المصرفي يأتي في إطار مواصلة جهود تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وتعزيز بنيته التحتية ورفع قدرته التنافسية بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وترسيخ قواعد العمل المهني السليم».

الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورومتوسطية في القاهرة

معالي المحافظ حسن عبدالله مفتتحاً أعمال الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزي الأورومتوسطية

على صعيد غير متصل، وفي ضوء حرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات المشتركة مع شركاء التنمية الرئيسيين، إستضاف «المركزي المصري»، الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورومتوسطية، تحت عنوان «توظيف الإبتكار والتكامل من أجل التنمية المستدامة والشاملة للدول الأورومتوسطية»، وذلك بمشاركة عدد كبير من محافظي البنوك المركزية للدول الأورومتوسطية، وصانعي السياسات، والخبراء الإقتصاديين، والأكاديميين، وممثلي المؤسسات المالية الدولية.

ويُعدّ المؤتمر، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع البنك المركزي الإسباني (BdE)، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD)، والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والإتحاد من أجل المتوسط (UfM)، منصّة للحوار والتعاون بين البنوك المركزية الأورومتوسطية لمناقشة الموضوعات الإقتصادية والمالية ذات الإهتمام العالمي والإقليمي.

وأكد المحافظ حسن عبد الله، في كلمته الإفتتاحية، «أن إستضافة هذا المؤتمر رفيع المستوى يعكس إلتزام مصر الراسخ بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لدعم الإستقرار والإزدهار في المنطقة»، معتبراً «أن المؤتمر يمثل فرصة قيّمة لتعميق أواصر التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، خصوصاً في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب عملاً مشتركًا لمواجهة التحدّيات».

يُذكر أنه في نهاية المؤتمر، أُعلن أن البنك المركزي الإسباني سيقوم بإستضافة النسخة المقبلة، كما تقرّر عقد إجتماع فني تحضيري على مستوى الخبراء بين البنوك المركزية المشاركة، قبل حوالي أربعة أشهر من موعد المؤتمر، بهدف الإعداد الجيد والتنسيق وتبادل الخبرات بين المؤسسات المعنية.

مجموعة العمل المالي«FATF» تُدرج تجربة مصر ضمن أفضل الممارسات الدولية في التوازن بين تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال

محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله: الإشادة الدولية تُعد تأكيداً على إلتزام مصر برؤية إستراتيجية وطنية طموحة

في ضوء الدور الريادي لمصر، وعلى وجه الخصوص البنك المركزي المصري، على المستويين الإقليمي والدولي في تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أدرجت مجموعة العمل المالي - FATF (The Financial Action Task Force) في دليلها الإرشادي المُحدّث الصادر في يونيو/ حزيران 2025، التجربة المصرية ضمن أفضل الممارسات الدولية في تحقيق التوازن بين تعزيز الشمول المالي والإلتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

موضوعات مقترحة

وتُعد FATF منظمة دولية مقرها العاصمة الفرنسية باريس، تأسست في العام 1989، وتضم 40 عضواً، وتقوم بوضع معايير دولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلّح لضمان قدرة السلطات الوطنية على التصدّي للأموال غير المشروعة المرتبطة بجرائم خطيرة مثل الإتجار غير المشروع في المخدّرات والأسلحة، وجرائم النصب والإحتيال بما فيها إستخدام الوسائل الإلكترونية، وجرائم الفساد.

وأشاد الدليل الإرشادي بالجهود المصرية بقيادة البنك المركزي المصري، بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية والتي كان لها دور محوري في تصميم وتنفيذ الإجراءات التي ضمنت تحقيق التوازن بين الإلتزام بالمعايير الدولية وتعزيز الشمول المالي من خلال ما تتمتع به من صلاحيات تنظيمية ورقابية متكاملة، في بناء إطار تنظيمي متكامل وفعّال يُسهم في ضمان الوصول العادل والآمن للخدمات المالية وفي تمكين جميع فئات المجتمع إقتصادياً، وذلك من خلال إصدار لوائح تنظيمية ومبادرات تدعم الشمول المالي مع الحفاظ على الإستقرار المالي وحماية حقوق العملاء.

ويقول حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري: «إن هذه الإشادة الدولية تُعد تأكيداً على إلتزام مصر برؤية إستراتيجية وطنية طموحة تحقق التوازن بين حماية النظام المالي وتمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، كما تعكس حجم الإنجاز الذي تحقق على أرض الواقع نتيجة ثمرة الجهود الكبيرة التي بذلتها قطاعات البنك المركزي المصري، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة، لتعزيز دور مصر الريادي في هذا الشأن».

وشدد عبد الله على «أن «المركزي المصري» سيُواصل العمل

على تعزيز هذا النهج المتكامل الذي يواكب أفضل الممارسات الدولية، لدعم النمو الإقتصادي، وترسيخ الشمول المالي كمحور رئيسي للتنمية الإقتصادية الشاملة».

وقد سلّط الدليل الضوء على أبرز الإجراءات التنظيمية التي إتخذها «المركزي المصري» لتعزيز الشمول المالي بالتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن أهمها تطبيق إجراءات مبسّطة للتعرُّف على هوية العملاء، للأفراد والمشروعات متناهية الصغر، وتسهيل فتح الحسابات المصرفية للشباب من سن 15 عاماً والحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة ببطاقة الرقم القومي فقط، والسماح للوكلاء المصرفيين من التحقُّق من هوية العملاء للتوسُّع في تقديم الخدمات المالية، فضلاً عن تطوير منتجات مالية مخصصة لمختلف فئات المجتمع مثل النساء والشباب وذوي الهمم.

وأشار الدليل إلى جهود «المركزي المصري» في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية المالية ودعم إستخدام المحافظ الإلكترونية وبطاقات الدفع المسبق، إلى جانب إصدار ضوابط ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية، بما يُمَكن المؤسسات من تقديم الخدمات المصرفية عبر المنصّات والقنوات الرقمية، وتوسيع نطاق الوصول للخدمات في المناطق النائية.

في السياق عينه، قام «المركزي المصري» بتطوير دور شركة الإستعلام الإئتماني (I-Score)، وتعزيز دور شركة ضمان مخاطر الإئتمان لتيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

يُشار إلى أن الدليل الإرشادي لمجموعة العمل المالي FATF الخاص بالتدابير المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الشمول المالي، قد تم إعداده بالتشاور مع عدد واسع من الجهات الدولية، من بينها «المركزي المصري» ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يُعد تأكيداً على الدور القيادي لمصر في هذا المجال، ويهدف إلى تشجيع الدول على تعزيز الشمول المالي وتطبيق نهج قائم على المخاطر بشكل متناسب.

تقرير الإستقرار المالي لعام 2024
«المركزي الأردني»: القطاع المصرفي يتمتع بمستويات سيولة آمنة

أصدر البنك المركزي الأردني تقرير الاستقرار المالي لعام 2024 وذلك بهدف تقديم تقييم شامل لوضع القطاع المالي والإقتصادي الكلي في الأردن، مع تحليل المخاطر والفرص التي قد تؤثر على إستقرار النظام المالي بشكل عام في الأردن.

ويُقصد بالاستقرار المالي تعزيز قدرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على مواجهة المخاطر والحدّ من أيّ إختلالات هيكلية.

وفي ما يلي أهم المواضيع الرئيسية التي تضمنها التقرير:

* الإقتصاد الأردني يُظهر مرونة وقدرة عالية في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي رغم تصاعد حالة عدم الإستقرار الجيوسياسي في المنطقة، نتيجة تداعيات الحرب على قطاع غزة وإستمرارها لفترة أطول من المتوقع.

* حافظ الإستقرار النقدي والمالي في المملكة على مستواه المرتفع مندفعاً بالسياسات النقدية والرقابية الحصيفة للبنك المركزي الأردني.

* يتمتع القطاع المصرفي في الأردن بمستوى مرتفع من الإستقرار، وتحسُّن ملحوظ في معظم النسب والمؤشرات المالية للبنوك.

* إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الأردني إلى 18 % في نهاية العام 2024 وشهر 2025/6 مقارنة مع 17.9 % في نهاية العام 2023 وهي أعلى وبهامش مريح من الحد الأدنى المطلوب من البنوك والبالغ 12 %.

* يتمتع القطاع المصرفي الأردني بمستويات سيولة آمنة وهي أعلى من الحدود المطلوبة في التعليمات.

* بلغت نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك 5.8 % في نهاية شهر 2025/6، 71.3 % منها مغطاة بمخصّصات.

* نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة بيّنت أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمُّل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

* يُواصل البنك المركزي الأردني تطبيق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي أطلقها في العام 2023، حيث تمتاز هذه الإستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمثل هذه الإستراتيجية خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المصرفي والمالي من تعزيز التمويل الأخضر والحدّ من مخاطر تغيُّر المناخ.

* أصدر البنك المركزي الأردني أول تعليمات في مجال مخاطر المناخ للبنوك العاملة في المملكة بعنوان تعليمات إدارة مخاطر المناخ، وذلك بهدف تعزيز وتفعيل إدارة مخاطر المناخ في القطاع المصرفي الأردني.

* تتمحور رؤية الإستراتيجية الثانية للإشتمال المالي للأعوام (2023-2028) التي أطلقها البنك المركزي في شهر 2024/3 في الوصول والإستخدام المسؤول والمستدام للمنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبما يُسهم في تحقيق أهداف رؤية التحديث الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في المملكة.

* إستمر البنك المركزي الأردني بمراجعة المنظومة التشريعية لمواكبة آخر التطورات وأفضل الممارسات في ما يخص دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار النقدي والمالي.

حاكم «المركزي السوري» عبد القادر حصرية:
العملة الجديدة بـ 6 فئات بلا صور أو رموز تقليدية

كشف حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر الحصرية، «أن العملة السورية الجديدة ستصدر بـ6 فئات مختلفة، وستكون خالية من الصور والرموز التقليدية، لتتميّز بالوضوح وسهولة التحقق، بما يتماشى مع الإتجاه العالمي نحو التصميم النظيف والمجرد».

فئات صغيرة ومتوسطة وكبيرة

وأوضح الحصرية في تصريح لوكالة «سانا» أن العملة الجديدة ستصدر بفئات متنوّعة تلبي إحتياجات التداول اليومية بكفاءة أكبر، وتُراوح بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لضمان سهولة التعامل النقدي في الأسواق.

وأضاف الحصرية: «أن المصرف المركزي سيُعلن لاحقاً عن تفاصيل كل فئة من حيث القيمة والحجم والتصميم بعد إستكمال الإجراءات الفنية والأمنية الخاصة بالطباعة والإصدار».

عملة تركز على الهوية الرقمية

وأشار الحصرية إلى أن الإبتعاد عن إستخدام الرموز أو صور الأشخاص أو المعالم التاريخية في تصميم العملة الجديدة يأتي ضمن توجه حديث يهدف إلى تبسيط الشكل البصري والتركيز على الهوية الرقمية والعملية للعملة، لتكون أكثر وضوحاً وسهولة في التحقق منها، بما يعكس الشفافية والثقة بالنظام النقدي، مؤكداً أن العملة الجديدة لن تكون مجرد أرقام، بل تحمل هوية وطنية معاصرة تعكس الحداثة والاستقرار الاقتصادي.

كما أوضح أن إطلاق العملة الجديدة سيُواكبه تنفيذ إجراءات مدروسة لضبط السيولة والحفاظ على إستقرار الأسعار، تشمل مراقبة السوق النقدية، وضبط حركة الكتلة النقدية المتداولة، وتفعيل أدوات السياسة النقدية لضمان عدم حدوث تضخُّم أو مضاربات نتيجة طرح الفئات الجديدة.

معالجة جانب من نقص السيولة

وأوضح الحصرية أن إطلاق العملة الجديدة سيُسهم في معالجة جزء من مشكلة نقص السيولة، من خلال إستبدال الأوراق التالفة، وضخ أوراق نقدية حديثة ذات جودة ومتانة أعلى، ما يُحسن من إنسيابية التداول النقدي دون زيادة حقيقية في الكتلة النقدية، مؤكداً أن الهدف هو التحديث وليس التوسع النقدي.

إيجابيات إصدار العملة الجديدة

وأشار الحصرية إلى أن إصدار العملة الجديدة يحمل العديد من الإيجابيات، على رأسها تعزيز الثقة بالليرة السورية، وإعطاؤها مظهراً حديثاً ومتطوراً، وتحسين كفاءة التداول النقدي، وتقليل تكاليف الطباعة المستقبلية، ودعم النشاط الإقتصادي عبر تسهيل

المعاملات التجارية والنقدية. كما سيُسهم هذا الإصدار على المدى المتوسط في استقرار سعر صرف الليرة السورية، من خلال رفع الثقة بالسياسة النقدية، والحد من التداول بالأوراق التالفة أو المزورة.
وكان الحصرية قد أعلن في أغسطس (آب) 2025 أن المصرف في مراحل متقدمة لوضع خطة لإصدار عملة نقدية جديدة لسوريا، صُممت وفق أعلى المعايير الفنية المتبعة لدى المصارف المركزية عالمياً، ضمن جهود تطوير البنية النقدية وتسهيل التعاملات اليومية.

خطة شاملة لتنظيم سوق الذهب وترخيص المصافي

من جهة أخرى، أعلن الحاكم الحصرية، عن إطلاق خطة جديدة تهدف إلى تطوير نظام القطع والذهب وتنظيم قطاع المعادن الثمينة في البلاد، في إطار سياسة المصرف لدعم الإقتصاد الوطني وتعزيز الشفافية في تجارة الذهب، موضحاً أن المصرف يعمل حالياً على «إعادة النظر في نظام إستيراد وتصدير الذهب بهدف تحريره وتعديل القانون رقم 34 لعام 2023»، مشيراً إلى أنه سيتم وضع «نظام خاص لترخيص مصافي الذهب الوطنية» بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية والتنظيم الحرفي وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أهداف اقتصادية واستثمارية

وأوضح الحصرية أن السياسة الجديدة تهدف إلى «دعم الإنتاج الوطني وتشجيع الإستثمار في قطاع الذهب والمجوهرات، وإنشاء سوق منظّم وشفاف يُعزّز الثقة ويحدّ من التهريب والمضاربة»، لافتاً إلى أن ترخيص المصافي المحلية سيُسهم في «تشغيلها وفق المعايير الفنية والبيئية الدولية».
وأضاف الحصرية أن الخطوة تستهدف أيضاً «ضمان أعلى مستويات النزاهة المالية والامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وجعل سوريا مركزاً لصناعة الذهب والمجوهرات وربطها بالأسواق الإقليمية».

تعزيز السمعة الحرفية والرقابة التقنية

وأكد حاكم المصرف المركزي السوري أن السياسة الجديدة تسعى إلى «تعزيز السمعة التقليدية لسوريا كبلد معروف بمهارة صياغة الذهب والمجوهرات عالية الجودة، وخلق فرص عمل جديدة في قطاع حرفي حيوي، وتطوير الكوادر الوطنية العاملة فيه»، مشيراً إلى أن «المصرف سيُشرف مباشرة على تنفيذ هذه السياسة من خلال سجل وطني إلكتروني لتتبع الذهب، ونظام ترخيص خاص بالمصافي لضمان الشفافية والمساءلة في جميع مراحل التوريد والإنتاج والتصدير».

خطوة نحو التعافي الاقتصادي

ورأى الحصرية أن «إعادة النظر في نظام إستيراد وتصدير الذهب ووضع نظام لترخيص المصافي يشكلان خطوة مهمة نحو تنظيم سوق الذهب في سوريا وتعزيز موارد الدولة وفتح آفاق جديدة للإستثمار والصناعة»، مؤكداً أن هذه الإجراءات تأتي «في إطار مسيرة التعافي الاقتصادي وبناء اقتصاد وطني قوي ومستدام».

«السودان المركزي» يُعلن إحتكار شراء وتصدير الذهب في البلاد

أعلن بنك السودان المركزي، حظر شراء وتصدير الذهب من قِبل الشركات أو من إنتاج التعدين الأهلي، وقال إن شراء الذهب يقتصر على البنك المركزي أو من يفوّضه، أما تصديره فيقتصر على البنك فقط. علماً أن السودان، يُعتبر منتجاً رئيسياً للذهب في أفريقيا.
وأوضح البنك في منشور أرسله للمصارف المحلية، أن شراء وتصدير الذهب الحرّ الناتج عن التعدين الأهلي أو الشركات داخل السودان سيتم حصرياً عبر بنك السودان، وفق أسعار البورصة العالمية والسعر السائد محلياً، على أن تُنفذ عمليات الشراء بواسطة شركة مصفاة السودان للذهب، مؤكداً أنه «يحظر تصدير الذهب بواسطة أي شخص طبيعي أو معنوي». وسمح البنك للمصارف بإكمال الإجراءات المصرفية الخاصة بتقدير الذهب لأغراض التصنيع أو إعادة التصدير، شريطة استيفاء ضوابط محددة تشمل الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة، وإستخراج شهادة المواصفات والمقاييس، وتقديم شيك مصرفي أو خطاب ضمان بنكي بقيمة الذهب.
وإشترط البنك إعادة الذهب المصدّر بغرض التصنيع أو الإعادة خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ الشحن.

البنك الإسلامي الأردني يرعى منتدى «توظيف الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

الدكتور خلدون الوشاح نائب محافظ البنك المركزي الأردني والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية يسلمان درعاً تكريميةً للسيد حسن عطوط رئيس قطاع الأفراد في البنك الإسلامي الأردني

شارك البنك الإسلامي الأردني بتقديم الرعاية لفعاليات المنتدى المصرفي بعنوان «توظيف الذكاء الإصطناعي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: الفرص، المخاطر، المسار المستقبلي» الذي أقيم تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي الأردني، وإفتتحه الدكتور خلدون الوشاح نائب المحافظ، وبتنظيم من إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، وبمشاركة ممثلين عن القطاع المصرفي والجهات الرقابية والتنظيمية وخبراء دوليين، وذلك لإستعراض الإستخدام الفعّال للذكاء الإصطناعي في تعزيز كفاءة الأنظمة المالية والقدرة على التنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك خلال الفترة 1-2 أيلول/ سبتمبر 2025 في فندق الانتركونتيننتال – عمّان.

وتأتي رعاية البنك الإسلامي الأردني للمنتدى إنطلاقاً من حرص البنك على مواكبة أحدث التقنيات المصرفية والتحوُّل الرقمي وتوظيفات الذكاء الإصطناعي في الخدمات المقدمة لمتعامليه مع مراعاة الإمتثال والإلتزام بالأنظمة والتعليمات الناظمة وفق أعلى معايير الحماية والأمان وموثوقية التعامل مع البيانات والخدمات المقدمة ومواجهة المخاطر.

وخلال الجلسة الإفتتاحية للمنتدى سلّم الدكتور خلدون الوشاح نائب محافظ البنك المركزي الأردني والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية درعاً تكريمياً للسيد حسن عطوط رئيس قطاع الأفراد في البنك الإسلامي الأردني تقديراً لرعاية البنك للمنتدى.

وشملت جلسات المنتدى مناقشة محاور عدة عرضت سبل توظيف الذكاء الإصطناعي لتعزيز الرقابة المالية، وكشف الأنشطة المشبوهة، ووضع إستراتيجيات لمواجهة التهديدات السيبرانية، وعلى هامش المؤتمر عُقدت ندوة حول تمكين المرأة من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة.

فرع جديد للبنك الإسلامي الأردني في العبدلي مول

من جهة أخرى، إحتفل البنك الإسلامي الأردني بإفتتاح فرعه الجديد في العبدلي مول، الذي تم إنشاؤه وفق الهوية البصرية الجديدة للبنك، وذلك بالتزامن مع ذكرى مرور ستة وأربعين عاماً على بدء

العمل في أول فرع للبنك الإسلامي الأردني بتاريخ 1979/9/22، حيث أُقيم حفل الإفتتاح تحت رعاية الأستاذ عبد الله الهويش/ رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني، وفي حضور سعادة الشيخ عبدالله صالح كامل/ رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة ورئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية وأعضاء مجلس إدارة البنك والدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك والإدارة التنفيذية وعدد من متعاملي البنك ورجال أعمال وشخصيات عامة، وذلك بتاريخ 2025/9/22.

وبهذه المناسبة قال الدكتور حسين سعيد «يأتي إحتفالنا اليوم وبتشريف من سعادة الشيخ عبد الله صالح كامل تقديراً للإرث الذي تركه والده الشيخ صالح كامل رحمه الله الذي له فضل كبير في تأسيس وتطوير بنوك ومؤسسات مالية إسلامية منذ سبعينيات القرن الماضي ومنها تأسيس البنك الإسلامي الأردني لتتصادف اليوم مع ذكرى إفتتاح أول فرع للبنك مع افتتاح فرع العبدلي مول والزاوية الرقمية الخامسة للبنك لتقديم الخدمات المصرفية الذاتية، لنعبر عن فخرنا بما حققناه ونحققه من إنجازات في مختلف قطاعات الاعمال تعزيزاً لمكانة البنك كمؤسسة مالية رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية داعمة للاقتصاد الوطني، وتسعى لإستمرارية إعادة الإنتشار الجغرافي في المناطق الحيوية ووفقاً لإستراتيجية البنك للسنوات الخمس 2025-2029 لخدمة المتعاملين وتلبية تطلعاتهم وتقديم خدمات مصرفية متميّزة تناسب إحتياجاتهم، وذلك من خلال تحسين شبكة الفروع بالتوافق مع تطورات السوق وتوسيع الشمول المالي».

وأوضح الدكتور حسين سعيد أن فرع العبدلي مول يُعد الفرع السادس للبنك في المجمعات التجارية (المولات) من ضمن 108 فروع ومكاتب منتشرة في جميع أنحاء المملكة حيث يتواجد البنك في مكة مول والإستقلال مول وعريفة مول ومول إربد / سيتي سنتر وبافيليون مول، والتي تستمر في إستقبال المتعاملين خلال الفترتين الصباحية والمسائية وأيام العطل الرسمية، كما يحرص البنك على إدامة التواصل مع متعامليه وخدمتهم وعلى مدار الساعة من خلال وسائل الإتصال المختلفة.

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

البنك الأهلي المصري
السادس عالمياً في تصنيف «أفضل 50 علامة تجارية مصرفية» لعام 2025

الأستاذ محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري

وفقً مؤسسة Kantar وThe Banker
«الأهلي المصري» السادس عالمياً في تصنيف
«أفضل 50 علامة تجارية مصرفية» لعام 2025

أعلنت مؤسسة Kantar بالتعاون مع مجلة The Banker العالمية عن نتائج تصنيفها السنوي «أفضل 50 علامة تجارية مصرفية» لعام 2025، الذي يرصد البنوك الأكثر قدرة على تحقيق نمو في حصتها السوقية من حيث القيمة خلال الاثني عشر شهراً القادمة بناءً على تصوُّرات العملاء، وقد حقق البنك الأهلي المصري إنجازاً بارزاً بإحتلاله المركز السادس عالمياً والأول في مصر في هذا التصنيف المرموق.

وأعرب محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن إعتزازه بتصنيف «الأهلي المصري» والذي عكس قدرة البنك على الإلتزام بالمعايير الفنية والقانونية الدولية، مما يُسهم في الحفاظ على قوة أصول البنك وثبات أدائه، كما يعكس هذا التصنيف أداء البنك المتميّز على مستوى بناء العلامة التجارية، وترسيخ الثقة لدى عملائه، إلى جانب دوره المتنامي في دعم الإبتكار والتحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي المصري، كما يُعد هذا التصنيف مؤشراً على مدى قدرة البنك على بناء قيمة حقيقية لعلامته التجارية».

أول بنك مصري في السعودية..
«الأهلي المصري» يفتتح فرعه في الرياض

على صعيد آخر، أعلن البنك الأهلي المصري إفتتاح أول فروعه في المملكة العربية السعودية، وذلك بعد حصوله على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي عن مزاولة العمل المصرفي في المملكة من خلال فرعه في العاصمة السعودية الرياض.

وأكد محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري «أن إفتتاح «الأهلي المصري» في الرياض جاء في إطار إستراتيجية البنك لتوسيع نطاق خدماته وتعزيز تواجده الدولي، مشيراً إلى أن السلطات في المملكة العربية السعودية ممثلةً بالبنك المركزي السعودي والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة قدمت كافة التسهيلات في مختلف المراحل الخاصة بتأسيس الفرع وصولاً الى مرحلة الحصول على التراخيص اللازمة للإفتتاح، مشيراً إلى أنه سيتم إستخدام وتطبيق أحدث التقنيات في العمل المصرفي في «الأهلي المصري» في الرياض، كذلك تم إختيار أفضل الكوادر البشرية في سوق العمل، حيث تم تدريب تلك الكوادر لضمان أعلى معدلات الجودة في الخدمة التي سيقدّمها البنك، إضافة الى الحفاظ على الهوية المؤسسية المتميزة للبنك في كافة تصميمات الفرع وتأثيثه.

ولفت الإتربي إلى أن حرص البنك على التواجد الفعلي في المملكة العربية السعودية من خلال إفتتاح فرع له، يهدف الى خدمة الشركات العاملة في المملكة للتعاون في مختلف المجالات، مؤكداً أن الفرع يقدم مجموعة متنوّعة من الخدمات التي تلبي إحتياجات العملاء من خلال خدمات مصرفية مقدمة للشركات، إضافة الى عمليات تمويل التجارة في مختلف أنواعها، حيث يطمح البنك من خلال هذا الفرع إلى دعم الشركات والمستثمرين لتحقيق أهدافهم المصرفية.

نمو الأصول

من جهة أخرى، حقق البنك الأهلي المصري إنجازاً في نمو الأصول، وزيادة في الأرباح بنسبة 89 % في نهاية 2024، مقارنة بـ 2023.

وفي هذا المجال، كشف «الأهلي المصري»، عن نمو أرباحه الإجمالية خلال العام الماضي (2024)، إلى 223 مليار جنيه قبل الضرائب، فيما بلغت الأرباح بعد خصم الضرائب نحو 133.3 مليار جنيه، مقارنة مع 70.7 مليار جنيه خلال العام 2023، بنسبة نمو بلغت نحو 89 %.

وفق النتائج المالية المجمعة بلغ إجمالي المركز المالي نحو 8.1 تريليون جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024، مقارنة بنحو 5.2 تريليون جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدّل نمو 55 % وصولاً إلى نحو 8.8 تريليونات جنيه في نهاية أغسطس/ آب 2025.

كما إرتفعت حقوق الملكية في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بنحو 237 مليار جنيه عن ديسمبر/ كانون الاول 2023 لتسجل 534 مليار جنيه بمعدل نمو 80 %.

وإرتفع إجمالي ودائع العملاء إلى 5 تريليونات جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024 بزيادة قدرها 1230 مليار جنيه عن ديسمبر/ كانون الأول 2023 بمعدّل نمو 33 % وصولاً إلى 5.6 تريليونات جنيه في أغسطس/ آب 2025.

قبل تعديل الفائدة.. شهادات بنك مصر 2025 وأفضل العوائد المطروحة

تتابعت معدّلات البحث حول عوائد شهادات بنك مصر 2025، لا سيما في ظل التعديلات الأخيرة التي أعلنها البنك المركزي المصري بتخفيض الفائدة.

وأعلنت لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي أخيراً، خفض الفائدة بمعدل 100 نقطة أساس أي نسبة 1 %، ليصل سعر عائد الإيداع إلى 21.00 %، والإقراض إلى 22.00 %، بالإضافة إلى تخفيض سعر الإئتمان والخصم إلى 21.50 %، وحتى تاريخه لم يتم تغيير عوائد الشهادات الأخرى.

شهادة القمة الثلاثية ذات العائد الشهري الثابت

- يبلغ أجلها 3 سنوات.
- تم خفض العائد على شهادة القمة الثلاثية ذات العائد الشهري الثابت بمقدار 1.5 %.

شهادة إبن مصر ذات العائد الثابت الشهري المتناقص

- تقدم الشهادة لمدة 3 سنوات.
- يبلغ العائد في السنة الأولى 20.5 %، وفي السنة الثانية 17 %، وفي السنة الثالثة 13.5 %، يصرف سنوياً.
- يكون الحد الأدنى 1000 جنيه ومضاعفاتها.

شهادات بنك مصر 2025 ذات العائد الثابت لمدة 5 سنوات.

- تصرف الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.
- تكون مدة الشهادة 5 سنوات.
- الحد الأدنى لشراء الشهادة 1200 جنيه ومضاعفاتها.
- عائد الشهادة ثابت طوال الفترة، بحيث يكون العائد 12.25 % يصرف شهريًا، و12.75 % يصرف سنوياً.

شهادات بنك مصر 2025 ذات العائد الثابت لمدة 7 سنوات

تصرف الشهادة للأفراد الطبيعيين فقط.

- تكون مدة الشهادة 7 سنوات.
- الحد الأدنى لشراء الشهادة 750 جنيهاً ومضاعفاتها.
- عائد الشهادة.. يكون معدل عائد الشهادة ثابتاً طوال فترة الشهادة ويصرف شهرياً 12.75 %.

بنك القاهرة يحصل على شهادة الأيزو 9001:2015 لمجموعة الشؤون القانونية في نظام إدارة الجودة

تأكيداً لحرصه المستمر على تطبيق أعلى معايير الجودة والتميُّز المؤسسي، أعلن بنك القاهرة عن حصول مجموعة الشؤون القانونية بالبنك على شهادة الأيزو ISO 9001:2015 في نظام إدارة الجودة، والممنوحة من شركة TQCSI International Pty Ltd، إحدى الجهات العالمية المعتمدة في مجال منح شهادات الجودة.

ويأتي حصول مجموعة الشؤون القانونية على هذه الشهادة المرموقة تتويجاً لجهود البنك في تطوير منظومة العمل القانونية وتعزيز كفاءتها التشغيلية، بما يضمن أعلى مستويات الجودة في تقديم الخدمات والإستشارات القانونية لمختلف قطاعات البنك، بدءاً من إصدار الفتاوى القانونية وإعداد ومراجعة العقود ومباشرة الدعاوى القضائية وإجراء التحقيقات، مروراً بتسجيل الأصول والشؤون الضريبية وإدارة التركات والتنفيذ وإجراء الحجوز، وصولاً إلى الشؤون القانونية الدولية والدعم القانوني للشركات التابعة والمكتب الفني ونظم الدعم والمساعدين القانونيين .

وتغطي شهادة الإعتماد جميع الإدارات القانونية على مستوى الجمهورية، من بينها المقر الرئيسي في مدينة نصر، والإدارات العامة للشؤون القانونية في القاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط ونجع حمادي.

.. يعلن عن مزايا وخدمات حصرية لعملاء «ثروة»

من جهة أخرى، كشف بنك القاهرة، عن مزايا بلا حدود لعملاء باقة «ثروة» حيث يمكنهم إنجاز المعاملات البنكية في أسرع وقت في جميع فروع بنك القاهرة.

وأطلق بنك القاهرة شريحة «ثروة» بهدف تقديم تجربة مصرفية فريدة ومميّزة مصمّمة خصّيصاً لتلبية إحتياجات العملاء.

مزايا باقة «ثروة» من بنك القاهرة

-إستمتع بمجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصّيصاً لك.

– موظف خدمة عملاء مخصص مع خدمة مصرفية مصمّمة خصّيصاً لك.

– أسعار حصرية للمنتجات المصرفية.

– أولوية الانتظار في جميع الفروع لتوفير وقتك.

– خدمه Les Concierges (المساعدة الشخصية) الخدمات غير المالية.

الخدمات

– إستمتع بتجربة مصرفية مميزة من خلال موظف خدمة عملاء مخصّص ذو مهارات لتزويدك بالاحتياجات والنصائح المالية.

– مخصّص لك سيبقيك على إطلاع بأحدث المنتجات والخدمات والرسوم والعمولات ومزايا نمط الحياة.

– تخطيط وتقديم المشورة وإدارة محفظتك مع جميع إحتياجاتك.

– مجموعة من الخدمات المالية وغير المالية لتلبية إحتياجاتك.

منتجات مصمّمة خصيصاً

– الحسابات: حساب current Plus متدرج مصمّم حصرياً لعملاء ثروة يجمع بين الفائدة والمرونة للوصول إلى أموالك.

– منتجات القروض: قروض مضمنة وقروض غير مضمنة مصمّمة لتلبية احتياجاتك .

– البطاقات: بطاقة مميّزة لك فقط – بطاقة خصم تيتانيوم ذات حدود ومزايا يومية عالية بطاقات الخصم المباشر

– تأمين البنكي: شريحة ثروة تقدم لك مجموعة من البرامج التأمينية المميزة لجعل حياتك أكثر راحة ومرونة.

– الخدمات غير المالية: شريحه ثروة من بنك القاهرة يقدم لك مجموعة واسعة من الخدمات غير المالية.

– خدمات الكونسيرج (المساعدة الشخصية): شريك يقدم لك خدمات مهنية غير مالية مخصصة لتلبية طلباتك، يمكنك القيام بجميع الأوراق الحكومية (إصدار بطاقة الرقم القومي، تجديد بطاقة الرقم القومي، شهادة الميلاد، شهادة الوفاة).

مجموعة QNB تحصل على موافقة المركزي السعودي لإنشاء بنك رقمي في المملكة

أعلنت مجموعة QNB (شركة مساهمة عامة قطرية) عن حصولها على موافقة البنك المركزي السعودي «ساما» للترخيص الخاص بإنشاء بنك رقمي جديد في المملكة العربية السعودية يحمل إسم «إيزي بنك»، بالشراكة مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة، برأس مال يبلغ 2.5 مليار ريال سعودي، لتقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة، تستهدف شريحة واسعة من العملاء، لاسيما فئة الشباب ورواد الأعمال.

وأشارت المجموعة في بيان إلى أن هذه الخطوة الهامة بالشراكة مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة تعكس نجاح إستراتيجيتها في تعزيز أعمالها وحرصها على تلبية إحتياجات عملائها وتوسيع نطاق خدماتها المصرفية المبتكرة، ومواصلة مسيرة التحوُّل الرقمي في جميع البلدان التي تعمل فيها عبر شبكتها الدولية التي تمتد إلى أكثر من 28 دولة عبر آسيا وأوروبا وأفريقيا.

وأكدت المجموعة إلتزامها تعزيز الشمول المالي والتحوُّل الرقمي، حيث سترسّخ هذه الخطوة مكانة مجموعة QNB في مجال الإبتكار الرقمي والإرتقاء بالتجربة المصرفية للعملاء من خلال تقديم خدمات وحلول رقمية تتميّز بالسلاسة والكفاءة وسهولة الوصول.

وأوضحت مجموعة QNB أنها تضع هذه الموافقة حجر الأساس للإنطلاق نحو مرحلة جديدة في إعادة تشكيل التجربة المصرفية من خلال تقديم خدمات رقمية مبتكرة ومتكاملة وآمنة تلبي إحتياجات العملاء من الأفراد والشركات في مختلف شرائحهم، مما سيساهم في إحداث تغيير إيجابي في السوق عبر تحسين مستوى كفاءة الخدمات المصرفية وتيسير سبل الوصول إليها وتحسين تجربة العملاء.

البنك العربي ورابطة الدوري الإسباني (لاليغا) يعلنان عن شراكة حصرية

وقّع البنك العربي ورابطة الدوري الإسباني لكرة القدم (لاليغا) إتفاقية إستراتيجية يصبح بموجبها البنك العربي الراعي المصرفي الرسمي لليغا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبر دول عدة في المنطقة.

وترتكز هذه الشراكة المتميّزة على قيم مشتركة تتمثل في بناء الروابط والإبتكار والسعي الدائم لتقديم تجارب حصرية، تحت مظلة الهوية المؤسسية البصرية الجديدة للبنك العربي والوصف التعريفي لشعار البنك «الوصول بداية».

ومن شأن هذا التعاون مع الليغا أن يُساهم في تعزيز تواصل العلامة التجارية للبنك العربي مع الملايين من متابعي الدوري الإسباني وعشاق كرة القدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال مبادرات حصرية، تشمل العروض الفريدة والمحتوى المشترك والوصول إلى تجارب كرة قدم لا تُنسى بحيث تقرب عملاء البنك العربي من قلب اللعبة.

ويعكس هذا التعاون مع الليغا إهتمام البنك العربي بإبراز تواجده على الساحة الرياضية محلياً وإقليمياً من خلال كرة القدم، الرياضة الأكثر شعبية في العالم، حيث يتجسد هذا الإهتمام عبر شراكة البنك ودعمه المتواصل للإتحاد الأردني لكرة القدم على مدار نحو 14 عاماً وكونه الراعي الرئيسي للمنتخب الوطني الأردني لكرة القدم (منتخب النشامى)، الذي حقق مؤخراً إنجازاً تاريخياً بتأهله إلى كأس العالم 2026.

وفي تعليقها على هذه الشراكة قالت مايتي بينتورا، مديرة المكتب الإقليمي لليغا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «نفتخر بشراكتنا مع البنك العربي، المؤسسة المصرفية الرائدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذه الشراكة مبنية على التزام متبادل بالتميُّز والنمو، وستتيح لنا تقريب لاليغا من جماهيرها في جميع أنحاء المنطقة من خلال مبادرات مبتكرة وهادفة».

وتمهّد هذه الشراكة الطريق لمرحلة جديدة ومثيرة في مجال الرياضة والخدمات المصرفية من خلال الاستفادة من تميز البنك العربي وقوة علامته التجارية إقليمياً والإنتشار العالمي لليغا، لتوظيف الأحداث الرياضية بما يُعزّز الروابط والتواصل بين المجتمعات.

يُذكر أن مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها في نيويورك، قد منحت البنك العربي مؤخراً جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط لعام 2025» تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على الصعيد المصرفي في المنطقة.

نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لـــ KIB

رائد جواد بوخمسين: توطيد مكانة KIB كمؤسسة مصرفية رائدة

رائد جواد بوخمسين

الأستاذ جمال البراك

السيدة مآب محمد قاسم

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن مشاركته في أنشطة وفعّاليات الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والتي إنعقدت في العاصمة الأميركية واشنطن، وذلك في إطار حرص البنك على المشاركة في الفعّاليات الإقليمية والدولية التي تجذب حضوراً من صانعي السياسات النقدية والمالية من مختلف دول العالم.

وترأس وفد بنك KIB نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين، وضم كلاً من رئيس مجلس الإدارة في شركة الدولي إنفست للإستثمار «KIB Invest» وعضو مجلس الإدارة في بنك KIB، أنور جواد بوخمسين، وعضوي مجلس الإدارة في KIB عبد الرزاق صلاح المطوع وصالح سليمان الطراد، وعضو مجلس الإدارة في شركة الدولي إنفست للإستثمار «KIB Invest»، أحمد بدر الفارسي، والمدير العام لإدارة الخزينة في بنك KIB، محمد الدويلة، والمدير العام للإدارة المصرفية الدولية، مآب محمد قاسم، والمدير التنفيذي في مكتب الرئيس التنفيذي، فهد السرحان.

وأكد نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لـKIB، رائد جواد بوخمسين حرص KIB على المشاركة هذا العام في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وذلك بهدف المساهمة بالنقاشات المهمة حول آخر التطورات الإقتصادية العالمية، وتوطيد مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في الملتقيات المصرفية والإقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الإطلاع على التجارب العالمية وأفضل الممارسات وتبادل الخبرات، حيث تمثّل هذه المشاركة منصّة لعرض النهج المتطور الذي يتبنّاه البنك في خدمة عملائه وإبراز دوره المحوري في الإستثمارات والمشاريع التنموية.

وأشار بوخمسين إلى أن تواجد KIB في هذه الإجتماعات المهمة لا يقتصر على تبادل الخبرات وبناء الشراكات، بل أيضاً يعكس إلتزام البنك مبدأ الشراكة الدولية، بوصفها ركيزة أساسية في إستراتيجيته لتعزيز مكانته في القطاع المالي وقدرته على مواكبة الإبتكارات في الصناعة المصرفية.

يُذكر أن اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي تنعقد سنوياً في حضور محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية والمسؤولين التنفيذيين من القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين لمناقشة أوضاع الإقتصاد العالمي والقضايا ذات الإهتمام الدولي، كآفاق النمو والاستقرار المالي والحد من الفقر.

مجموعة KIB تشارك كمدير رئيسي مشترك في إصدار صكوك بـ 2.5 مليار دولار لمصلحة «السعودية لإعادة التمويل العقاري»

من جهة أخرى، أعلنت مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB)، من خلال ذراعها الإستثمارية شركة الدولي إنفست للإستثمار (KIB Invest)، عن مشاركتها كمدير رئيسي مشترك في

الإصدار الناجح لصكوك مزدوجة الشريحة بقيمة 2.5 مليار دولار لمصلحة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري (SRC)، المضمونة من قبل حكومة السعودية.

ويُعدّ هذا الإصدار التاريخي، واحداً من أكبر وأهم إصدارات الصكوك في المنطقة، حيث يتمتّع بضمان مباشر من حكومة السعودية عبر وزارة المالية، ما يمنحها أعلى مستويات المصداقية والأمان للمستثمرين العالميين.

يُذكر أن الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري مملوكة لصندوق الإستثمارات العامة السعودي، وتؤدي دوراً أساسياً في تحقيق مستهدفات برنامج الإسكان ضمن رؤية السعودية 2030 الرامية إلى رفع معدل تملك المنازل بين المواطنين السعوديين، من خلال توفير السيولة للممولين لتمكينهم من توفير تمويل سكني ميسور التكلفة للأفراد، والعمل بشكل وثيق مع الشركاء لدعم منظومة الإسكان في المملكة.

دور محوري

وتقول المديرة العامة للإدارة المصرفية الدولية والمؤسسات المالية في KIB، مآب محمد قاسم: «نفخر في مجموعة بنك الكويت الدولي بإختيارنا للقيام بدور محوري في هذه الصفقة الإستراتيجية، التي تمثّل خطوة جديدة لها ضمن الإصدارات التي تدعمها الحكومات في دول الخليج. إن وجودنا بين المؤسسات الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي يُعدّ دليلاً واضحاً على نمو خبراتنا وقدراتنا في مجال أسواق رأس المال».

وأضافت قاسم: «إن هذا الإنجاز يؤكد إلتزام مجموعة بنك الكويت الدولي توسيع حضورها، وبناء شراكات قوية، وتوطيد علاقاتها مع العملاء، وتعزيز مكانة الكويت في أسواق رأس المال العالمية. لا يقتصر هذا الإصدار الجديد للصكوك على إبراز النمو المستمر وجاذبية سوق الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي، بل يُعزّز أيضاً مكانة مجموعة بنك الكويت الدولي كشريك مالي موثوق وقادر على ترتيب الصفقات الدولية البارزة التي تسهم في التنمية المالية والإقتصادية للمنطقة».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة KIB Invest، جمال حمد البراك: «يُسعدنا المشاركة كمدير رئيسي مشترك لهذا الإصدار الذي قُسّم إلى شريحتين بمدد إستحقاق 3 سنوات و10 سنوات، وإستقطب طلباً إستثنائياً من المستثمرين العالميين، حيث تجاوزت طلبات الإكتتاب 13.5 مليار دولار، أي ما يفوق 5.4 أضعاف إجمالي قيمة الطرح. وقد عكس الإقبال القوي الذي شهده الإصدار الدور البارز الذي اضطلعت به KIB Invest، إذ أضافت قيمة كبيرة وأسهمت بشكل فاعل في إنجاح هذه الصفقة. كما يُجسّد هذا الإنجاز مكانة الشركة بين أبرز مديري ترتيب الصكوك على مستوى العالم، من خلال عملها جنباً إلى جنب مع نخبة من المؤسسات الإقليمية والدولية الرائدة».

وتابع البراك: «ومع مشاركة تتجاوز 65 % من أوروبا وآسيا، فإن الإقبال الإستثماري القوي على هذه الصكوك يؤكد ثقة الأسواق الدولية في إصدارات دول الخليج، وفي مديري الإصدار الرئيسيين الذين قادوا هذه الصفقة».

وعملت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري والمصنّفة بدرجة A1 (مستقرة) من وكالة موديز، وA (مستقرة) من وكالة ستاندرد آند بورز، وA+ (مستقرة) من وكالة فيتش، بالتعاون مع أبرز البنوك العالمية لترتيب هذه الصفقة. وقد تم تعيين KIB Invest إلى جانب مؤسسات مالية دولية كبرى للمساهمة لإدارة وتوزيع الصكوك. فيما تم تكليف كل من HSBC وJ.P Morgan كمنسّقين عالميين مشتركين، وعمل كل من DBS Bank وKFH Capital وMizuho International و Standard Chartered Bank والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وKIB Invest كمديري إصدار رئيسيين مشتركين ومديري الإكتتاب.

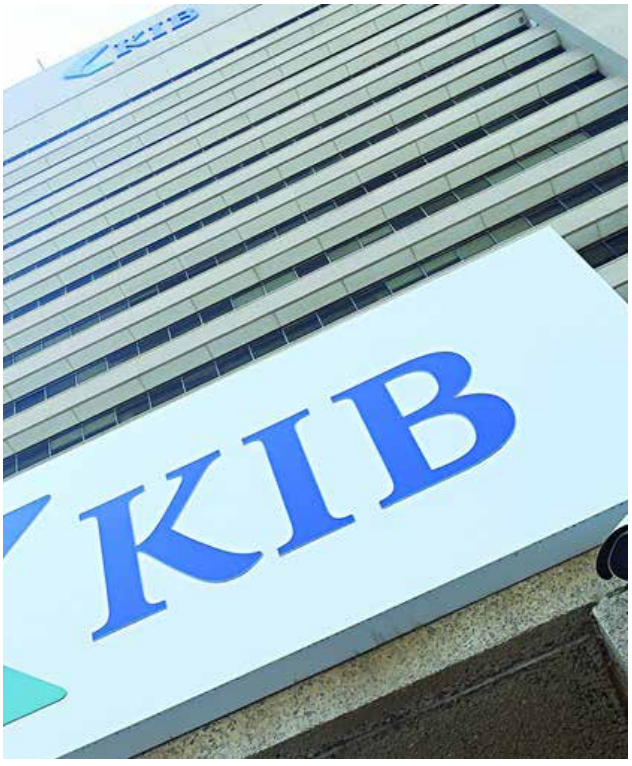

إعداد منظومة خاصة وتدريب الشركات على آلية بيع النقد الأجنبي
مصرف ليبيا يستعد لمنح الموافقات النهائية لتأسيس 2000 شركة صرافة

ناقش محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي عيسى، مع نائب المحافظ وعدد من مديري الإدارات المختصة آلية العمل التي أعدها المصرف لمزاولة نشاط الصرافة، إستعداداً لعمل الشركات والمكاتب التي حصلت على الموافقة النهائية.

وأفاد مصرف ليبيا، في بيان، إن الإجتماع تناول الإتفاق على منح الموافقة النهائية للشركات والمكاتب التي حصلت على الموافقة المبدئية، بالإضافة إلى الطلبات التي تسلّمها المصرف المركزي من الشركات والمكاتب المتقدمة للحصول على الموافقة المبدئية، وكان آخرها بتاريخ 31 أغسطس/ آب 2025، حيث بلغ عدد الطلبات المستلمة أكثر من 2000 طلب للحصول على الموافقة المبدئية.

ووجّه المحافظ بضرورة العمل على الإنتهاء من فرز هذه الطلبات وفق الضوابط المعدّة في هذا الشأن تمهيداً لمنحها الموافقات المبدئية.

كما سيعمل المصرف على إعداد منظومة خاصة وتدريب كافة الشركات والمكاتب على الآلية التي وضعها لمباشرة أعمال هذه الشركات والمكاتب وفق خطة المصرف المركزي، وذلك قبل الشروع في انطلاق العمل، وفي أقرب الآجال.

وحّدد مصرف ليبيا المركزي قيمة العمولة على السحب النقدي عبر أجهزة الصراف الآلي ATM التابعة لذات المصرف بنسبة 0.5 دينار عن كل 100 دينار، فيما تبلغ العمولة على السحب النقدي عبر أجهزة مصرف آخر 1 % من قيمة المبلغ المسحوب.

وبحسب ضوابط تسعير الخدمات المصرفية الصادرة عن المركزي الليبي، فإن إستخدام بطاقة المصرف عبر نقاط البيع POS يكون مجاناً لحاملي البطاقة، بينما تُفرض عمولة بنسبة 1 % حداً أقصى على كل عملية يتم خصمها من التاجر.

كما ألزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية بعدم فرض أي عمولات مصرفية على السحب النقدي للأفراد بصك مصرفي حداً أقصى 2000 دينار.

مصرف الجمهورية ليبيا يعلن شروع «المركزي»
في بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية

أعلن مصرف الجمهورية، شروع مصرف ليبيا المركزي في بيع العملة الأجنبية للمصارف التجارية، وذلك لتغطية الإعتمادات المستندية القائمة ومنح موافقات جديدة.

وأكد المصرف في بيان، أن هذه الخطوة تأتي في إطار جهود المصرف المركزي المتواصلة للحفاظ على الإستقرار المالي وضمان توفير النقد الأجنبي بصورة منتظمة ومستدامة.

KIB
بنك للحياة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

مفتتحاً ملتقى الإستثمار في بغداد بمشاركة عربية ودولية واسعة

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني يطلق فرصاً إستثمارية في العراق بحجم 450 مليار دولار

أطلق رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني فرصاً إستثمارية بحجم 450 مليار دولار في مختلف القطاعات في العراق.

وقال السوداني، خلال افتتاحه، أعمال ملتقى العراق للإستثمار في العاصمة بغداد بمشاركة عربية ودولية واسعة، إن «العراق سجل إرتفاعاً بمؤشرات الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتوسيع أنظمة الدفع الإلكتروني وحوكمة القطاع المالي».

وتضمنت أعمال الملتقى خلال يومين، جلسات حوارية متخصّصة شارك فيها عدد من الوزراء من الدول الخليجية والعربية، إلى جانب نظرائهم العراقيين، بالإضافة إلى حضور واسع يضم نحو 600 شخصية اقتصادية من 32 دولة، من كبار رجال الأعمال والمستثمرين من داخل العراق وخارجه.

وأضاف السوداني، في كلمته، أنه «سيعقد مؤتمراً خاصاً بعرض الفرص الإستثمارية الخاصة بمشروع (طريق التنمية)، ستكون الأوسع في المنطقة»، مؤكداً في الوقت نفسه أن «حجم الإستثمارات تجاوز 100 مليار دولار، ما يؤكد صحة قراراتنا في تنوّع البيئة الإستثمارية الوطنية».

وإستطرد السوداني قائلاً: «أطلقنا مبادرة (ريادة) التي إنخرط فيها أكثر من 500 ألف شاب وشابة، وتدريب 92 ألفاً، أنتجوا 12 ألف مشروع جديد من القروض و20 ألف فرصة عمل»، لافتاً إلى أن «الشراكة في الإستثمار تحققت مع شركات عالمية، لا سيما مشاريع الأسمدة والكبريت والفوسفات وصناعة الحديد والصناعات الإنشائية والغذائية»، موضحاً أن «العراق شهد نجاحاً إستثمارياً وصناعياً في مجال صناعة الأدوية، وهو إنجاز غير مسبوق في تاريخ الصناعة العراقية». وقال: «لدينا اليوم 54 مصنعاً عراقياً شرّعت فعلياً في تصدير منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية»، منوّهاً بأن «الحكومة أطلقت أكبر مشاريع للسكن في المنطقة، وهذا القطاع يستقبل استثمارات مباشرة وضمنية، ويوفر مئات الآلاف من فرص العمل».

وختم السوداني كلمته قائلاً: «نحن إزاء أكثر من مليون وحدة سكنية في 7 مدن جرت إحالتها، و3 مدن أخرى قيد الإحالة من مجموع 60 مدينة سكنية جديدة في عموم العراق».

محمد شياع السوداني رئيس الوزراء العراقي

مليون فرصة عمل

من جهته، أعلن رئيس الهيئة الوطنية للإستثمار، حيدر مكية، أن المشاريع الإستثمارية في العراق التي بلغ حجمها أكثر من 100 مليار دولار ساعدت في توفير نحو مليون فرصة عمل للمواطنين في البلاد.

وقال مكية في كلمته خلال ملتقى الإستثمار إن «الهيئة سعت خلال العامين الماضيين إلى إستهداف قطاعات لم تكن مدروسة سابقاً، فوضعت الخطط في العام 2023، وصدرت الإجازات في عامي 2024 و2025».

وأضاف مكية أن «من هذه القطاعات هي الطاقة المتجدّدة، ومعالجة النفايات، وتوليد الطاقة ومعالجة الغاز المصاحب الذي كان يهدر بالحرق، وغيرها من المشاريع مثل المدن السكنية والسياحة والفندقة»، مشيراً إلى أن الهيئة الوطنية تمضي بخطى ثابتة نحو الإقتصاد الأخضر، لافتاً إلى أن مجموعة الإستثمارات بلغت أكثر من 102 مليار دولار، وقد ساعدت على تشغيل أكثر من 950 ألف مواطن، وذلك ضمن برنامج الحكومة في مكافحة البطالة وتحسين البيئة الإستثمارية.

أمّا رئيس المجلس الإقتصادي العراقي إبراهيم البغدادي، فأكد من جهته دعم الحكومة وتوجهها نحو المشاريع الإستراتيجية والمتوسطة، موضحاً أن ملتقى العراق للإستثمار عرض أكثر من 160 فرصة إستثمارية.

طارق الخولي ونائب وزير الإدارة الوطنية الصينية للتنظيم المالي يوقعان مذكرة للتعاون المشترك

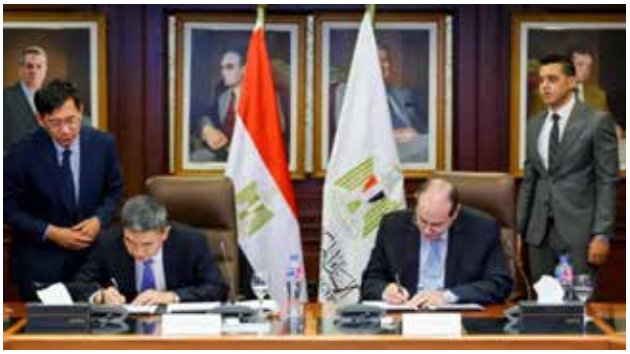

إستقبل طارق الخولي، نائب محافظ البنك المركزي المصري، في مقر البنك، فو وانجون (FU Wanjun)، نائب وزير الإدارة الوطنية الصينية للتنظيم المالي، والوفد المرافق له، خلال زيارته إلى مصر، وكان بحث في سُبل تعزيز التعاون المشترك، خصوصاً في ما يتعلق بالأطر الرقابية والإشرافية في القطاع المصرفي، وتطوير آليات تبادل الخبرات الفنية في هذا الصدد، إلى جانب دعم العلاقات الاقتصادية التي تُسهم في تعزيز المصالح المشتركة بين البلدين.

وخلال اللقاء، وقّع الجانبان مذكرة تفاهم للتعاون المشترك تتعلق بمنح التراخيص لمزاولة أعمال البنوك والمؤسسات المالية في أي من البلدين، والتعاون الرقابي على أنشطة المؤسسات العابرة للحدود، وتبادل المعلومات لتيسير أداء المهام الرقابية وتعزيز سلامة واستقرار البنوك في كلا البلدين، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتدريب في مجال الرقابة المصرفية، وذلك وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها لدى الطرفين.

كما تهدف المذكرة إلى تسهيل تبادل المعلومات ذات الأهمية حول أية تطورات أو تعديلات في القوانين واللوائح ذات الصلة، إلى جانب إجراء مشاورات دورية بين الجانبين.

هشام عز العرب يكشف مسار الفائدة والتضخُّم لـ «المركزي المصري» في العام 2026

الأستاذ هشام عز العرب

في ظل حالة الترقب التي تسيطر على الأسواق المصرية قبيل الإجتماعات المقبلة للجنة السياسة النقدية في البنك المركزي المصري، أوضح هشام عز العرب، رئيس البنك التجاري الدولي CIB، «أن المركزي المصري» يتبع نهجاً مدروساً ومتدرجاً في خفض أسعار الفائدة، محذراً من أي تحرّكات مفاجئة قد تؤثر سلباً على إستقرار السوق، في وقت تشهد فيه البلاد تحسناً تدريجياً في مؤشرات الإقتصاد بعد موجات متتالية من الأزمات العالمية، مشدّداً على «أن نهج «المركزي المصري» يقوم على «الإستمرارية» و«الثبات»، إذ يسعى إلى خفض الفائدة تدريجياً بما يتناسب مع وتيرة تراجع التضخم وتأثير التعديلات الحكومية في أسعار الطاقة والخدمات».

وتحدث عز العرب عن مفهوم سعر الفائدة الحقيقي (Real Interest Rate)، مشيراً إلى أنه هو الفارق بين سعر الفائدة المعلن ومعدل التضخُّم الفعلي، متوقعاً «أن يقوم «المركزي المصري» بخفض أسعار الفائدة تدريجياً إلى أن تصل مستويات الفائدة الحقيقية إلى نحو 3 % أو 4 %، وهو المستوى الذي يعتبره مناسباً لتحقيق التوازن بين النمو والسيطرة على الأسعار»، وقال: «أعتقد شخصياً أنه على نهاية العام المقبل (2026)، التضخُّم سيستقر قرب 8 % إلى 10 %، وساعتها تشوف أسعار الفائدة قرب 12 % إلى 14 % بالكثير».

نائب محافظ البنك المركزي العراقي، عمار خلف:
«المركزي العراقي» رفع حيازته من الذهب من 90 طناً إلى 170 طناً

قال نائب محافظ البنك المركزي العراقي، عمار خلف، خلال مقابلة خاصة مع CNBC عربية: «إن البنك المركزي العراقي رفع حيازته من الذهب من 90 طناً إلى 170 طناً في الوقت الحالي»، مشيراً إلى «أن هذه الكمية من الذهب تشكل الآن 20 % من إجمالي أصول البنك المركزي، كما يحتل العراق حالياً المرتبة الرابعة عربياً في حيازة الذهب والـ 29 عالمياً».

وأكد عمار خلف، أنه «لا نيّة لتعويم سعر صرف الدينار العراقي، حتى لا يؤثر على إستقرار الإقتصاد في الوقت الحالي»، مشيراً إلى «أن هناك نيّة لإزالة الأصفار من الدينار العراقي من أجل تخفيف العبء من تكديس الأوراق النقدية على القطاع المالي».

البنك الدولي: قطر ضمن أكثر الإقتصادات العربية نمواً في 2025

توقع البنك الدولي في أحدث تقاريره لعام 2025 تحقيق الإقتصاد القطري لنمو قدره 2.8 % في السنة الجارية (2025)، واضعاً إياه ضمن أكبر 10 إقتصادات عربية من حيث النمو خلال الفترة ذاتها، وتصدّرت ليبيا قائمة البلدان المحمية بما يصل إلى 13.3 %، تليها جيبوتي بنسبة 6 %، ثم الإمارات بنسبة 4.8 %، وتأتي مصر والمغرب بمعدلات نمو متقاربة تبلغ 4.4 % لكل منهما، بالإضافة إلى الجزائر والمملكة العربية السعودية التي سيبلغ معدل النمو فيها 3.2 %.

وأكد البنك الدولي إستمرارية قطر في تحقيق معدّلات نمو أفضل خلال المرحلة المقبلة مدفوعة بالإستثمار الحكومي وإلتزام الدولة بسياسات التنويع الإقتصادي، مشيراً إلى أنه رغم تخفيض توقعاته للنمو الإقتصادي العالمي لعام 2025 بشكل طفيف من 3.2 % إلى 3.1 %، نتيجة إستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والتوترات الجيوسياسية العالمية، تواصل قطر ومنطقة الشرق الأوسط تميّزهما لتكونا نموذجاً للمرونة الإقتصادية والرؤى الإستراتيجية بعيدة المدى.

قطاع الصكوك والبنوك الإسلامية يرفعان الحصّة السوقية إلى أكثر من 80 مليار دولار
البحرين من أقوى الإقتصادات الإسلامية في العالم
إصلاحات نوعية تضع البحرين في قلب خارطة الاقتصاد الإسلامي العالمي

حقّقت مملكة البحرين إنجازاً بارزاً بتصنيفها ضمن قائمة أقوى الإقتصادات الإسلامية لعام 2025، وفق تقرير مؤسسة DinarStandard، وبحسب تقرير لفاضل منسي في جريدة «أخبار الخليج»، حيث جاءت في المرتبة الخامسة عالمياً بدرجة قوة (81.9)، ويعكس هذا الإنجاز الرؤية الإقتصادية المتقدّمة والإصلاحات النوعية التي قامت بها المملكة عبر حزمة من الإجراءات والسياسات التي عززت مناعة الإقتصاد الوطني ومتانته.

هذا الإنجاز لا يأتي بمعزل عن المؤشرات الإقتصادية الإيجابية التي سجّلتها المملكة خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤكد متانة الإقتصاد البحريني رغم التحدّيات العالمية، فقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.7 % في الربع الأول من العام 2025، مع توسُّع واضح في مساهمة القطاع غير النفطي بنسبة 2.2 %، ليمثل أكثر من 84 % من الناتج المحلي، وهو ما يعكس نجاح خطط تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الإعتماد على النفط.

كما حقّقت القطاعات غير النفطية أداءً متميّزاً، حيث نما قطاع المالية والتأمين بنسبة 7.4 %، وقطاع الإقامة والمطاعم بنسبة 10.7 %، إضافة إلى نمو قطاع المعلومات والإتصالات بنسبة 6.6 %، مما يعكس ديناميكية الإقتصاد وقدرته على إستقطاب الإستثمارات النوعية.

كما شهدت المملكة إنخفاضاً ملحوظاً في معدّل التضخُّم إلى 0.1 % في العام 2023، مقارنة بـ 3.6 % في العام 2022، وهو ما يُعزّز إستقرار البيئة الإقتصادية.

وعملت المملكة على تطبيق نهج إستباقي في رسم السياسات المالية، مرتكزاً على مبادئ رؤية البحرين الإقتصادية 2030، وذلك من خلال:

- تعزيز الإستدامة المالية عبر خطط واضحة لخفض العجز وتنويع الإيرادات بعيداً عن الإعتماد على النفط، بما أسهم في توفير أرضية صلبة للنمو.
- دعم القطاع المالي والمصرفي الإسلامي الذي يُعد إحدى الركائز الأساسية لإقتصاد البحرين، من خلال تطوير البنية التشريعية والرقابية بما يُعزّز مكانة المملكة كمركز مالي إقليمي.
- تشجيع الإستثمارات الأجنبية والمحلية عبر تحسين البيئة الإستثمارية وتسهيل الإجراءات، ما إنعكس على إستقطاب مشاريع إستراتيجية في قطاعات متنوعة، من التكنولوجيا المالية إلى الطاقة المتجدّدة.
- التركيز على الشراكات الدولية والإنفتاح على الأسواق العالمية، بما يدعم مكانة البحرين في منظومة الإقتصاد الإسلامي العالمي.
- تطوير الكفاءات الوطنية عبر مبادرات التدريب والتمكين، بما يضمن مشاركة فاعلة للكوادر البحرينية في مسيرة النمو.

سليمان بن خليفة آل خليفة

في المقابل، أولى وزير المالية والإقتصاد الوطني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة إهتماماً خاصاً بتعزيز التكامل بين الجوانب المالية والتنظيمية والوعي الإجتماعي، وهو ما أشار إليه التقرير بصفته أحد أبرز المقاييس لقياس متانة بيئة الاقتصاد الإسلامي في أي دولة.

ويؤكد المراقبون أن الجهود المستمرة لوزارة المالية والإقتصاد الوطني، بقيادة الشيخ سلمان بن خليفة، شكلت ركيزة أساسية في تعزيز ثقة المجتمع الدولي بالإقتصاد البحريني، وترسيخ موقع المملكة بين الإقتصادات الإسلامية الرائدة.

هذا الإنجاز الجديد لا يعكس فقط قوة البحرين المالية والإقتصادية، بل يُجسّد أيضاً الرؤية الإستراتيجية التي تسير عليها الدولة نحو تنمية شاملة ومستدامة، تُعزّز من مكانة المملكة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

«فيتش»: التمويل الإسلامي البحريني مرشّح لتجاوز 100 مليار دولار خلال خمس سنوات

«فيتش»

فيما أظهرت أحدث تقديرات «وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني» أن قطاع التمويل الإسلامي في مملكة البحرين يُواصل تعزيز مكانته بقوة، مع توقعات بتجاوز قيمته السوقية حاجز 100 مليار دولار خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وذلك

في ظل إرتفاع الطلب على المنتجات التمويلية الإسلامية، وتنوع الإحتياجات التمويلية التي يتم تلبيتها جزئياً من خلال إصدارات الصكوك، إضافةً إلى بيئة تنظيمية داعمة وصفقات الإندماج والإستحواذ التي تعزّز من توسُّع القطاع.

وشهدت صناعة التمويل الإسلامي في البحرين نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث قُدّرت قيمتها بأكثر من 80 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2025، مع زيادة الأصول المصرفية الإسلامية إلى 78 % من إجمالي التمويل الإسلامي، والصكوك بنسبة 19.2 %، فيما شكلت صناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة وشركات التكافل نسبة 2.8 %. وتتوقع وكالة فيتش ريتينغز العالمية أن تتجاوز صناعة التمويل الإسلامي في البحرين 100 مليار دولار خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، مدفوعة بالطلب المتزايد على التنويع المالي، والبيئة التنظيمية المواتية، والنشاط المستمر في عمليات الدمج والإستحواذ.

وأظهرت البيانات إرتفاع أصول البنوك الإسلامية البحرينية المحلية بنسبة 7.5 % خلال الربع الأول من العام 2025، متفوّقة على نمو البنوك التقليدية البالغ 3.4 %، وزيادة حصتها من الأصول المصرفية المحلية إلى 41.4 %.

كما تواصل البحرين دورها الريادي في صناعة التمويل الإسلامي عالمياً، من خلال استضافة الهيئات الدولية مثل AAOIFI و IIFM، ودعمها المستمر لتطوير الصكوك والإستثمار المتوافق مع الشريعة، بما يُعزّز مكانة المملكة كوجهة مالية رائدة في المنطقة.

وتُظهر هذه الإنجازات قدرة القطاع المصرفي الإسلامي البحريني على النمو المستدام، وتأكيد إلتزام البحرين بتطوير حلول تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة، لتلبية إحتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية.

عدنان يوسف

ويؤكد عدنان يوسف رئيس إتحاد المصارف العربية سابقاً، ورئيس جمعية مصارف البحرين سابقاً، إحتلال البحرين المركز الخامس عالمياً في أقوى الاقتصادات الإسلامية يعكس قدرة المملكة على الجمع بين بنية مؤسساتية متطوّرة، وقطاع مالي إسلامي نشط، وسلسلة من المبادرات الداعمة للإقتصاد الإسلامي.

وأوضح يوسف «أن هذا التصنيف يُستخدم من قبل المستثمرين والصناديق الإستثمارية في الحكم على مزايا البحرين الإستثمارية، كما يخلق هذا التصنيف فرصا للترويج لجذب تمويلات إسلامية (صُكوك، بنوك إسلامية، تكافل، استثمارات متوافقة مع الشريعة). كما أن الأداء الجيد في المؤشّرات

عدنان يوسف: الإنجاز يعكس قدرة المملكة على الجمع بين بنية مؤسساتية متطوّرة وقطاع مالي إسلامي نشط

الإسلامية عادةً يقترن بقوة الخدمات المالية والقطاعات غير النفطية؛ وتقرير نمو الناتج غير النفطي للنصف الأول من العام 2025 يؤكد تعافياً ونمواً في الأنشطة غير النفطية مما يدعم هذا التصنيف. كذلك التصنيف يعطي البحرين «علامة» تنافسية في سوق الخليج وجذب شركات إسلامية دولية تبحث عن قواعد عمليات وخدمات متوافقة مع الشريعة».

وأشار عدنان يوسف إلى «أن القطاع المالي الإسلامي والمصارف وسوق الصُكوك، عامل رئيسي في ترتيب الدول في مؤشّر الإقتصاد الإسلامي؛ كذلك نمو أصول القطاع والصفقات يجذب رأس المال. كذلك الإبتكار المالي المرتبط بالمنتجات الإسلامية في مجال التمويل الرقمي، حلول المدفوعات، منصات التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة وهي ترفع من قابلية الوصول إلى الأسواق. كذلك الصناعات الحلال (غذاء، مراجع تصدير، سلاسل إمداد متوافقة مع الشريعة) تُسهم في الصادرات والقيمة المضافة، وتربط البحرين بسلاسل قيمة إقليمية».

وأضاف يوسف: «بإعتقادنا يجب البناء على هذا الإنجاز من خلال القيام بحملة ترويجية دولية مركزة تستخدم التصنيف في ملفات الإستثمار وعمل roadshows في دول المنطقة وبعض العواصم الإسلامية. كذلك تقديم المزيد من الحوافز لسوق الصُكوك والصكوك الخضراء قصيرة الأجل لتسريع الإصدار وجذب مستثمرين مؤسسيين، وأيضاً تسريع تراخيص منصّات الـFinTech المتوافقة مع الشريعة ودعم حاضنات متخصّصة، وأيضا تشجيع الصكوك المرتبطة بالبنية التحتية والطاقة المتجددة، وتطوير منتجات تكافل/ تأمين إسلامي متقدم».

حمزة باوزير الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:
البنوك الإسلامية تتّجه لتطوير الصكوك الخضراء والتمويل المرتبط بالإستدامة

الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حمزة باوزير

أوضح الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حمزة باوزير، بعد توليه منصبه الجديد، عن توجُّه بوصلة المؤسسة نحو مرحلة جديدة تُعيد رسم ملامح مستقبل المالية الإسلامية عالمياً، وأن التركيز الحالي يصب على تطوير منتجات مثل الصكوك الخضراء والتمويل المرتبط بالاستدامة. هذه الأولويات ليست مجرّد شعارات تنظيمية، بل تعكس توجهاً متعمداً لضمان استمرار المالية الإسلامية بوصفه محركاً للعدالة والمرونة والابتكار، بما يتسق مع رسالة المجلس في تمثيل الصناعة عالمياً، وتوسيع نطاق تأثيرها.

التحوُّل الرقمي

ورغم أن الأسواق الخليجية والآسيوية تشهد نمواً متسارعاً في الطلب على الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة، فإن باوزير يؤكد في أول حوار صحافي له بعد تعيينه في 17 أغسطس/ آب 2025 لدى الجهة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومقرها البحرين، «أن طموحات المجلس لا تنحصر في تحقيق نسب نمو رقمية أو حصص سوقية محددة»، موضحاً «أن جوهر الإستراتيجية يكمن في إحداث قيمة ملموسة للأعضاء، عبر التوسُّع في العضوية، وتطوير الكفاءات، وتعزيز مرونة المؤسسات الإسلامية. وهو مسار يعكس رضى الأعضاء وإعتراف الصناعة بالمجلس بوصفه صوتاً عالمياً رائداً».

ويرى الأمين العام «أن الإستثمار في الكفاءات المؤسسية يمثل الركيزة الأهم لتعزيز التنافسية، وهو ما سينعكس بدوره على زيادة الحصة السوقية للمؤسسات الإسلامية في بيئات مالية تتّسم بالتحوُّل السريع».

ولا يخفي باوزير أن المنافسة مع البنوك الرقمية تُمثل تحدياً محورياً. غير أن المجلس أطلق بالفعل أدوات مرجعية، مثل «دليل التحوُّلات الرقمية»، و«تقرير الإستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين لعام 2025» حول الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات، موضحاً أن الهدف الواضح يتمثل في مساعدة المؤسسات الإسلامية على صوغ إستراتيجيات رقمية فعّالة، وبناء شراكات تقنية تضعها في موقع متقدم، متوقعاً أن تتجاوز المعاملات الرقمية في المؤسسات المالية الإسلامية 50 % خلال السنوات المقبلة، مدعومة ببرامج التدريب والبحوث والشراكات، لتصبح هذه المؤسسات منافساً قادراً على إستيعاب التحوُّلات التكنولوجية.

التمويل المستدام

الإستدامة، كما يراها الأمين العام، لم تعد خياراً بل ضرورة حتمية في ظل تفاقم آثار تغيُّر المناخ. المجلس يركّز على تطوير منتجات مثل الصكوك الخضراء والتمويل المرتبط بالاستدامة، مع إدماج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، مفيداً بأن أحدث بيانات السوق تشير إلى إرتفاع إصدارات الصكوك

المرتبطة بالحوكمة البيئية والإجتماعية بنسبة تفوق 12 % في الربع الأول من العام 2025 لتصل إلى نحو 50 مليار دولار.
ويوضح باوزير أن الإستدامة ليست مفهوماً مستحدثاً في الفقه المالي الإسلامي، بل متجذّرة في التراث عبر قيم مثل زرع الشجرة وإماطة الأذى عن الطريق، وهو ما يمنح المؤسسات الإسلامية ميزة أخلاقية تجعلها في طليعة هذا الإتجاه العالمي.

رأس المال البشري

إلى جانب الملفات الإستراتيجية، يضع المجلس العام التعليم والتدريب ضمن أولوياته، ويجري العمل على تطوير منصّة تدريب إلكترونية توفر وصولاً عالمياً للممارسين، مع إطلاق برامج نوعية، مثل «شهادة إختصاصي الاستدامة في المالية الإسلامية»، و«شهادة تطوير المنتجات»، و«شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد»، إضافة إلى ورش متخصّصة في تعزيز العمل المناخي. هذه المبادرات لا تقتصر على رفع كفاءة الأفراد، بل تستهدف إعداد جيل جديد من القادة المؤهلين لقيادة الصناعة في بيئة متغيّرة.

تعزيز الإبتكار

على الصعيد الدولي، يرى باوزير أن دور المجلس يتجاوز كونه مظلّة تنظيمية إلى منصّة تعاون عالمي مع المنظمات الدولية والهيئات الرقابية والبنوك الإنمائية، وأن الهدف هو تعزيز الإبتكار والإستدامة وبناء القدرات، مع التركيز على نوعية الشراكات لا على عددها، لضمان حضور صوت المالية الإسلامية بقوة في النقاشات المالية العالمية.
في المقابل، لا يغفل الأمين العام التحدّيات الهيكلية أمام الصناعة، أبرزها تمكين الموارد البشرية، والأمن السيبراني، والسيولة، وتغيُّر المناخ، إلى جانب ذلك، يظل تباين التطبيقات الشرعية بين المؤسسات عائقاً أمام التكامل، ما يستدعي توحيد المعايير وتطوير نماذج شاملة لمعالجة الإشكالات الاقتصادية الكبرى.
ويشير باوزير إلى ندرة الكفاءات المتخصّصة في المالية الإسلامية كأحد التحدّيات المزمنة، وهو ما يستدعي مضاعفة الإستثمار في التعليم التنفيذي، كاشفاً عن إطلاق أوراق بحثية، بينها «معايرة المخاطر في التمويل الإسلامي: دور معامل ألفا»، لدعم الأعضاء في تطبيق الأطر الإحترازية والحوكمة الشرعية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ولمراقبة جدوى المبادرات، يعتمد المجلس على مؤشرات كمية ونوعية تشمل مستوى التفاعل، وإعتماد البرامج، وتأثير الحوارات والإصدارات على الصناعة. هذه الآلية، وفق باوزير، تضمن أن تكون المعرفة والتوجيه متاحين للأعضاء بما يترجم إلى نتائج ملموسة. أما على مستوى السوق، فيعتقد أن زيادة الحصة السوقية للمؤسسات الإسلامية رهينة بقدرتها على الابتكار في الحلول الرقمية، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المنتجات المستدامة، مؤكداً أن هذا الإبتكار، إذا جرى تفعيله وفق الأصول الشرعية، فإنه يعزّز ربحية المؤسسات الإسلامية ويرفع جاذبيتها، سواء لشرائح مسلمة أو غير مسلمة تبحث عن حلول مالية أخلاقية.
وأكد الأمين العام أن مزيجاً من التحوُّل الرقمي، والتمويل المستدام، وبناء القدرات، يضع المالية الإسلامية في موقع يسمح لها بتوسيع حصتها وتعزيز دورها العالمي، ليس فقط بوصفها منافساً للقطاع التقليدي، بل بوصفها صناعة تقدمية قادرة على المواءمة بين القيم الأصيلة والممارسات الحديثة.

(المصدر: جريدة «الشرق الأوسط»)

الإقتصاد الأردني ينمو 2.8 % في الربع الثاني من العام 2025
وقطاع الزراعة يتصدر قائمة القطاعات التي حققت نمواً بإرتفاع 8.6 %

سجّل الإقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.8 % بالأسعار الثابتة خلال الربع الثاني من العام 2025، مقارنة بـ2.4 % في الفترة ذاتها من العام الماضي، بزيادة 17 %.

وأفادت دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (حكومية) أن النتائج أظهرت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ 2.8 % مقارنة مع الربع الثاني من العام 2024 .

وأظهرت التقديرات الصادرة عن «الإحصاءات العامة» تصدُّر قطاع الزراعة قائمة القطاعات التي حققت نمواً، بإرتفاع 8.6 %، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 5 %، ثم قطاع الكهرباء والمياه بنسبة 4.9 %، والخدمات الاجتماعية والشخصية بنسبة 4 %، إضافة إلى نمو قطاع النقل والتخزين والإتصالات.

وعلى مستوى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، جاء قطاع المالية والتأمين والخدمات العقارية في الصدارة بنسبة 18.3 %، متقدّماً على قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 18.2 %، فيما ساهم منتجو الخدمات الحكومية بنسبة 12.6 %.

كما ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بنسبة 9.5 %، وقطاعا النقل والتخزين، والإتصالات بنسبة 9 %.

ولم تتضمّن التقديرات الأرقام الفعلية لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مكتفية بعرض نسب النمو ومعدّلات المساهمة القطاعية.

وتزامن الأداء الإيجابي مع تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي، إذ إرتفعت الصادرات الوطنية بنسبة 8.5 % في يوليو/ تموز 2025 على أساس سنوي، فيما نما الدخل السياحي 7.5 % خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري (2025)، ليبلغ 5.3 مليارات دولار، مع زيادة عدد السياح بنسبة 14.9 %.

كما بلغت الإحتياطات الأجنبية مستوى مريحاً يقترب من 23 مليار دولار، بالتوازي مع إستقرار التضخُّم وتراجع البطالة.

أما على صعيد الإستثمار، فإرتفع حجم الاستثمارات المتدفقة إلى الأردن بنسبة 14 % في الربع الأول من العام 2025، فيما تجاوز مؤشر بورصة عمّان مستوى 3 آلاف نقطة مسجّلاً أعلى مستوى له منذ 15 عاماً.

وبلغت الاستثمارات الأجنبية نحو 6 مليارات دولار منذ بداية العام.

وشهدت البيئة الاستثمارية مزيداً من النشاط، مع تسجيل إرتفاع في عدد الشركات الجديدة بنسبة 17 % حتى نهاية يوليو/ تموز 2025، وزيادة في مساحة الأبنية المرخصة بنسبة 19 %، إضافة إلى ارتفاع الطلب على الشقق السكنية بنسبة 4 % خلال الثلث الأول من العام 2025.

ونما الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بنسبة 2.5 % في العام 2024 على أساس سنوي، وذلك مقابل 2.9 % في عام 2023.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الأردني خلال العام 2025 بنسبة 2.7 %، على أن يسجل نمواً بنسبة 2.9 % في العام 2026، مدعوماً بالإستمرار في السياسات الإقتصادية السليمة وتسريع وتيرة الإصلاحات.

إقتصاد المغرب ينمو بأسرع وتيرة فصلية في نحو 4 سنوات مدعوماً بانتعاش الزراعة

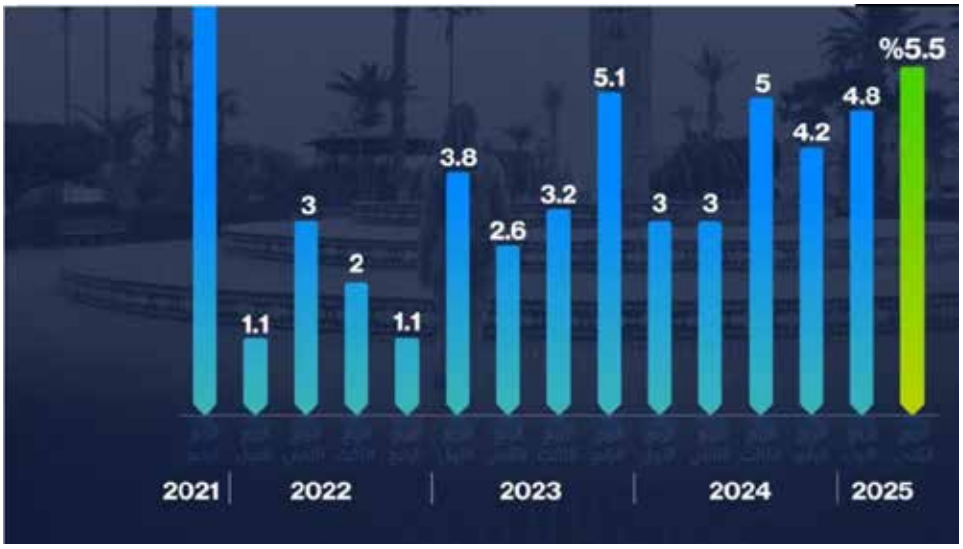

نما الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بنسبة 5.5 % في الربع الثاني من العام 2024، مدعوماً بإنتعاش الزراعة والطلب المحلي وسط تضخُّم منخفض، ورغم النمو، بلغ معدّل البطالة 12.8 %. ويتوقع البنك المركزي توسُّعاً بنسبة 4.6 % لعام 2024، مع تحذير من وكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» - (إس آند بي) من هشاشة النمو بسبب تغيُّر المناخ وتأثيره على الزراعة.

وأفادت المندوبية السامية للتخطيط، وهي الجهاز الحكومي المعني بالإحصاءات، أن إقتصاد المملكة سجّل تحسُّناً في الفترة بين أبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران 2025، بعدما كان قد نما 3 % خلال الفترة عينها من العام 2024، و4.8 % في الربع الأول من العام 2025.

وأفادت المندوبية، أن الأنشطة غير الفلاحية سجّلت إرتفاعاً سنوياً بنسبة 5.5 %، بينما زاد النشاط الفلاحي بنسبة 4.7 %، وهو مُؤشّر على تعافي هذا القطاع الذي يشغل أكبر نسبة من القوى العاملة، بعد سنوات من تأثره من الجفاف.

رغم تحسن وتيرة النمو، لا يزال معدّل البطالة عند أعلى مستوياته مقارنة بفترة ما قبل جائحة كورونا، حيث بلغ 12.8 % في نهاية الربع الثاني من العام 2025، بحسب بيانات سابقة للمندوبية. ولم يتجاوز صافي الوظائف المُحدثة في الربع الثاني 5 آلاف منصب شغل، مقابل 282 ألف وظيفة صافية في الربع الأول من العام 2025.

وقال عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب المركزي، في مؤتمر صحفي: «إن خبراء «المركزي» يبحثون مع المندوبية السامية للتخطيط تفاصيل هذه الأرقام ومحاولة تفسيرها».

الطلب المحلي قاطرة النمو الاقتصادي في المغرب

خلال الربع الثاني من العام 2025، شكل الطلب المحلي قاطرة للنمو الإقتصادي في المغرب في سياق إتسم بالتحكم في التضخم، بحسب المندوبية، حيث بلغ متوسط معدل التضخُّم في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2025، 1.1 %، ويُتوقع أن ينهي العام الجاري عند 1 % وفق أحدث توقعات بنك المغرب المركزي. وكان الطلب المحلي مدفوعاً بنمو نفقات الإدارات العمومية بنسبة 6.5 % مساهمة في النمو الاقتصادي بنحو 1.2 نقطة مئوية. بينما زاد معدّل نمو نفقات الاستهلاك للأسر بنسبة 5.1 % لتساهم في النمو بثلاث نقاط مئوية.

ويُتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة هذا العام (2025) توسُّعاً بنسبة 4.6 % من 3.8 % العام الماضي (2024)، بحسب البنك المركزي متماشياً مع مستهدفات الحكومة، على أن يستقر عند 4.4 % في العام المقبل (2026).

نبّهت إلى حالة عدم اليقين الاقتصادي وقالت إن المخاطر لا تزال قائمة
مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا تحذر:
المرونة الإقتصادية «قد لا تدوم». والمخاطر لا تزال قائمة

كريستالينا غورغييفا

يُحافظ الإقتصاد العالمي على صموده بشكل أفضل من المتوقع رغم الصدمات الكبرى، مثل رسوم الرئيس دونالد ترمب الجمركية، لكن مديرة صندوق النقد الدولي تُشير إلى أن هذه المرونة قد لا تدوم.

«إستعدوا»، قالت المديرة العامة كريستالينا غورغييفا، في كلمة لها في مركز أبحاث: «عدم اليقين هو الوضع الطبيعي الجديد، وسيبقى هنا». تأتي تعليقاتها في معهد ميلكن في يوم وصلت فيه أسعار الذهب إلى 4 آلاف دولار للأونصة للمرة الأولى، حيث يبحث المستثمرون عن ملاذ آمن من ضعف الدولار وعدم اليقين الجيوسياسي، وقبل أن يعقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إجتماعاتهما السنوية (خريف 2025) في واشنطن. ويُتوقع أن تكون عقوبات ترمب التجارية محط تركيز كبير عندما يجتمع قادة التمويل العالمي ومحافظو البنوك المركزية.

وتوقعت غورغييفا نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3 % هذا العام، مشيرة إلى أن هذا الصمود يعود إلى تبنّي الدول لسياسات اقتصادية حاسمة، وقدرة القطاع الخاص على التكيُّف، وأن التأثير الفعلي للرسوم الجمركية كان أقل حدّة مما كان متوقعاً في البداية.

لكنها أطلقت ناقوس الخطر، مشيرة إلى أن هذه المرونة لم تُختبر بالكامل بعد. وقالت: «ولكن قبل أن يتنفس أي شخص الصعداء، يُرجى سماع هذا: لم تُختبر المرونة العالمية بشكل كامل بعد. وهناك مؤشرات مقلقة على أن الاختبار قد يأتي. انظروا فقط إلى الطلب العالمي المتزايد على الذهب».

في يوليو (تموز) 2025، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بمقدار 0.2 نقطة مئوية ليصل إلى 3.0 % لعام 2025، وبمقدار 0.1 نقطة مئوية ليصل إلى 3.1 % لعام 2026.

وأضافت غورغييفا أن أداء الاقتصاد العالمي «أفضل مما كان متوقعاً، ولكنه أسوأ مما هو مطلوب»، مشيرةً إلى أن صندوق النقد الدولي كان يتوقع نمواً عالمياً بنحو 3 % على المدى المتوسط، وهو أقل بكثير من توقعات 3.7 % قبل جائحة «كوفيد19-».

وأشارت غورغييفا إلى «وجود تيارات عميقة من التهميش والسخط والمعاناة في جميع أنحاء العالم»، وقالت: «إن الإقتصاد العالمي يُواجه مجموعة من المخاطر»، موضحة «أن حالة عدم اليقين بلغت مستويات عالية بشكل استثنائي وتستمر في الإرتفاع، بينما يتزايد الطلب على الذهب، وهو أصل ملاذ آمن تقليدي للمستثمرين»، مضيفة «أن حيازات الذهب النقدي تجاوزت الآن 20 % من الإحتياطيات الرسمية للعالم».

من جهة أخرى، شاركت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا في الإجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي الذي إنعقد في الكويت، وهي الزيارة الأولى لها لهذه الدولة.

وقالت غورغييفا: «يلتزم صندوق النقد الدولي بالعمل مع شركائه في الشرق الأوسط سعياً لتحقيق منطقة مزدهرة ومرنة».

تأتي هذه الزيارة بعد أيام على إصدار صندوق النقد الدولي بيانه للمادة الرابعة حول الكويت، الذي أشار فيه إلى أن الإقتصاد الكويتي في مرحلة تعافٍ مدفوعة بزيادة الإنتاج النفطي ونمو قوي في القطاع غير النفطي، وذلك في ختام مهمة فريق بعثته إلى الكويت.

ووفقاً للبيان، الذي أدلى به رئيس البعثة فرنسيسكو بارودي، فإن الإقتصاد الكويتي إنكمش بنسبة 2.6 % في العام 2024 بسبب خفض الإنتاج النفطي إلتزاماً بإتفاق «أوبك بلس»، رغم نمو القطاع غير النفطي بنسبة 1.8 %.

وأوضح بارودي أن هناك تعافياً «ناشئاً» حالياً؛ حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.0 % على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2025.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الكويت بنسبة 2.6 % خلال العام 2025، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط بنسبة 2.4 %، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.7 %. ويأتي هذا النمو بفضل الطلب المحلي الخاص القوي.

حذّر من الحروب التجارية

صندوق النقد الدولي يرفع توقعات النمو العالمي إلى 3.2 % في العام 2025

رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي لعام 2025، مشيراً إلى أن صدمات التعريفات الجمركية والظروف المالية كانت «أقل حدة مما كان متوقعاً». لكن الصندوق أطلق تحذيراً شديداً من أن التهديد بتجديد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من قبل الرئيس دونالد ترمب يُمكن أن يبطئ الإنتاج العالمي بشكل كبير.

صمود «أفضل من المتوقع» أمام التعريفة

وأوضح الصندوق في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أن الإتفاقات التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة وبعض الإقتصادات الكبرى جنَّبت العالم أسوأ ما هُدِّد به ترمب من تعريفات جمركية، مع قليل من الإجراءات الإنتقامية.

وبناءً على ذلك، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي لعام 2025 إلى 3.2 %، إرتفاعاً من 3.0 % في توقعات يوليو (تموز)، و2.8 % في توقعات أبريل (نيسان) التي صدرت بعد فرض ترمب التعريفات «المتبادلة» واسعة النطاق. أما بالنسبة إلى العام 2026، فقد أبقى الصندوق على توقعاته عند 3.1 %.

وعزا كبير الإقتصاديين في الصندوق، بيير-أوليفييه غورينشاس، هذا الصمود إلى عوامل عدة، منها: معدلات تعريفة جمركية أقل مما كان متوقعاً، وقطاع خاص مرن قام بتعجيل الإستيراد وإعادة توجيه سريعة لسلاسل الإمداد، وضعف الدولار، وحوافز مالية في أوروبا والصين طفرة الإستثمار في الذكاء الاصطناعي.

وخلص غورينشاس إلى القول: «ليس سيئاً كما كنا نخشى، ولكنه أسوأ مما توقعنا قبل عام، وأسوأ مما نحتاج إليه».

سيناريو «الخطر الجسيم»

جاء التفاؤل الحذر لتقرير الصندوق ليُواجه تهديداً مباشراً جديداً؛ حيث هدَّد دونالد ترمب بفرض رسوم جمركية بنسبة 100 % على البضائع الصينية، لتُضاف إلى معدّلات حالية تبلغ في المتوسط 55 %، وذلك رداً على توسيع بيجينغ ضوابط التصدير على المعادن النادرة.

وحذَّر غورينشاس من أن تصعيداً مثل هذا سيكون «خطراً جسيماً للغاية على الإقتصاد العالمي»، مضيفاً أن التصعيد قد يخفِّض توقعات النمو بشكل كبير ويزيد من حالة عدم اليقين التي تخنق الإستثمار والإنفاق.

نموذج المخاطر

وقدَّم تقرير الصندوق سيناريو للمخاطر السلبية، يفرض فيه تعريفة جمركية أعلى بـ30 نقطة مئوية على السلع الصينية، و10 نقاط مئوية على سلع اليابان ومنطقة اليورو والأسواق الآسيوية الناشئة. وتوصَّل النموذج إلى النتائج التالية: خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2026 بمقدار 0.3 نقطة مئوية، وزيادة التأثير السلبي ليبلغ أكثر من 0.6 نقطة مئوية في

حلول العام 2028، وبإضافة الآثار السلبية الأخرى (مثل إرتفاع توقعات التضخم وإنخفاض الطلب على الأصول الأميركية)، قد يصل خفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 1.2 نقطة مئوية في العام 2026 و1.8 نقطة مئوية في حلول العام 2027.

تباين في التوقعات الإقليمية

رغم المخاطر العالمية، فإن توقعات الصندوق حافظت على صمود عدد من الإقتصادات الكبرى في توقعاته الأساسية:

• الولايات المتحدة: تظل التوقعات مرنة، مع توقع نمو بنسبة 2.0 % لعام 2025 (إرتفاع طفيف من 1.9 % في يوليو/تموز 2025)، مدعوماً بإنخفاض التعريفة عن المتوقع، ودفعة مالية من قانون الضرائب الجمهوري، وطفرة إستثمارات الذكاء الإصطناعي.

• منطقة اليورو: تحسُّن النمو إلى 1.2 % من 1.0 % في يوليو/تموز 2025؛ نتيجة التوسُّع المالي في ألمانيا، والزخم القوي في إسبانيا.

• اليابان: زيادة كبيرة في معدل النمو المتوقع لعام 2025 إلى 1.1 % من 0.7 %، مستفيداً من تعجيل التجارة لتجنب التعريفة الأميركية ونمو أقوى في الأجور والإستهلاك المحلي.

• الصين: أبقى الصندوق على توقعاته للنمو عند 4.8 % لعام 2025 و4.2 % لعام 2026، محذراً من أن القطاع العقاري لا يزال في وضع «مهتز»، وأن الإقتصاد «يترنح على حافة فخ إنكماش الديون».

في ما يتعلق بالتضخُّم، أبقى الصندوق على توقعاته العالمية دون تغيير كبير عند 4.2 % لعام 2025، لكنه أشار إلى تباين ملحوظ؛ حيث يُتوقع إرتفاع توقعات التضخُّم في الولايات المتحدة مع بدء الشركات في تمرير تكاليف التعريفة الجمركية إلى المستهلكين، بينما إنخفضت التوقعات في بعض الدول الآسيوية المصدّرة مثل

ميزانية العام 2026 التمهيدية رفعت توقعات النمو إلى 4.6 %
السعودية تطلق المرحلة الثالثة من «رؤية 2030» بـ «إنفاق توسعي»

أعلنت المملكة العربية السعودية عن البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2026، مسجلةً بذلك بداية إستراتيجية للمرحلة الثالثة من «رؤية 2030»، التي تركز على توسيع فرص النمو وضمان أثر مستدام لما بعد العام 2030.

وتعتمد هذه المرحلة على سياسة «الإنفاق التوسعي المعاكس للدورة الإقتصادية»، الموجّه نحو الأولويات الوطنية، وفق بيان وزارة المالية السعودية. ويُتوقع أن تبلغ النفقات نحو 1313 مليار ريال (نحو 350 مليار دولار)، مقابل إيرادات بـ1147 مليار ريال (350.9 مليار دولار)، بعجز يُقدر بـ3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت السعودية قد رفعت توقعات نمو إقتصادها للعام المقبل (2026) إلى 4.6 % بدلاً من 3.5 % في التقديرات السابقة، مدفوعاً بالنمو المتوقع للناتج المحلي للأنشطة غير النفطية.

وأشارت وزارة المالية إلى أن ميزانية 2026 «تُركز على ترسيخ قوة المركز المالي للمملكة، والحفاظ على مستويات مستدامة من الدين العام، واحتياطيات مالية معتبرة».

البنك الدولي يفتتح مقراً إقليمياً في العاصمة السعودية

أعلن البنك الدولي، عن إفتتاح مقر إقليمي جديد في الرياض في المملكة العربية السعودية، لخدمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وسيكون المقر مشتركاً مع مكتب مجموعة البنك الدولي لدول مجلس التعاون الخليجي في الرياض.

ويُمثل المقر الإقليمي الجديد في الرياض خطوة بالغة الأهمية في تقريب قيادات البنك الدولي من فرق العمل القطرية والبلدان والشركاء الإقليميين.

ومع إنتقال نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، ومديري قطاعات الممارسات الإقليمية إلى الرياض، ستبدأ مرحلة جديدة من أنشطة وعمليات وبرامج البنك الدولي التي سيكون لها أكبر الأثر في المنطقة.

ويقول أوسمان ديون، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان: «الرياض ليست مجرّد بوابة لإحداث التحوُّل المنشود في المنطقة، بل هي أيضاً منصّة قوية لتبادل المعارف العالمية والإبتكارات على مستوى سياسات التنمية. لذا إن إعلان إنتقال مقرّنا الإقليمي إلى الرياض يكتسب معنى خاصاً بتزامنه مع اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية، وهي مناسبة نحتفل فيها بالتحوُّل الذي تشهده المملكة وبدورها المتنامي كمركز عالمي لتبادل المعرفة والخبرات المتعلقة بالتنمية».

ويجسّد هذا الحدث محطة بارزة تتزامن مع ذكرى مرور 50 عاماً على التعاون الفني بين البنك الدولي والمملكة العربية السعودية.

فخلال العقود الخمسة الماضية، قدّم البنك دعماً نوعياً للإصلاحات الكبرى في قطاعات حيوية في المملكة من خلال برامج الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية وبناء القدرات.

يشار إلى أن مجموعة البنك الدولي والمملكة العربية السعودية أعلنتا مؤخراً عن إنشاء مركز عالمي للمعرفة (K-Hub) في الرياض، بهدف تيسير تبادل المعارف على المستويين الإقليمي والعالمي، ودعم الأبحاث المشتركة، وتعزيز مبادرات بناء القدرات بهدف تعزيز الأثر الإنمائي العالمي.

تحالف من 9 بنوك أوروبية، يؤسس شركة لإطلاق عملة مستقرة باليورو

أعلن تحالف يضم 9 بنوك أوروبية، من بينها: «آي إن جي» و«يوني كريديت»، عن تأسيس شركة جديدة لإطلاق عملة مستقرّة مقوّمة باليورو. وستتخذ الشركة من هولندا مقراً لها، على أن تخضع لإشراف وترخيص البنك المركزي الهولندي.

والعملات المستقرّة هي رموز رقمية تهدف للحفاظ على قيمة ثابتة، وتكون مدعومة بعملات تقليدية، مثل: الدولار الأميركي أو اليورو.

ويضم التحالف أيضاً «بنك سيلا» و«كيه بي سي» و«بنك دانسكه» و«ديكا بنك» و«سيب» و«كايكسابنك» و«بنك رايفايزن الدولي».

وأشارت البنوك إلى أن المبادرة ستظل مفتوحة لانضمام مؤسسات مصرفية أخرى، على أن يتم تعيين رئيس تنفيذي للشركة في وقت قريب.

وقالت فيونا ميلروز، رئيسة الإستراتيجية في «يوني كريديت»: «نساهم في تلبية الحاجة إلى حل موثوق وخاضع للتنظيم في مجال المدفوعات والتسويات عبر سلاسل التوريد، بما يمهد الطريق لمعيار جديد في الأصول الرقمية يدعم نمو أوروبا ويعزّز سيادتها المالية».

جيل جديد يعيد تشكيل استثمارات العائلات الثرية
صناديق التحوُّط تستعد لإستقبال واحدة من أكبر عمليات نقل الثروة بين الأجيال

تتدفّق صناديق التحوط ومكاتب المحاماة على الدول الخليجية إستعداداً لواحدة من أكبر عمليات نقل الثروة بين الأجيال، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى تريليون دولار من الثروات العائلية قد ينتقل خلال سنوات قليلة إلى الجيل التالي.

إنتقال الثروة في هذه المنطقة الثرية من العالم يحمل معه بعض التغيرات، حيث ركّزت المكاتب العائلية على الإحتفاظ بجزء كبير من السيولة والإستثمار المكثف في العقارات، إلاّ أن تقريراً لوكالة «بلومبرغ» يشير إلى أن الجيل الجديد لديه رغبة في مخاطرة أكبر عبر تخصيص جزء من الإستثمارات للعملات الرقمية وصناديق التحوط.

ونقلت «بلومبرغ» عن التوأمين عبد العزيز وعبد الله كانو، وهما من الجيل الخامس لعائلة بحرينية تمتد لأكثر من 135 عاماً، قصتهما في التحوّل نحو إستثمارات أكثر جرأة، بعدما إقترحا على مدير مكتب العائلة الإستثمار في بيتكوين في العام 2020. وكانت المرة الأولى التي يقترحان فيها صفقة مباشرة على مكتب العائلة، رغم خوضهما سابقاً تجربة الإستثمار في رأس المال المغامر.

لم يخف جيمس بيرك، المسؤول عن وحدة الأسواق العامة في مجموعة «كانو» قلقه من المخاطرة، وبدأ بكتابة ورقة تفند الفكرة. لكن مع الوقت، أدرك أن الشابين قد يكونان على حق.

وبعد عرض الفكرة على لجنة الإستثمار في المجموعة، حصلت على الموافقة رغم تحفظ بعض الأعضاء الأكبر سناً. تم ضخ مبلغ صغير في «بيتكوين»، وبيع العام الماضي بربح. أما التوأمان، فقد أسسا شركتهما الخاصة في دبي، والمتخصّصة في خدمات الأصول الرقمية، وتدير إستثمارات في العملات المشفرة لصالح عملاء خارجيين ومكاتب عائلية أخرى. في المقابل، واصلت مجموعة كانو إنكشافها على العملات الرقمية، ولكن عبر صناديق التحوط.

هذه الخطوة الجريئة تعكس تحولاً لافتاً في واحدة من أكبر خزائن الثروات العائلية في العالم: العائلات الثرية في الشرق الأوسط، التي تستعد لتحويل ما يقدر بتريليون دولار إلى الجيل المقبل خلال السنوات المقبلة، وسط توجه متزايد نحو الاستعانة بمديري ثروات محترفين.

من العقارات إلى الأصول البديلة

على مستوى العالم، يتّجه الأثرياء نحو أصول جديدة، لكن التحوُّلات داخل العائلات الخليجية تبدو أكثر وضوحاً، بعد عقود من التركيز على العقارات أو الأعمال الخاصة. واليوم، بدأت مؤسسات مالية عالمية مثل «سيتي غروب» و«باركليز» و«دويتشه بنك» بتعزيز فرقها في الخليج، لإستقطاب هذه الثروات.

بعض المكاتب العائلية، مثل مجموعة كانو، كانت سبّاقة في الإستثمار بصناديق التحوُّط والإئتمان الخاص، لكن دخول المزيد من العائلات لهذا المجال يفتح الباب أمام نمو كبير في هذه الصناعات.

قال رئيس قسم الاستثمارات في بنك «باركليز» في الشرق الأوسط وسويسرا، ماتياس غونزاليس: «الثروة التي تراكمت في الشرق الأوسط تواجه الآن حدث إنتقال غير مسبوق في الحجم»، مشيراً إلى أن هذا «التحوُّل يجذب إهتمام المستشارين القانونيين وخبراء تخطيط التركات».

صناديق التحوط

أصبحت دبي موطناً لأكثر من 70 صندوق تحوُّط، بينما تستضيف أبوظبي أسماء عالمية مثل «بريفان هوارد» و«مارشال وايس». هذا التواجد المتزايد يُسهل التواصل المباشر مع العائلات، كما يقول إدوين لورانس، الرئيس التنفيذي لشركة «نيتليستون كابيتال» في دبي، التي تعمل كوسيط بين صناديق التحوُّط والمستثمرين الإقليميين.

لكن الفوز بثقة العائلات الخليجية ليس بالأمر السهل. فبحسب تقرير مشترك بين «إتش إس بي سي» و«كامبدن ويلث»، لا تزال محافظ المكاتب العائلية في الشرق الأوسط أكثر سيولة، وتحتفظ بحصص كبيرة في العقارات مقارنة بنظيراتها في أميركا الشمالية وأوروبا.

كما أن دخولهم إلى الأصول عالية المخاطر مثل العملات المشفرة وصناديق التحوُّط والإئتمان الخاص لا يزال محدوداً، وسط تباين في الرؤى بين الأجيال الشابة والمحافظة الأكبر سناً، ووجود طبقات متعددة من الحوكمة قبل إتخاذ القرار.

جيل بعقلية جديدة

وقال عبدالله كانو: «كونك شركة عائلية يعني وجود طبقات متعدّدة من الحوكمة والمخاطر التي يجب تجاوزها».

ويرى رئيس شركة «أبيكس» في الشرق الأوسط والهند بهاسكار داسغوبتا، أن العائلات الخليجية بدأت بتوظيف مديري إستثمار محترفين أكثر تقبلاً لصناديق التحوُّط، مشيراً إلى أن «العملات المشفرة تحظى بشعبية كبيرة بين العائلات الإماراتية».

وأضاف أن الجيل الجديد يتّجه نحو صناديق تحوُّط تستثمر في الأصول الرقمية، والصناديق المشفّرة، وحتى الأصول العقارية المشفرة.

وفي فعّالية نظمتها «أبيكس» في أبوظبي العام الماضي، كانت إستراتيجيات صناديق التحوُّط مثل «لونغ/شورت» و«ماكرو» ضمن أكثر الإستراتيجيات طلباً من قبل المخصصين المحليين. كما أصبح الجيل الجديد أكثر إستعداداً لإقراض أصولهم الخليجية لصناديق التحوط عبر برامج إقراض الأوراق المالية، مع توقعات أعلى للعوائد، وفق جيمس أوغستين، رئيس قسم الوساطة الأولية في «بي إن بي باريبا» لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

الناتج الإجمالي الخليجي يسجل 588.1 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2025

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية الربع الأول من العام 2025، ما قيمته 588.1 مليار دولار؛ إرتفاعاً من 570.9 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2024، وبنسبة نمو بلغت 3 %.

وبيّنت الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومقره مسقط، أن نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي بالأسعار الجارية في نهاية الربع الأول من العام 2025 بلغت 73.2 %، مقابل 26.8 % للأنشطة النفطية.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الجارية لدول المجلس في الربع الأول من العام 2025 نموًّا قدره 0.1 %، حيث سجل في الربع الرابع ما قيمته 587.8 مليار دولار.

سباق السياحة العربية: الإمارات أولى بمعدل 25.8 مليون زائر

في ظل التنافس السياحي المتنامي بين الدول العربية، تكشف التوقعات الخاصة بعام 2025 عن تقدّم لافت في معدّلات الزائرين إلى عدد من الدول في المنطقة، ما يعكس نجاح السياسات السياحية والإستثمارية التي تنتهجها هذه الدول لجذب المزيد من السياح من مختلف أنحاء العالم.

الإمارات في الصدارة

تتصدر دولة الإمارات القائمة بمعدل متوقّع يبلغ 25.8 مليون زائر، بفضل مكانتها كوجهة عالمية للسياحة والترفيه والأعمال. وتمتاز الإمارات ببنية تحتية متطورة، ومهرجانات عالمية، وأسواق فاخرة، فضلاً عن معالم بارزة مثل برج خليفة وجزر النخلة.

وسجّل قطاع السفر والسياحة مساهمة بلغت 257.3 مليار درهم (70.1 مليار دولار) في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، أي ما يعادل 13 % من الإقتصاد الوطني. وتستهدف الإستراتيجية الوطنية للسياحة 2031 رفع مساهمة القطاع إلى 450 مليار درهم في حلول 2031.

السعودية في المركز الثاني

جاءت المملكة العربية السعودية ثانيةً بـ 20.3 مليون زائر، مستفيدة من «رؤية 2030»، التي جعلت من السياحة ركيزة اقتصادية محورية. ويُعدّ الحج والعمرة أبرز عناصر الجذب، إلى جانب السياحة الترفيهية، التي عززتها مشاريع ضخمة مثل نيوم والبحر الأحمر.

وبلغ إجمالي الإنفاق السياحي في السعودية في العام 2024 نحو 284 مليار ريال بزيادة 11 % عن العام 2023، فيما تجاوز إنفاق السياح الوافدين 168.5 مليار ريال، محققاً نمواً بنسبة 19 %.

المغرب ومصر في المراتب التالية

حلّ المغرب ثالثاً بـ 13.1 مليون زائر، بفضل مزيج من السياحة الثقافية والتاريخية والشواطئ الساحرة. وقد إستقبل المغرب خلال 2024 نحو 17.4 مليون سائح بعائدات قياسية بلغت 112 مليار درهم (11.2 مليار دولار)، بزيادة 43 % مقارنة بالعام 2019.

أما مصر، فجاءت رابعة بـ 13 مليون زائر، مستفيدة من آثارها الفريدة كالأهرام وأبو الهول، إضافة إلى السياحة الشاطئية في شرم الشيخ والغردقة. وحققت في العام 2024 إيرادات بلغت 15.3 مليار دولار بزيادة 9 % على أساس سنوي، مع إرتفاع أعداد السياح إلى 15.7 مليون سائح.

قراءة إقتصادية

يرى الخبير الإقتصادي د. بلال علامة أن هذه المؤشرات السياحية تعكس تحوّلاً نوعياً في الإقتصادات العربية، حيث أصبحت السياحة رافداً أساسياً يفتح آفاقاً جديدة أمام الأفراد والشركات والمستثمرين. ويقول: «تنامي أعداد السياح لا يقتصر أثره على إنعاش قطاع الضيافة والفنادق، بل يخلق فرصاً واسعة للتجارة، والإستثمار في البنى التحتية، وتبادل المنافع الإقتصادية بين الدول العربية نفسها. فالسائح الخليجي في المغرب أو مصر، مثلاً، لا يُسهم فقط في تعزيز دخل البلد المضيف، بل ينقل معه أيضاً خبرات وإستثمارات محتملة تفتح آفاقاً للتعاون المتبادل».

ويشير علامة إلى أن التنافس السياحي العربي يجب ألاّ يُنظر إليه كصراع صفري، بل كفرصة للتكامل: «عندما تنجح الإمارات في جذب عشرات الملايين من السياح، أو تحقق السعودية قفزات في إنفاق السياح الوافدين، فإن ذلك يُعزّز صورة المنطقة كوجهة عالمية متكاملة. هذا النجاح ينعكس على بقية الدول العربية، ويحفّزها لتطوير خدماتها ومشاريعها، ما يخلق ديناميكية نمو شاملة».

تظهر الأرقام أن السياحة تحوّلت إلى ركيزة إقتصادية رئيسية في المنطقة العربية، مع مشاريع عملاقة وتسهيلات متزايدة لجذب الزوار. لكن الأهم، وفق ما يوضح الخبراء، هو أن مستقبل السياحة العربية يقوم على التكامل والتبادل الإقتصادي بين الدول، لا على المنافسة وحدها، وهذا ما يجعل السنوات المقبلة مرشحة لأن تشهد ترسيخ مكانة المنطقة كإحدى أبرز الوجهات السياحية في العالم.

(المصدر: النهار)

ثقة المستثمرين وإرتفاعات الأسعار وراء قفزات أصول الصناديق
نمو متسارع لصناديق الذهب في مصر منذ بداية العام 2025

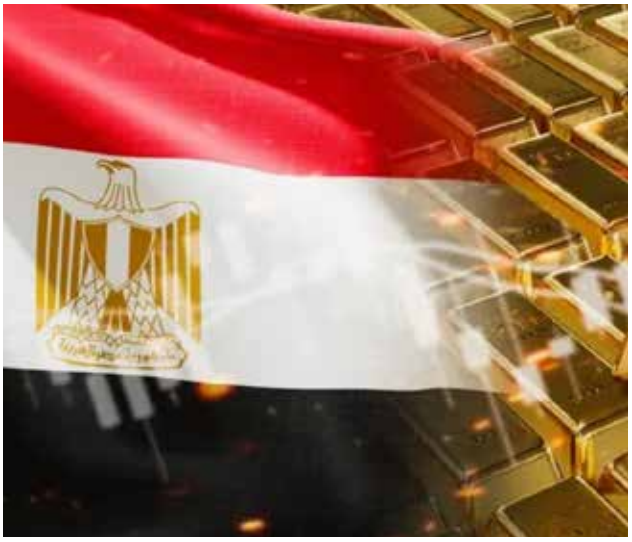

شهدت صناديق الذهب في مصر نمواً متسارعاً في أحجام أصولها ومعدلات التداول عليها منذ بداية العام 2025، مدفوعة بارتفاع أسعار الذهب عالمياً، وتزايد الإقبال المحلي على الإستثمار الآمن وسط تقلبات اقتصادية وجيوسياسية.

وإرتفع صافي أصول صناديق الذهب الثلاثة العاملة في السوق إلى نحو 2.5 مليار جنيه حتى يوليو/ تموز 2025، فيما بلغ عدد حسابات العملاء 222 ألف حساب، وفق بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية.

كما شهد السوق في يوليو/ تموز 2025 إطلاق صندوق جديد بإسم «ذهب مباشر» التابع لشركة مباشر كابيتال هولدنغ، ليرتفع العدد إلى 4 صناديق مرخصة.

تضاعف أحجام الصناديق

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أزيموت مصر، أحمد أبو السعد، «إن حجم صندوق AZ Gold - أول صندوق تم تدشينه في مصر للإستثمار في الذهب - تضاعف خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، ليرتفع من 972 مليون جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2025 إلى 1.8 مليار جنيه».

وأضاف أبو السعد: «أن الصندوق يحقق طفرات متوالية منذ تدشينه في يونيو/ حزيران 2023، حيث بلغ العائد على الإستثمار 33 % منذ بداية العام 2025، وأكثر من 100 % منذ إطلاقه».

وتابع أبو السعد: «لقد بلغ عدد المستثمرين في الصندوق 214 ألف مستثمر، منهم 103 آلاف محتفظون بوثائقهم منذ بداية إستثماراتهم، رغم وجود عمليات تخارج بهدف جني الأرباح في فترات ارتفاع الذهب».

وقال الشريك المؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة «إيفولف القابضة للإستثمار»، سامح الترجمان: «إن صندوق بلتون للإستثمار في الذهب سجل صافي أصول بقيمة 879.7 مليون جنيه، بنمو 30 % منذ بداية العام الحالي».

دوافع الإقبال على الإستثمار في الذهب

أكد الترجمان «أن إرتفاع أسعار الذهب المتوالي أحد عوامل جذب العديد من المستثمرين، كذلك نمو أحجام صناديق الذهب بشكل ملحوظ».

وشهدت أسعار الذهب عالمياً إرتفاعاً قياسياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، لتنمو بنحو 41.24 %، مسجلة أعلى مستوى لها على الإطلاق في سبتمبر/ أيلول 2025 عند 3790.74 دولاراً للأونصة.

وبحسب أحدث تقرير لمجلس الذهب العالمي الصادر في يوليو/ تموز 2025، بلغ معدل النمو في أسعار الذهب 26 % خلال النصف الأول من العام الحالي.

حكومة أبوظبي تُطلق أول موظف حكومي في العالم بتقنية الذكاء الإصطناعي

في إطار مشاركتها ضمن أكبر فعّالية عالمية للتكنولوجيا والذكاء الإصطناعي، قدّمت حكومة أبوظبي بياناً نوعياً حول مستقبل الإبتكار الحكومي بقيادة دائرة التمكين الحكومي – أبوظبي، إذ عرضت أكثر من 30 جهة حكومية وأكاديمية من الإمارة مجموعة من الإبتكارات الرائدة والشراكات الإستراتيجية والمبادرات الرقمية المتقدمة التي تعزّز مكانة أبوظبي في طليعة مسيرة التحوُّل الرقمي والذكاء الإصطناعي في دولة الإمارات. كما أبرزت المشاركة كيفية تكامل التكنولوجيا والحوكمة والخدمات الحكومية ضمن منظومة رقمية ذكية وموحّدة، تُسهم في تسريع تحقيق رؤية أبوظبي لتصبح أول حكومة في العالم تعتمد بشكل كامل على تقنيات الذكاء الإصطناعي في حلول العام 2027.

تصميمٌ قائم على الذكاء الإصطناعي

تحت شعار «تصميم قائم على الذكاء الإصطناعي، ومجتمع مدفوع بالهدف»، عرضت هيئات حكومة أبوظبي رؤيتها نحو بناء حكومة رقمية ذكية وشاملة. وجاء الحدث الأبرز بإطلاق «تم 4.0»، النسخة الأحدث من منظومة الخدمات الحكومية الموحّدة، والتي تتضمن «أوتوغوف»، أول موظف حكومي في العالم مدعوم بتقنيات الذكاء الإصطناعي، قادر على تنفيذ معاملات المتعاملين بشكل ذاتي، بما في ذلك تجديد التراخيص، وحجوزات الرعاية الصحية، وسداد فواتير الخدمات، استناداً إلى التفضيلات الشخصية لكل مستخدم.

ويوحّد «تم 4.0» أكثر من 1,100 خدمة حكومية وخاصة ضمن منصّة واحدة متكاملة، مدعومة بخصائص متقدمة تشمل الرؤية الذكية، والدليل الذكي، والمساعدة الصوتية، والترجمة الفورية، ما يعزز من كفاءة الخدمات ويُقدّم تجربة رقمية أكثر سلاسة وأماناً وذكاءً لجميع سكان الإمارة.

وفي إطار إستكمال منظومة الخدمات الحكومية الموحّدة، أطلق مركز الإحصاء – أبوظبي تطبيق «بيان»، الذي يتيح للمستثمرين ورواد الأعمال والشركات الوصول إلى بيانات وإحصاءات شاملة ومؤشرات اقتصادية دقيقة حول دولة الإمارات، لدعم صنع القرارات القائمة على البيانات وتعزيز إستدامة النمو الإقتصادي.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

GLOBAL FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية